الأخبار
al-akhbar

الإثنين 9 شباط 2026
العدد 5709 السنة العشرون
Lundi 9 février 2026 nº 5709 20ème année

www.al-akhbar.com

20 صفحة
100000 ليرة



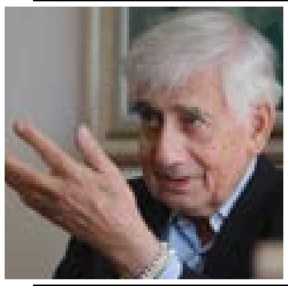
الحدث | 12

تأهّب في إيران
لا توقّعات كبرى من مفاوضات عُمان

اجتماع سرّي لبناني - إسرائيلي في فلوريدا

◂ «تمشاية وتبادل كتب» بين كرم ومندوب العدوّ
◂ 5 شروط أبرزها: الانسحاب بعد اتفاقية السلام

2

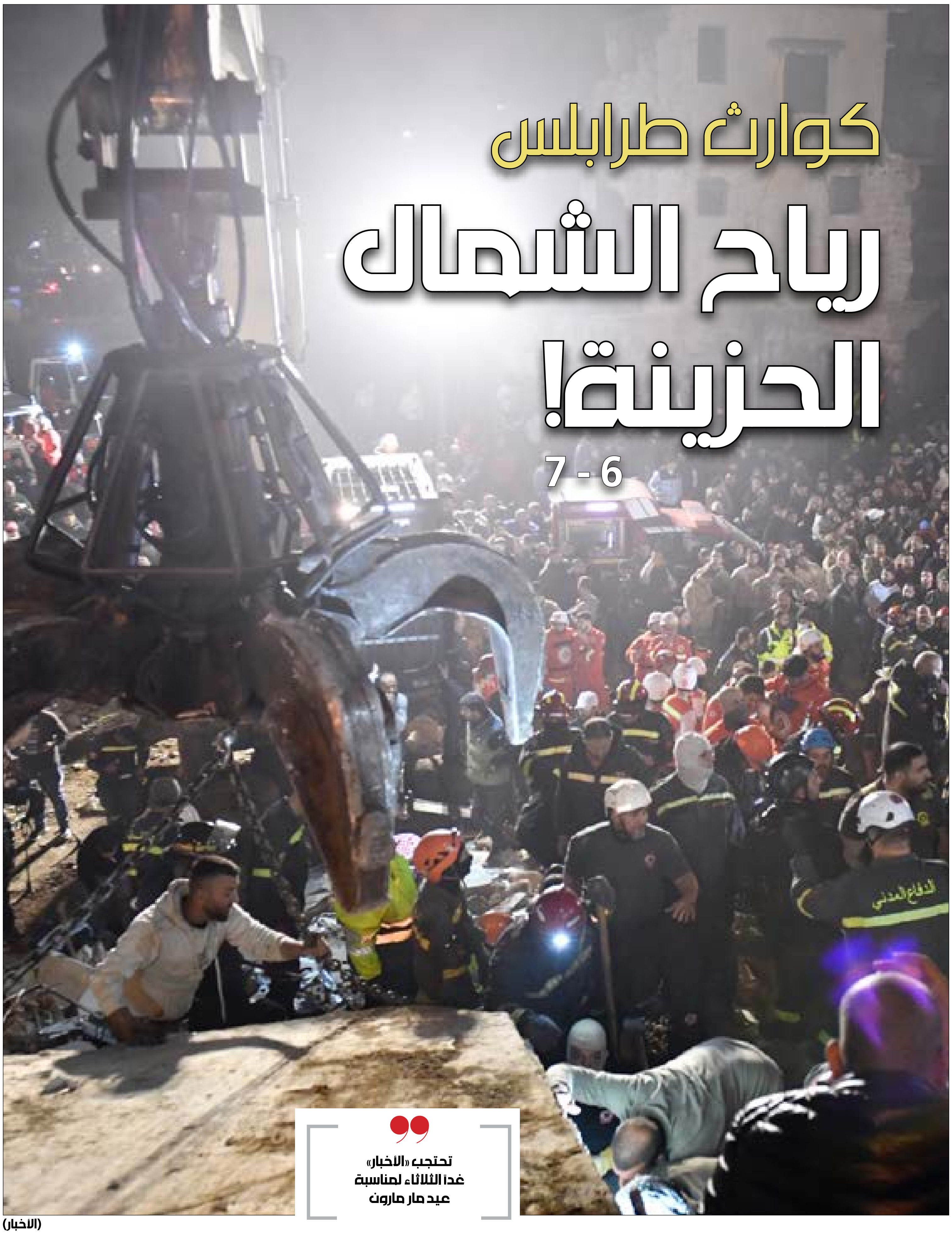


المعماري المقاوِم

خسر لبنان والعالم العربي أمس مفكّراً خاض جلّ معاركه دفاعاً عن المدينة وناسها. رهيف فياض (1936 ـ 2026) المعماري الماركسي الصريح، قرأ العمارة بمجهر الصراع الطبقي، وانشغل طويلاً ببيروت ما بعد الحرب الأهلية، المشوَّهة بسياسة «إعادة الإعمار» النيوليبرالية. واجه مشروع «سوليدير» بوصفه نموذجاً لإقصاء أبناء المدينة وإخضاع الفضاء العام لمنطق السوق، وتصدّى للعمارة المعولمة التي حوّلت وسط بيروت إلى «مدينة أشباح». وبعد حرب تموز 2006، شارك في إعادة إعمار ضاحية بيروت الجنوبية، مؤكداً على أنّ الإعمار لا يكون إنسانياً إذا مزّق النسيج الاجتماعي.

ينتمي فياض إلى قلّة نادرة من المعماريين العرب الذين جمعوا بين الممارسة والنقد الجذري مثل العراقي رفعت الجادرجي الذي اشتغل على تفكيك العلاقة بين العمارة والسلطة؛ والمصري حسن فتحي الذي دافع عن عمارة نابعة من شروط العيش المحليّة.

آخر أعماله «طيف جنائزي في بيروت» (دار نلسن ـ 2022)، وثّق أحياء بيروت بعد انفجار الرابع من آب (أغسطس) 2020، مقدّماً مسحاً بصرياً ونقدياً لمدينة مصابة بنسيجها وذاكرتها الجمعية، مشدداً على أنّ الإعمار من دون عدالة وذاكرة ليس سوى شكل آخر من الهدم المؤجّل.



كوارث طرابلس
رياح الشمال الحزينة!

6 - 7

(الأخبار)

تحتجب «الأخبار» غداً الثلاثاء لمناسبة عيد مار مارون

المشهد السياسي

«تمشاية وتبادل كتب» بين كرم ومندوب العدو في الناقورة و 5 شروط «قاسية على لبنان»

لقاء عسكري سري بين لبنان وإسرائيل في فلوريدا

إبراهيم الأمين

فجأة ارتفع سقف خطاب الرئيس جوزيف عون ضد المقاومة. ليس مهماً تكراره لمعزوفة حصر السلاح. ولا حتى تبنّيه سردية 14 آذار حول السيادة والاستقلال، لكن الأهم إشهار موقفه الداعي إلى نزع سلاح المقاومة في كل لبنان، مقدماً المسألة تحت عنوان: انعدام الحاجة إلى المقاومة!

عملياً، دلّنا الرئيس عون إلى وجهته بشأن استراتيجية الأمن الوطني. قال لنا إنها استراتيجية تقوم على عدم وجود مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، لكنه تقدم خطوة إضافية في المسار الديبلوماسي والسياسي، متحدثاً عن توافق مع الرئيسين نبيه بري ونواف سلام حول الأمر، ومعتبراً أن الحديث الأساسي مع حزب الله يتم من خلال رئيس المجلس. ولا بأس عنده أن تحصل بين الوقت والآخر لقاءات مع قيادات من الحزب من أجل

> اقتراح «مجهول الأب» لتشكيل وفد تفاوض مدني يضم 3 ديبلوماسيين، ماروني وشيعي وسني، استناداً إلى تجربة مفاوضات 1992

تهدئة النفوس ومحاولة تنفيس الاحتقان.

لكن عون، الذي لا يكنّ أي إعجاب لرئيس الحكومة، ويقول إنه مضطر إلى التعامل مع بري، ليس مؤمناً، منذ ما قبل وصوله إلى قصر بعبدا، بأي علاقة نوعية مع حزب الله. فهو واقعي في التصرف بأنه لم يأتِ رئيساً عن طريق تسوية داخلية، بل جاء تنفيذاً لقرار أميركي – سعودي قام على نتائج الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان. وعون، منذ اليوم الأول لاتفاق وقف إطلاق النار، صار مرشحاً كاملاً للوصاية الجديدة، وانطلق في مفاوضات مباشرة مع الأميركيين والسعوديين، غير آبه بكل القوى المحلية، وفي مقدمتها حزب الله.

عون والتسريح المشرف

لكن عون، الذي خَبِر حزب الله طوال مدة توليه منصب قائد الجيش، لديه رأيه في طبيعة المقاومة وقوتها وحجم انتشارها، وهو اطّلع شفاهة وكتابة على كمية كبيرة من التقارير اللبنانية والغربية والعربية حول المقاومة ونشاطها في لبنان وخارجه. لكن الحرب الأخيرة جعلته يتصرف على أساس أن الضربة التي تلقّتها المقاومة، كانت أكبر مما توقعه الجميع، ما دفعه إلى استنتاج سريع، بأن المقاومة دخلت مرحلة الأفول، وأن مهمته الوحيدة الآن هي: «التسريح المشرف».

عملياً، هذا هدفه الوحيد من حواره «الجاد مع المقاومة. ولا يزال في كل مناسبة يطالبها بتسليمه الأسلحة النوعية، من صواريخ بعيدة المدى ومسيّرات، والأسلحة المضادة للدروع، وهو يعتبر أن هذا يكفي في هذه المرحلة، لأن هذا ما يطالب به الخارج. لكن عون، الواقعي إلى حد ما، يتلعثم في الكلام عن نتائج استراتيجيته الديبلوماسية والعسكرية في مواجهة الاحتلال. ولو أنه يعبّر أحياناً عن «ضيق» من عدم تجاوب الأميركيين مع طلباته، وكيف أن إسرائيل لا تقدم أي خطوة يمكن استثمارها في المعركة ضد سلاح حزب الله.

عندما طالبه الأميركيون صراحة بتحويل الاجتماعات التنسيقية في إطار اللجنة العسكرية الخماسية، إلى إطار سياسي، لم يتأخر عون في التجاوب، ووجد من يقدم له النصح، بأن يعمل استناداً إلى تجارب سابقة، أتاحت إدخال مدنيين إلى لجان التفاوض. وهو لا يعتقد بأنه يقدِم على خطوة غاية في الخطورة، ولذلك لم يجد حتى قبض ثمن تنازله. بل على العكس، سارعت إسرائيل إلى اعتبار الخطوة إشارةً من أجل التقدم أكثر صوب التفاوض السياسي المباشر. وعندما أرسل عون في طلب السفير سيمون كرم لتكليفه ترؤّس وفد لبنان إلى لجنة «الميكانيزم»، قال له إن المهمة واضحة، وكرم لا يحتاج



نصب تذكاري لقتلى جيش لحد، قرب الحدود مع لبنان (من الويب)

إلى تعريف لطبيعة المهمة. لكن كرم، بعد عودته من الاجتماع الأول للجنة، قال لرئيس الجمهورية: من الواضح أن الجماعة يريدون حواراً سياسياً، ومن الأفضل أن ترسل وزيراً من الحكومة، وتنتقل المحادثات إلى مستوى آخر.

طبعاً، كرم لا يمانع أن يتولى هو المهمة. ولا يقف عند أي شكليات تتصل بطبيعة التفاوض مع الإسرائيليين. وهو قال صراحة إنه لو طلبت إليه السلطة الذهاب إلى تل أبيب لفعل ذلك دون تردد. لكن كرم، الذي لا يخفي موقفه المعادي لفكرة المقاومة وسلاحها، وجد في المهمة فرصة للتثبت من القدرة على تحقيق خطوات كبيرة في مشروع نزع سلاح المقاومة. ولذلك، كان عليه التدقيق في طبيعة الكلام الإسرائيلي خلال الاجتماعات. وكرم ليس متحفظاً مثل العسكريين، وليس عنده مشكلة في التحدث مباشرة مع المندوب الإسرائيلي. لا بل أكثر من ذلك، فهو من طينة الديبلوماسيين الذين يؤمنون بضرورة خلق مساحة تفاعل مع الطرف الآخر. ولذلك، لم يكن عنده مانع من «تمشاية» مع المندوب الإسرائيلي على هامش الاجتماعات، أو تبادل «هدايا الكتب» معه أيضاً.

كرم الذي كان يدوّن الكلام الإسرائيلي والملاحظات الأميركية خلال الاجتماعات، صُدم عندما سمع مباشرة بأن المطلوب ليس توافقاً على آليات لإعادة تسليم الأرض والسماء للسلطة في لبنان، ذلك أن الطرف الإسرائيلي أسمعه لائحة شروط، جعلته يعود محبطاً، ويقول لمن يهمه الأمر: إن إسرائيل تضع شروطاً قاسية جداً، ولا أعتقد أنه يمكن للبنان السير فيها!

عند هذه النقطة، أيقن كرم، ومن ثم عون، ما كان الرئيس سلام قد فهمه قبلهما مباشرة من الأميركيين والفرنسيين، وهو أن إطار التفاوض القائم لا علاقة له بالقرار 1701، ولا باتفاقية وقف الأعمال العدائية، ولا حتى بإحياء اتفاقية الهدنة. بل الحديث يدور عن تفاوض سياسي، يقود في مرحلة أولى إلى اتفاق أمني خاص، ثم تليه خطوات سياسية تنتهي إلى إعلان السلام بين البلدين.

الشروط الخمسة

في دفتر يومياته، كتب سيمون كرم تقريراً عن المفاوضات الأخيرة مع الإسرائيليين، وأعدّ ورقة تضمّنت ما قال إنه طلبات إسرائيل التي جاءت رداً على طلب لبنان بوقف الغارات والاغتيالات والانسحاب من النقاط المحتلة وإطلاق الأسرى والشروع في ترسيم الحدود. لكن الرد الإسرائيلي كان شديد الوضوح، فيه تجاوز سريع للإطار الذي وُضع لعمل لجنة «الميكانيزم». وفيه شروحات لما قال الإسرائيليون إنها نقطة رئيسية متفق عليه مع الأميركيين، وتتعلق بالتعاون الاقتصادي. وهنا كرّت سبحة الشروط:

أولاً: إلى حين إنجاز لبنان عملية نزع سلاح حزب الله في كل لبنان، وإعلان حل الجسم العسكري لحزب الله وتفكيكه، والتثبت من حصول ذلك عبر آليات معينة، فإن إسرائيل لن توقف أعمالها العسكرية في كل لبنان.

ثانياً: أن إسرائيل لا تأخذ بإعلان الجيش اللبناني عن إنهاء عمله في منطقة جنوب نهر الليطاني، وعلى الجيش إقرار حق إسرائيل في طلب تفتيش أي منزل في أي مكان في كل لبنان، من أجل التثبت من عدم بقاء أي نوع من الأسلحة التي تهدد أمن إسرائيل. وأن الولايات المتحدة الأميركية تلقّت إحاطة استخباراتية شاملة من إسرائيل حول نقاط عمل مستمرة لحزب الله ومراكز تخزين أسلحة وتصنيع مسيّرات، سواء في جنوب لبنان أو في مناطق أخرى.

ثالثاً: أن الانسحاب من النقاط الخمس ليس مطروحاً قبل إعلان لبنان إنهاء حالة العداء مع إسرائيل وتوقيع اتفاقية أمنية جديدة، تتجاوز إطار اتفاقية الهدنة والقرار 1701، مع التذكير بأن القرار صار من الماضي، وأن القوة الدولية الموجودة الآن سوف تغادر لبنان خلال ما تبقى من هذا العام.

رابعاً: أن مشروع إعادة الإعمار للمناطق الحدودية يجب أن يكون ضمن إطار متفق عليه مع إسرائيل، وليس من حق الدولة اللبنانية القيام بورشة لا تأخذ في الحسبان الهواجس الإسرائيلية المتعلقة بهذه المنطقة، وعند كل حديث عن الأمر، يرفع الإسرائيليون ورقة 7 أكتوبر.

خامساً: أن الأهالي الذين يريدون العودة إلى السكن في قرى الحافة الأمامية، يجب أن يكونوا من خارج صفوف حزب الله، ومن خارج أي إطار يشكّل تهديداً لإسرائيل، ولذلك إن العودة الكاملة كما يريد لبنان ليست مقبولة من جانب إسرائيل. وأن مشروع المنطقة الاقتصادية يحوّل المنطقة الحدودية من قرى صغيرة آمنة، إلى منطقة مشاريع سياحية ضخمة تتطلب إدارة مختلفة، بما فيها الجانب الأمني.

سادساً: أن الحوار بشأن مستقبل العلاقة بين البلدين يتطلب الانتقال فوراً إلى مستوى جديد، وأنه لم يعد هناك من داع لهذا الإطار التقني القائم حالياً، مع إشارات شديدة الوضوح بأن إسرائيل تريد حضور الأميركيين فقط في المحادثات التي يمكن أن تحصل في أي مكان من العالم، ولكن خارج الناقورة، وليس هناك من حاجة إلى حضور فرنسا أو الأمم المتحدة أو أي طرف آخر.

وبينما لا يعلّق الإسرائيليون تفصيلياً حول ملف الأسرى، لكن سبق أن أبلغوا الهيئة الدولية للصليب الأحمر بأن زيارة الأسرى اللبنانيين في سجونها ستظل ممنوعة حتى إشعار آخر. كما جرى إبلاغ محامين من عرب الـ48 بعدم محاولة التوكّل عن أي من هؤلاء الأسرى، والذين تصرّ إسرائيل على أنهم يعملون بصورة مباشرة وغير مباشرة مع حزب الله، سواء الذين أُسروا خلال الحرب أو بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار.

إلى تامبا... در!

بعد الاجتماع الأخير للجنة «الميكانيزم»، فهم السفير كرم أن هناك معضلة جدية في إطار التفاوض، وهو عاد ليقول لرئيسي الجمهورية والحكومة إنه لا داعي للمناورة أكثر، ومن الأفضل السير بفكرة التفاوض السياسي المباشر. وعند هذا الرأي، انطلقت جولة جديدة من المشاورات، وبينما قال سلام إنه يفضّل البقاء بعيداً، وأن يبقى الملف بيد الرئيس عون، سارع الأخير إلى محاولة إقناع الرئيس بري بضرورة التقدم خطوة إضافية، وأنه طالما قبلنا بضم مدني إلى لجنة «الميكانيزم»، فلماذا نقف الآن عند إطار التفاوض؟ وفي هذه النقطة تتناقض الروايات، بين من ينسب إلى رئيس الجمهورية أن بري لم يمانع، وبين توضيحات رئيس المجلس بأنه رفض فكرة تشكيل وفد ثلاثي يضم ثلاثة مدنيين، يكون أولهم مارونياً وثانيهم سنياً وثالثهم شيعياً، حتى أنه جرى التداول باسم السفير السابق جهاد مرتضى ليمثل الجانب الشيعي في الوفد، وطرح اسمه من زاوية أنه مثل السفير كرم، كان ضمن طاقم الخارجية اللبنانية الذي واكب مفاوضات السلام ما بعد مؤتمر مدريد في عام 1992.

وبعدما وجد رئيس الجمهورية أن الأمور معقّدة، بادر إلى إطلاق مواقف سياسية ضد المقاومة، ظنّاً منه أنها تفي بالغرض لجهة إرضاء الأميركيين. خصوصاً أن السفير الأميركي ميشال عيسى كان قد أبلغه أن الملف صار عنده لوحده، وأنه لم يعد هناك دور لا للموفد توم براك، ولا للمبعوثة مورغان أورتاغوس، ولاحقاً، بادرت دوائر القصر الجمهوري إلى «جس نبض» براك وأورتاغوس، وصارت الصورة أكثر وضوحاً، فكان أن وجد رئيس الجمهورية نفسه أمام تحدي رفْع مستوى التفاوض وتغيير الشكلَ أيضاً. وهو قال لاحقاً، إن الأميركيين عرضوا عليه نقل مكان الاجتماعات إلى مقر القيادة المركزية في قاعدة تامبا في فلوريدا بالولايات المتحدة الأميركية. وفهم أن مثل هذه الخطوة تعني الإجهاز على الحضور الفرنسي من جهة، وعلى دور الأمم المتحدة وقواتها من جهة ثانية.

إرباك رئيس الجمهورية أدى به إلى إطلاق ورشة اتصالات محلية وخارجية، وطلب إلى صديقه الموفد السعودي يزيد بن فرحان التوسط لدى الأميركيين، من أجل تخفيف الضغط، قبل أن يعود عون لاحقاً ليبلغ المسؤولين في لبنان أنه رفض

> العدو يريد نزع السلاح في كل لبنان، وتفتيش «أي منزل» عند الحاجة وصولاً إلى التدقيق في هوية العائدين إلى قرى الحافة

مقترح نقل الاجتماع إلى الولايات المتحدة، وأنه طلب من السفير الأميركي القيام بكل جهده من أجل إحياء عمل لجنة «الميكانيزم» بأسرع وقت ممكن. وقد لاقاه الأميركيون في الخطوة... ولكن ليس من دون ثمن!

اجتماع تامبا السري

وبينما كانت الاتصالات جارية لإعادة تنظيم رحلة قائد الجيش العماد رودولف هيكل إلى الولايات المتحدة الأميركية، قال الأميركيون إنه ربما من الأفضل أن يسافر ضابط كبير من الجيش قبل العماد هيكل، من أجل ترتيب الاجتماعات، خصوصاً الجانب العسكري منها. وبينما كان يفترض أن يتوجه وفد يضم قائد منطقة الجنوب العميد نقولا ثابت، ومعه الضابط المعني في مديرية الاستخبارات العميد سهيل حرب، تم فجأة اتخاذ القرار بأن يتم إيفاد العميد جورج الصقر، مدير التخطيط في الجيش إلى تامبا، على أن يلتحق ثابت وحرب بالعماد هيكل عند سفره إلى هناك.

لكن في تامبا، لم يكن ضباط القيادة الأميركية ينتظرون الصقر للاستماع منه إلى تقييم الجيش أو إلى لائحة باحتياجاته، بل هم كانوا قد رتّبوا للاجتماع العسكري الأول من نوعه، والذي عُقد في القاعدة الأميركية إياها، بين الصقر وضابط من جيش العدو بحضور ورعاية ضابط كبير من الجيش الأميركي. واتُّفق على إبقاء الخبر طي الكتمان، فيما حرص الرئيس عون في بيروت على إبعاد الأنظار، في حين كان قائد الجيش يستعد للسفر إلى الولايات المتحدة، وهو يعرف أن الكثير من الأسئلة الصعبة تنتظره، خصوصاً بعدما رفض إعلان الانتهاء من مرحلة حصر السلاح في جنوب نهر الليطاني قبل السفر، وهو فعل ذلك، ليس فقط لعدم اكتمال الخطة نتيجة بقاء قوات الاحتلال، بل كون متطلبات الانتقال إلى المرحلة التالية تحتاج إلى تسهيلات سياسية كبيرة، وهي ليست متوافرة، وهو سبق أن أبلغ الرئيس عون والأميركيين أيضاً بأنه لن يزجّ الجيش في مواجهة مع الناس، سواء في الجنوب أو البقاع أو العاصمة.

ما حصل عليه لبنان جراء هذا التنازل الإضافي كان في إعلان لاحق للولايات المتحدة الأميركية بأن لجنة «الميكانيزم» سوف تستأنف اجتماعات بين شهري شباط وأيار المقبلين. قبل أن يبادر مسؤول أمني في سفارة عوكر إلى التوضيح بأن اللبنانيين «لا يفهمون أن قضيتهم ليست على جدول الأعمال، وأن القيادة العسكرية الأميركية منشغلة الآن بملف واحد اسمه إيران، وليس لدى ضباط القيادة الوسطى أي وقت لهدره على ملفات تخص لبنان»!

الكويت تتطوع لمحاصرة بيئة المقاومة: عقوبات تستهدف الأمن الصحي

في خطوة لا يمكن تفسيرها بغير الخضوع إلى الإملاءات الأميركية والسعودية، تقدمت الكويت خطوة جديدة في الحرب المفتوحة ضد بيئة ومصالح ناس المقاومة في لبنان. وبعد فرض عقوبات على جمعية «القرض الحسن»، أعلنت أمس، استجابتها لطلبات مجلس الأمن الخاصة بـ«مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل» فوجدت طريقها إلى ذلك بالاعتداء على القطاع الصحفي، مدرجة 8 مستشفيات لبنانية على قائمتها السوداء.

وحسب وسائل إعلام كويتية وعربية، فإن القرار شمل المستشفيات الثمانية بصبغة الإرهاب، وهي: مستشفى الرسول الأعظم - طريق المطار، مستشفى الشيخ راغب حرب الجامعي - النبطية، مستشفى صلاح غندور - بنت جبيل، مستشفى الأمل - بعلبك، مستشفى سان جورج - الحدث، مستشفى دار الحكمة - بعلبك، مستشفى البتول - الهرمل ومستشفى الشفاء - خلدة.

وبموجب هذا التوصيف، فإنّ هذه المؤسسات «ارتكبت أو حاولت ارتكاب عمل إرهابي، أو شاركت فيه أو سهّلت ارتكاب العمل الإرهابي». وعليه، يُطلب من كل شخص تجميد الأموال والموارد الاقتصادية، التي تعود ملكيتها أو يسيطر عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالكامل أو جزئياً، الأشخاص التالية من دون تأخير ومن دون إخطار مسبق. وبموجب القرار «يُحظر على أي شخص داخل حدود دولة الكويت أو أي مواطن كويتي خارج البلاد تقديم أو جعل الأموال أو الموارد الاقتصادية متاحة لهذه المستشفيات».

سياسياً، شكل القرار ترجمة لتموضع الكويت بعيداً عن الحياد الإيجابي تجاه لبنان، ووضعها في مصاف الموقف السعودي – الإماراتي تجاه حزب الله. فالدول الخليجية كانت قد صنفت الحزب تنظيماً إرهابياً، وأوقفت كل أشكال الدعم مع مؤسساته وشبكاته، خصوصاً في المجالات المالية والعقارية والتجارية. ويبدو أن الهدف الأساسي من خلف القرار، منع أبناء الكويت أو حتى اللبنانيين العاملين هناك، من إرسال أي دعم يصبّ في خدمة المرضى من أهلهم، والذين يتلقون العلاج في هذه المستشفيات.

وكانت محكمة التمييز الكويتية، أعلى سلطة قضائية في البلاد، أعلنت في آذار 2024 تصنيف «حزب الله»، أنه «محظور ومجرم طبقاً للقانون»، وهو «تنظيم مسلح يخطط لهدم النظم الأساسية في الكويت لتكوين الجمهورية الإيرانية الكبرى»، كما أن الحزب «تنظيم يؤمن بالثورة الإيرانية ومبادئها ويسعى إلى نشرها في الكويت».

لكن ما يجعل الخطوة الكويتية هذه المرة مستغربة، أنها استهدفت

> القرار شمل ثماني مستشفيات وشكّل ترجمة لتموضع الكويت بعيداً عن الحياد الإيجابي تجاه لبنان

قطاع، لطالما عرفت الكويت بأنها أكثر المعنيين به، وأكثر الجهات الداعمة له. وهي تطاول الناس مباشرة، بإجراءات عقابية لا مبرر لها، ولا معنى لها سوى أنها جزء من محاصرة جمهور وفئة بأكملها من ضمن الحصار الذي تتعرض إليه منذ الحرب. إذ لا يمكن أن يُقرأ قرار الكويت بمعزل عن التوجه الدولي والعربي العام لخنق المقاومة وبيئتها في لبنان.

وعلقت مصادر سياسية على هذه الخطوة، بالقول إنها «تأتي ضمن سياق الحرب المستمرة منذ عامين»، لافتة إلى أن «القرار كويتي، لكنه لا شك أتى بتوجيه أميركي. وليس من باب الصدفة أن يصدر قرار عن الكويت يستهدف المستشفيات، خصوصاً أنها هي الدولة الخليجية التي تقدّر أكبر نسبة مساعدات طبية. وبالتالي، ما حصل هو رسالة بانتقال الحصار إلى مستوى جديد بدأ يطاول قطاعات جديدة، بعد الشقّ العسكري والأمني ثم المالي».

وقالت المصادر إن القرار شكّل مفاجأة للدولة اللبنانية التي لم تتبلغ مسبقاً بوجود هكذا قرار، ولم تكن هناك أي مؤشرات توحي بذلك، لكن المقلق في ذلك هو أن القرار «قد يكون مقدمة لخطوة أخطر تعني احتياجات الناس بالمباشر».

وأكّد مدير مستشفى الرسول الأعظم حسين شقير، وهي ثالث أكبر مستشفى في لبنان، في اتصال مع «الأخبار»، أن «القرار كان صادماً ومستهجناً، ولا يوجد ما يبرّر القرار»، مشيراً أنه «لم يحصل إدراج مستشفيات على لائحة الإرهاب». وفيما لفت إلى أن «القرار لم يسبقه أي مؤشرات ودولة الكويت معروفة بدعمها للقطاع الاستشفائي»، متمنّياً العودة عن هذا القرار الذي يستهدف بيئة بأكملها، وأن «لا يكون رسالة ومقدمة لقرارات لاحقة». وقال نقيب أصحاب المستشفيات بيار يارد لـ«الأخبار» إن النقابة لم تتلقَّ أي معلومات رسمية بعد، كما تلقت وزارة الصحة العامة بكثير من الاستغراب البيان الصادر عن دولة الكويت، في وقت لم تتلقَّ وزارة الصحة العامة أي مراجعة أو إبلاغ من أي جهة كويتية حول هذا الأمر.

وقال بيان للوزارة إن هذا التصنيف يعتبر «سابقة لا تتناسب مع الأسلوب الذي درجت دولة الكويت الشقيقة على اعتماده، والذي يتّسم عادة بالأخوة والدبلوماسية والمحاولات الدؤوبة لتقريب وجهات النظر، علماً بأن للكويت مشاريع مشتركة متعددة مع الوزارة في مجال الصحة، كما أن المستشفيات المستهدفة مسجلة في نقابة المستشفيات الخاصة في لبنان وتقوم بدورها في تقديم العلاجات والخدمات الصحية لكل اللبنانيين من دون استثناء، وهي جزء أساسي من النظام الصحي اللبناني الذي يكابد باللحم الحي ليحقق الاستمرارية ولا يتلكّأ عن مهماته الصحية والإنسانية».

(الأخبار)



(هيثم الموسوي)

تقرير

سلام: لا أضمن الأمن للجنوبيّين... لكنّني أتعهّد بإصلاح البنى التحتية



(الأخبار)

آمال خليل

لم يكد موكب رئيس الحكومة نواف سلام يصل إلى بيروت، حتى استأنفت إسرائيل اعتداءاتها على الجنوب بعد يومين هادئيْن عاشهما الأهالي بالتزامن مع جولته الحدودية يومَي السبت والأحد. وقد تعرّضت أطراف بليدا الشرقية لقصف مدفعي، فيما عادت المحلّقات لتلاحق أهالي كفركلا الذين قرّروا إمضاء عطلة نهاية الأسبوع على ركام منازلهم بعد إنجاز استقبالهم لسلام. أحد الشبان ربط الهدوء «غير المسبوق» منذ وقف إطلاق النار بالضمانات الأميركية التي أعطيت من لجنة «الميكانيزم» لسلام بجولة آمنة... فقال هازئاً: «هلمّوا قبل أن تعود المُسيّرات، فقد غادر دولته». ولم تُسجّل أي مواكبة لدوريات «اليونيفل» طوال محطات الزيارة.

من صور إلى طيرحرفا ويارين حتى عيترون وعيتا الشعب إلى كفركلا وكفرشوبا، أحسن الأهالي استقبال الضيف. لكنّهم دعوه لمراجعة حساباته بشأن كيفية مواجهة العدو. وفي محطته الأخيرة أمس في ساحة النبطية، تساءل شاب عن جدوى الحراسة المسلّحة المشدّدة التي انتشرت حول سلام وباعدت بينه وبين الناس. «احمِ نفسك بالدبلوماسية، كما تريد أن تحمينا من إسرائيل بالدبلوماسية». مواطنون كثر كسروا حاجز الحرس بحناجرهم، ليُسمِعوه هواجسهم بمواجهة الاحتلال. في عيتا الشعب، هناك من سأله عن سبب سحب السلاح «ما دمتم لا تستطيعون حمايتنا». وفي النبطية، صدحت والدة الشهيد حسن إسماعيل، مرحّبة به في الأرض التي ما كان ليتمكّن من الحضور إليها، لولا دماء الشهداء وتضحياتهم. سمع سلام الهواجس والانتقادات، لكنه اكتفى بالصمت أو بابتسامة حائرة.

في كفرشوبا، رحّب رئيس البلدية قاسم القادري بـ«الرفيق نواف» الذي له موطئ قدم في العرقوب عندما كان لا يزال مؤيّداً لخيار المقاومة المسلّحة لمواجهة إسرائيل. ذكّره بالأراضي التي احتُلّت بعد العدوان الأخير وأضيفت إلى تلال كفرشوبا ومزارع شبعا المحتلة. كما ذكّره بغياب الدولة المُزمن الذي لم يعوّضه سوى المساعدات التي قدّمتها مؤسسة جهاد البناء ومجلس الجنوب. وفي النبطية، قال إمام المدينة الشيخ عبد الحسين صادق إن مشروع السوق المؤقّت الذي نفّذته لجنة الوقف، جاء بديلاً عن تأخر الدولة في صرف التعويضات وتحريك عملية الإعمار.

خريطة الجولة الجنوبية التي امتدّت

> **اضطر سلام إلى سلوك طرقات ملتوية بسبب الطرقات المقطوعة من قبل العدو، ومواطنون دعوه إلى توفير الأمن قبل أي شيء**

من صور إلى العرقوب مروراً برميش وعين إبل، اتّسمت بتنوّع طائفي وسياسي، انعكس في طريقة استقبال كلّ بلدة. شعارات بعضها دعته إلى استكمال سحب السلاح وأخرى وصفته برجل الدولة. وفي أخرى، كانت في استقباله صورة السيد حسن نصرالله، إلى جانب صور الشهداء والأسرى. وعلى مدى يومين، حظي سلام بمرافقة نواب حركة أمل بحسب الجغرافيا، فيما اقتصرت مواكبة نواب «حزب الله» على اليوم الأول في صور وبنت جبيل. لكنّ الأهم أن الخريطة التي اختيرت بعناية أمنية أيضاً، برهنت لسلام نفسه كيف أن المنطقة الحدودية لا تزال تحت الاحتلال الفعلي.

بعدما انتهى سلام من زيارة يارين السبت، اضطر إلى الاستدارة مجدّداً نحو الطريق الساحلي وسلوك طرق داخلية للوصول إلى بنت جبيل بزيادة نحو ساعة. والسبب أن إسرائيل تقطع الطريق في أواخر بلدة البستان المجاورة باتجاه مروحين، حيث تحتل جبل بلاط بعمق حوالي سبعة كيلومترات وتقطع الطريق بين قضاءي صور وبنت جبيل.

وأمس دخل سلام إلى كفركلا من مدخلها الفرعي في طريقه من مرجعيون، لأن بوابتها الرئيسية تحوّلت إلى منطقة عازلة بدءاً من تل النحاس حتى بوابة فاطمة بعد أسابيع من تثبيت وقف إطلاق النار قبل عام. وأضيفت تلك المساحة إلى المنطقة المحتلة الممتدّة من عديسة باتجاه تلة الحمامص بمحاذاة جدار كفركلا ومستعمرة المطلة.

وتفادى سلام مواجهة «تقطيع الأوصال» الذي يتسبّب به الاحتلال في خمس نقاط على طول الحدود. بل إنه أسقط من خريطته بلدات رئيسية تحوّلت إلى أكوام ركام ولا تزال تحت خطر العدوان والاحتلال كيارون ومارون الرأس وبليدا وحولا ومركبا وعديسة.

برغم ما عاينه سلام من دمار واحتلال وما سمعه من رؤساء البلديات والنواب، تمسّك بخطاب واحد كرّره في كل محطة. أمام هول القتل والتوغّل والقصف اليومي، بشّر سلام بإنجاز مشاريع للصرف الصحي وبنى تحتية من القروض الدولية التي أُقرّت أخيراً. وقال إنه لن ينتظر استكمال الانسحاب الإسرائيلي وتوقّف آخر رصاصة ليبدأ بالتأهيل والإعمار. لكنّ الناس طالبوه بالأمن قبل الصرف الصحي. الأمن الذي أدخلهم في السنة الثالثة من النزوح. فردّ قائلاً: «لا أستطيع أن أعطي ضمانات عن إسرائيل. بل سأبقى أسعى في المحافل الغربية والعربية، للضغط على إسرائيل لتنفيذ التزاماتها بوقف الأعمال العدائية».

جاء سلام وغادر من دون أن يشكل ردعاً لإسرائيل. استكمل أهالي المنطقة الحدودية أنشطتهم بقواهم الذاتية للصمود والبقاء. ومنها التجمّعات التي شهدها عدد من البلدات قبيل بدء شهر رمضان في رامية وعيتا الشعب والخيام. هناك، تجمّع المقيمون والنازحون عُزّلاً، بمواجهة المواقع الإسرائيلية والمُسيّرات.

على صعيد متصل، تفقّد وزير الزراعة نزار هاني أمس الأراضي الزراعية في عيتا الشعب التي ألقت فيها إسرائيل موادّ كيمائية. وقال لـ«الأخبار»: «إن الكشف الأولي مع فريق من مجلس البحوث العلمية أظهر أن الحقول الزراعية آمنة، لكن يجب استكمال الكشف على الأحراج للتأكّد من حجم الأضرار».

خطة لإنجاز البنى التحتية قبل الصيف

بحسب مصادر واكبت التحضيرات لزيارة رئيس الحكومة نواف سلام إلى الجنوب، فإنه كان قد اطّلع من وزارات خدماتية على تقارير تتعلق بالأضرار التي لحقت بالبنى التحتية في المنطقة الحدودية على وجه الخصوص. وفهم أن هناك حاجة ملحّة إلى تحقيق ثلاثة أمور: أولها، إعادة رسم ملامح القرى من خلال بناء شبكة طرقات رئيسية وفرعية لإعادة فرز العقارات وتحديد المساحات العامة، وثانيها، إطلاق ورشة إصلاحات وبناء لشبكات الكهرباء والمحوّلات الخاصة بها إلى جانب شبكة خاصة بالاتصالات الهاتفية والإنترنت، أما الثالث، فيتعلّق بشبكتي المياه والصرف الصحي، اللتين كشف العدوان الأخير عن عدم وجودهما أصلاً، أو وجود تعدّيات كبيرة عليهما.

وبحسب المداولات، فإن سلام أوضح لمجتمعين به، أن اللقاءات التي عقدها مع السياسيين الممثّلين لتلك المنطقة، ومع مسؤولين في الجهات الرسمية، أظهرت له أن العمل على إعادة إحياء البنى التحتية هو أمر أساسي قبل الشروع في بناء المساكن، وقال سلام إنه فهم من المعنيين، أن شقّ الطرقات وتأمين شبكات الخدمات، سوف يسهّلان على المواطنين الشروع في ترميم أو بناء منازلهم، سواء على نفقتهم الخاصة أو من خلال تمويل آخر.

وبحسب المداولات، فإن سلام، أصرّ على أن يصحبه وزراء ومسؤولون من أجل إعداد خطة لإطلاق الورشة خلال وقت قريب، آملاً أن يتم إنجاز القسم الأساسي منها قبل الصيف المقبل، على قاعدة أنه قد يتم استغلال الصيف للبدء بعمليات بناء وإصلاح للقطاعات الحيوية. وقال سلام إنه سيعمل على استخدام الأموال الواردة من قروض خارجية لهذه الغاية.


(الأخبار)

رحيل


(مروان بو حيدر)

تشييع رهيف فياض

شيّع رفاق وأصدقاء المناضل رهيف فياض، أمس، في مأتم أقيم له في كنيسة الروم الأرثوذكس في شارع بالمكحول بالحمراء في رأس بيروت، بمشاركة أفراد العائلة. وأقيم جناز تحدث فيه المطران الياس عودة، قبل أن يوارى الثرى في مدافن الكنيسة، وانتقلت العائلة بعدها إلى صالون الكنيسة لتقبل التعازي. وسوف تعود العائلة لتقبل التعازي طوال بعد ظهر غد الثلاثاء في الكنيسة نفسها.

وكان فياض رحل أمس الأول عن تسعين عاماً، ونعته نقابتا المهندسين في بيروت والشمال وتجمعات المعماريين، كما نعاه رفاق وأصدقاء له على صفحات التواصل الاجتماعي، وكذلك الحزب الشيوعي اللبناني الذي كان الراحل من القياديين البارزين فيه في مراحل الستينات والسبعينات، قبل أن يترك المواقع القيادية ويتفرّغ للعمل النقابي وخصوصاً في تعزيز الوظيفة الاجتماعية والإنسانية لمهنة العمارة في لبنان، وقد تصدّى طوال الوقت إلى محاولات خنق المدن بالمشاريع العقارية الفوضوية، كما كان شريكاً في ورشة إعادة إعمار ما هدمته الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام 2006.

وقد كتب فياض الكثير من المقالات والدراسات حول العمارة في لبنان والعالم العربي، وعرف عنه انخراطه في نقاش إنساني واسع حول مفهوم العمارة، وعدم اعتبارها فنّاً مستقلاً عن واقع الشعوب، ورفض الانخراط في سوق التنافس التي سيطرت على قسم كبير من مكاتب الهندسة في لبنان.

رهيف فياض متزوج من يولا سامي ضاهر، وهو والد العالم في الرياضيات بسام، والوزير السابق للطاقة وليد. ومتحدر من قرية بترومين في الكورة.

المعمار المقاوم

نجيب نصر الله

رهيف فياض، هو المعمار المتعدّد الذي علّم وتعلّم. فهو المعمار الذي علّم، والمقاوم الذي تعلّم.

تعلّم رهيف فياض وعلّم، أن «كل فعل معماري هو، في جوهره، منتج اجتماعي وظيفته الحصرية خدمة ناس المجتمع».

تعلّم رهيف فياض وعلّم، أن «الفعل المعماري ليكون إنسانياً عليه أن يسبق أو يلاقي حاجات الناس وأن يتحسّس آلامهم وأوجاعهم، وأن يعمل على تلبية تطلعاتهم وآمالهم».

علّم رهيف فياض وتعلّم، وهنا الدرس الأساس، أن المقاومة هي الفعل المعماري الأرقى، ومن دونها لا قيمة لأي فعل مهما عظُم. فكتب غداة انتصار تموز 2006، يقول: «فلنعمّر، ونقاوم». وأتبع ذلك بخلاصة نظرية محكمة، أفضت إلى ترجمة «وعد» الانتصار اللبناني والعربي الذي حققته المقاومة بـ«وعد» سيّدها الشهيد، بالبناء الذي أعاد إعمار كل ما هدّمه العدوان ومعه كامل البناء الاجتماعي والسياسي والثقافي الحاضن لناس المقاومة. وهو الـ«وعد» الذي سجّل سابقة لبنانية وعربية وربما دولية في «الإعمار المقاوم».

رهيف فياض سيرة حافلة وغنية. حافلة بالمآثر، وغنية بالدروس. وهي المآثر والدروس التي صنعت الاسم ورسمت الفعل وصاغت المعنى. فهو الإنسان الذي اجتهد للمطابقة بين الوعي والممارسة، فأصاب وأخطأ. لكنه، وهنا المأثرة التي ميّزته عن غيره من رفاق الزمن اليساري المهزوم أنه لم يسمح لنفسه، حاله في ذلك، من حال مناضلي «القول والعمل»، لا بالارتداد المشين، ولا بالتراجع المهين، ولا حتى بالحياد الجبان. فتقدم الصفوف، وساجل ضد التزوير والتلفيق والخداع، وعرّى «التعددية» المزعومة التي راجت نهايات القرن الماضي مع سقوط التوازنات وما نجم عن هذا السقوط من تبدلات أطاحت بالكثير من منجزات الإنسانية. بل إنه لم يكتفِ بذلك، بل سخّر معارفه الواسعة لمطاردة الزيف الذي ساد إبان ذلك الزمن، وحمل على المهزومين من «رفاقه»، الذين صدّقوا ما قيل لهم عن وردية الربيع العالمي، أو غيرهم من الذين أُخذوا بالزيف الليبرالي القائم في جوهره على الشمولية العارية وهيمنة الفكر الواحد والرؤيا الواحدة والبعد الواحد سواء في العمارة أو في غيرها من المجالات المتصلة أو المرتبطة باجتماع الناس وعمرانهم.

... ويوم قرّر كبيرنا وصديقنا الراحل طلال سلمان، بالتنسيق مع الصديق غسان صفي الدين، الاحتفاء برهيف فياض وتكريمه عام 2015 في «الأونيسكو»، فإنما أراد الاحتفاء بما هو أبعد من شخص معمارنا الراحل. أراد، وعن حق لم تشبه شائبة، الاحتفاء بقيم المقاومة النبيلة الحامية للهوية، وبإنجازاتها التي حررت الأرض وأعادت بناء المعادلات ومعها الوعي المقاوم الرافض للهيمنة والاستتباع وأشكال الإملاء الصريح أو الموارب.

رهيف فياض مثال لبناني وعربي على الأخلاق الثورية والوضوح المرافق لها. مثال على الشجاعة والثبات على المبادئ والقيم. مثال على النزاهة والصدق المتمم لها. مثال على الموهبة والمعرفة العميقة. وهذه جميعها، وعلى «خطورتها»، وخلافاً للرائج الزائف، لا تحتاج إلى ما هو خارق أبداً. بل أن جلّ ما تحتاجه هو العادية، وأول صفات العادية وشروطها الإخلاص للذات ووعيها وعياً إنسانياً يجعلها تسمو في التطلب والارتقاء الإنسانيين، ولعل هذا ما أجاده معمارنا وأحسن صنعه، بالاجتهاد والعزم والمثابرة، أي كما يليق بالإنسان الإنسان.

رهيف فياض، المعمار الإنسان صاحب الرأي والرؤية، الصارم في التزامه الإنساني والسياسي، الثابت على المقاومة بكافة أشكالها، الرافض للتراجع والانهزام، هو العادي، كما سائر الناس الذين يؤرقهم ويثقلهم استشراء الاستغلال وغياب الوعي وانعدام العدالة. وهو، أيضاً، الإنسان الذي يحب ويكره، يصادق ويخاصم، يضعف ويتعب، يحزن ويتأثر، أو يغضب فيعلو صوته، أو يضيق ذرعاً بهذا المرتد أو ذاك المنافق من الذين امتهنوا السمسرة وبدّلوا جلودهم لقاء الفتات الرخيص أو البريق الزائف، و... قد يذهب، مثلنا وأكثر، بعيداً في التعبير عن انفعالات الأنا الإنسانية تجاه هذه الأصناف الرديئة من سقط المتاع من اليساريين التائبين...

رهيف فياض المتعدد، هو صنيع ذاته، وصنيع ثقافته الواسعة ومعارفه العميقة كما هو صنيع سعيه المستمر إلى الارتقاء بهذه المعارف وتأصيلها... في خدمة ما هو صائب ونبيل من أهداف تمسّ حاضر الناس ومستقبلهم.

رهيف فياض، وداعاً!

حارس الذاكرة والمكان

د عصام الحاج*

بغياب رهيف فياض تفقد المدينة صديقها الحقيقي. وسوف تفتقد الأرصفة أقدامه، وهو يقطع المدينة كل يوم مثل سائح يجول في شوارعها لأول مرة. يبحث عن تفصيل في بناء أو في العمارة المبعثره الهجينه. عمارة لا هوية لها، لقيطه لا نسب لها، رتيبه لا حياة بها ولا روح. كان يطمح في تجواله اليومي أن يعثر على تفصيل لا ثرثرة معمارية به، أو شيء يذكّره بروح المدينة الحزينة، التي التهمتها أنياب سماسرة الدين والمال والسياسة، و تجار يزنون بالمال وبالإنسان.

بغياب رهيف فياض، تخسر المدينة ظلها، وشاعر أبنيتها. يغيب نورها الحقيقي، لتبقى أضواء شوارعها المفتعله، المتصنعه، تضيء شوارع لا نبض فيها، ولا رائحة بها لعرق الفقراء، مدينه باتت تشبه جزيرة طُرد منها سكانها الحقيقيون، المتعبون المكافحون، قبل أن يحتلها الغزاة الجدد، وكلهم بلا وجوه، يشبهون بعضهم في أنيابهم البارزة، ويتشاركون الفتك في الثقافة والمسرح والفن الراقي، وقد وجدوا في المطعم وعالم الموضة والماركات العالميه عنواناً للمدينة التي ولدت لأب مجهول الهوية والعنوان!

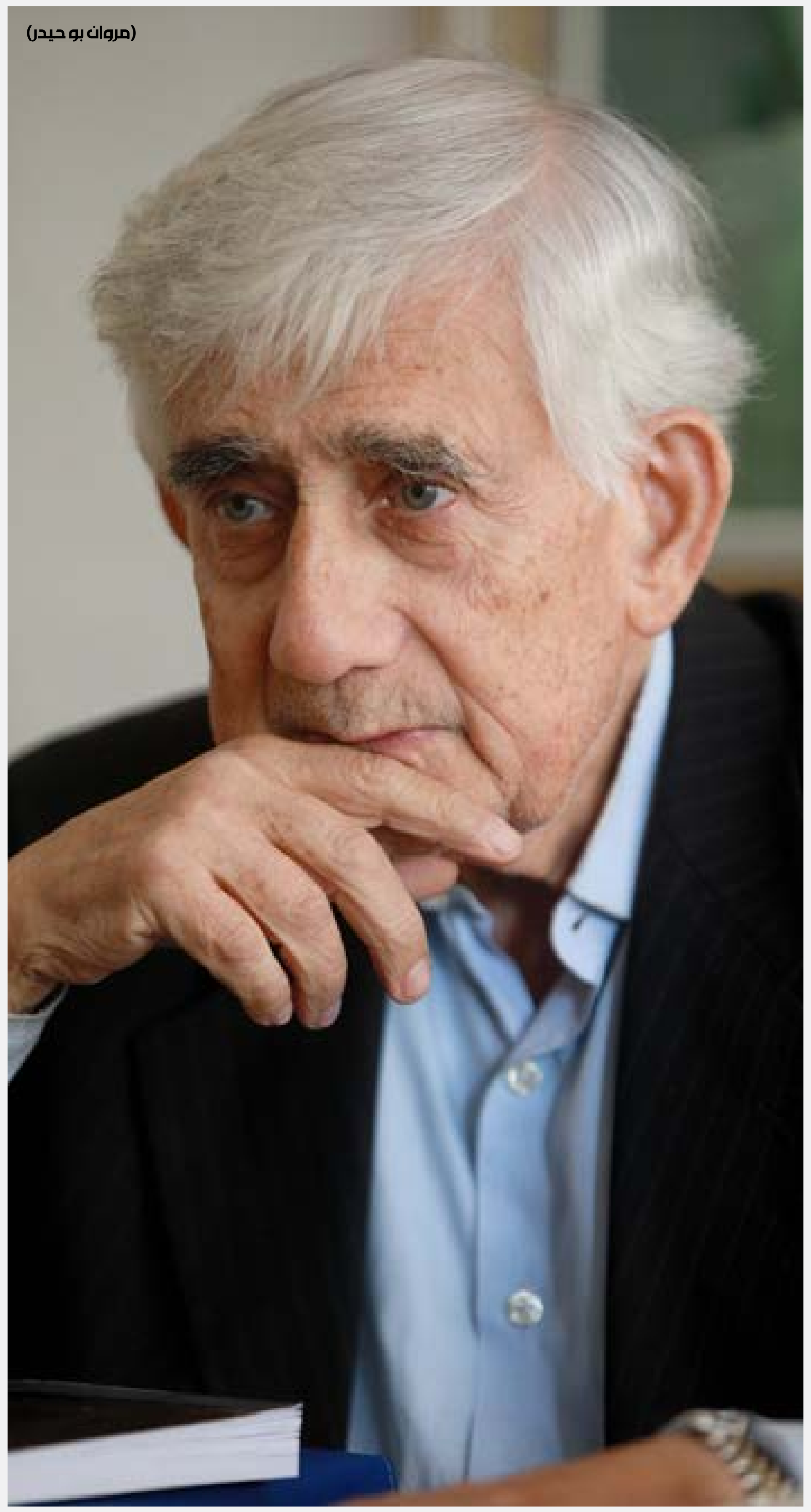
المدينة المستنسخة؛ هي المدينة التي حاربها رهيف فياض، وقد وقف في المدينة المستولدة قيصرياً، وسكنه هاجس حماية روحها وتاريخها وأصالتها. وكان الرعب يسكنه وهو يرى المدينة تسقط علينا دون خجل، مدينة تفتعل الحياة من دون جدوى. وتعكس شوارعها ليلاً، ظلال أبنيتها القابعه بحذر، أبنيه صامتة لا حياة بها؛ وكأنها تتربص بالمارة وتخفي شراً لهم، وقد حوّلها الغزاة إلى مدينة صامتة. يسورها الفراغ وتتسلق الوحدة جدرانها كالغبار.

بغياب رهيف فياض

تخسر المدينة؛ معلماً ثقافياً من قلة نادرة بقيت لنا وللوطن بعدما انتشر التافهون كالطاعون في الأمكنة، وأغاروا كأسراب من الجراد على كل معلم كان يضيء في الأمس عقولنا؛ ففتكت به!

يرحل مثقف وعالم، بينما يسارع تافه لملء الفراغ، لتنمو طائفة التافهين، والتي صارت مع الوقت احتلالاً حقيقياً، يجب مقاومته ولو احتاج عقوداً، لكنه سيزول!

* المدير الأسبق لكلية العمارة


(مروان بو حيدر)

على الغلاف

إلى متى يستمرّ صمت الطرابلسيين على قتلهم بالسيف أو الفقر؟

ليس أقسى من الموت تحت ركام أنتجته قنابل العدو، إلّا الموت تحت ركام أنتجته سلطات رسمية وأهلية وسياسية تعاقبت على سرقة الناس منذ قيام هذا الكيان. في طرابلس، الناس الفقراء الذين استُخدموا أدوات لتَقاتُل السياسيين والمحاور على مدى عقود طويلة، لا يزال موتهم رهنَ ما يقوم به حفنة من المسؤولين عن المدينة وأهلها، جلّهم يسترضي الوصي الخارجي، سورياً كان أو سعودياً أو أميركياً، لا فرق. هو نفسه السياسي الذي حملته المَحادِل إلى مجلس النواب، عاد ليدخل النادي السياسي باسم الدين مرّة، وباسم الوحدة الوطنية مرة أخرى، وغالباً ما يعلن هؤلاء الوقحون، أنهم في خدمة الناس العاديين.

هل يحتاج أيّ مسؤول في المدينة، مختاراً كان أو رئيساً للبلدية أو نائباً أو وزيراً أو مفتياً أو مطراناً أو رجل أعمال أو مدير منظمة حكومية... كل هؤلاء، هل يحتاجون إلى دليل على فشلهم المستمر منذ تُركت المدينة فريسة الإهمال الذي حوّل مبانيها إلى خردة تسقط مرة واحدة كقصور الرمل؟

هل يحتاج أحد من كل هؤلاء، الذين يتبارون في إثارة الفتن السياسية، والتغنّي ببطولات غيرهم، كما التهديد بعضلات غيرهم، إلى ما يدلّهم مرة جديدة، على أنهم لا يساوون خرقة ثياب ظهرت من بين ركام أشباه المنازل، وأنهم، مهما ارتفع صوتهم، لا يقدرون على حجب صوت جائع أو مقهور في هذه المدينة المتروكة... لا شيء يدعو للخجل، ولا داعيَ لانتظار يقظة أيّ من الذين يتجرّأون غداً، على الحضور بسياراتهم الفارهة إلى بقية حطام، لا يخصّ منزلاً أو شرفة تطلّ على القهر فقط، وكل ما ينفع الناس، هو لفظُ كلّ هؤلاء، مرة واحدة، وانتزاع الحق بالقوة، عصياناً أو تمرّداً أو ثورةً لا فرق...
لا شيء يحجب صوت الموت كما يحصل في طرابلس... لا شيء!

(إ. أ.)

بلدية طرابلس بعد انهيار مبنيين جديدين: كل نقطة دم برقبة الدولة

زينب حمود

انفجرت قضية المباني المهددة بالسقوط في مدينة طرابلس أمسِ، بعد سقوط مبنيين متلاصقين في شارع سوريا، في محلة باب التبانة. وسقوط المبنييْن يأتي بعد أسبوعين فقط على سقوط مبنى مأهول في محلة القبة، في فيحاء الشمال، أيضاً. بدا الأمر لأبناء طرابلس وكأن المدينة تتهاوى فوق رؤوسهم. فأعلنها رئيس بلديتها عبد الحميد كريمة «مدينة منكوبة». ولأن «الموضوع يفوق قدرة البلدية»، أعلن في مؤتمر صحافي استقالة مجلسها، واضعاً «كل نقطة دم تسقط في المدينة برقبة الدولة».

أبناء طرابلس ينقذون أنفسهم بأنفسهم بسبب ضعف إمكانات الدفاع المدني

حتى كتابة هذه السطور، كانت الأنباء تتحدث عن سقوط ستة شهداء وسبعة جرحى، وفقدان عدد من الأشخاص تحت الأنقاض، تقدر مصادر متابعة عددهم بنحو عشرة أفراد من عائلتين اثنتين، تقطنان المبنييْن، وسط تحذيرات من سقوط مبنى ثالث ملاصق، في أيّ لحظة.

في مكان الكارثة، تبحث وسط الهرج والمرج لإنقاذ العالقين، عن عناصر الدفاع المدني والصليب الأحمر ببزاتهم الخاصة، بين عشرات الشّبان الذين تهافتوا للمساعدة، كمن يبحث عن «إبرة في كومة قش»، فتدرك أن أبناء طرابلس متروكون لمصيرهم فعلاً، وينقذون أنفسهم بأنفسهم. فيرفعون الحجارة بأيديهم، ويلحقون صوت الإغاثة من تحت الركام، ويسحبون الأجساد العالقة، تارة يصرخون بدهشة: «عايش»، وتارة أخرى تنذر وجوههم المكشرة بجثة إضافية. وهذا ما حذّر كريمة منه مراراً، أي «ضعف إمكانات الدفاع المدني في طرابلس، المتمثّل في النقص في الآليات والمعدات اللازمة لرفع الأنقاض والبحث عن العالقين تحتها».

ما يشهده أبناء طرابلس من إهمال موصوف، بأمّ العين، يحيلهم إلى ضحية حادثة القبة، أليسار، ويدعم صحة الفرضية التي أشيعت آنذاك، والتي تقول إن عجز الفرق الإنقاذية هو ما أخّر انتشالها لثلاثة أيام وأودى بحياتها، خصوصاً بعدما أكد شهود عيان سماعهم صوت استغاثتها في الساعات الأولى بعد الانهيار. الحال، تزيد من نقمة أبناء طرابلس في أكثر من منطقة، وتدفعهم للنزول إلى الشارع والقيام بـ«ثورة»، كما عبّروا عنها على مواقع التواصل الاجتماعي.

أما الكارثة الأساسية فهي في تباطؤ الحكومة في التعاطي مع ملف إنساني حرج. فقبل أسبوعين، استنفر المسؤولون عقب سقوط مبنى القبة، وأعلن رئيس الحكومة نواف سلام عن «التئام خلية أزمة لمعالجة ملف الأبنية الآيلة للسقوط، ستباشر عملها فوراً»، على صعيد إخلاء جميع المباني الـ 105 المهددة بالانهيار ودفع بدلات إيواء للعائلات القاطنة فيها، لمدة ثلاثة أشهر، وإصلاح الأبنية بما يحفظ السلامة العامة، واعداً بصرف المبلغ الذي ستتطلبه عملية التدعيم مهما بلغ من احتياطي الموازنة. لكن حالة الطوارئ انتهت بإقفال ملفّ المفقودين تحت الركام، ولم يصدر صوت للخلية بعدها، وبقيت آلاف المباني في طرابلس، كقنابل موقوتة، قد تنفجر في أيّ لحظة. كان الإهمال سيد الموقف، قالها كريمة، أمام الصحافيين، أمس، بعد الإيجابية التي لمسها من الاجتماع الذي تلا حادثة القبة، برئاسة سلام وحضور الهيئة العليا للإغاثة، ونقابة المهندسين، ووفد من نواب المنطقة. ويبقى الأخطر من التباطؤ الحكومي، وضعف الفرق الإسعافية والإنقاذية معاً هو الخفة في التعاطي مع ملف الأبنية المهددة بالسقوط برمّتها. فالمبنيان اللذان سقطا أمس ليسا في قائمة المباني المهددة بالسقوط في المسح الأخير الذي أجري بعد الهزات في شباط 2023 والذي توصل إلى أن 105 مبانٍ مهددة بالسقوط يجب إخلاؤها فوراً، و600 مبنى بحاجة إلى ترميم ويُخشى من سقوطها. هذا يعني أن خلية الأزمة - على افتراض أنها باشرت عملها فعلاً - انطلقت من نتائج غير دقيقة، وتسخف بذلك الأزمة وتحجّمها، ما يجعل التدخل لتدعيم عدد من المباني تدخلاً «شكلياً»، بينما أرواح آلاف الطرابلسيين في خطر. وهذا ما أثارته «الأخبار» في تقرير سابق بعنوان «الأبنية المهددة بالسقوط بالآلاف: صندوق لتمويل ترميم 105 مبانٍ في طرابلس؟»، في 26 كانون الثاني 2026، حول ضرورة البحث في دقة الأرقام وشموليتها قبل التدخل للمعالجة، بعد إعلان مهندسين وجهات في المجتمع المدني ومصادر من داخل بلدية طرابلس نفسها أن عدد المباني المهددة بالآلاف.


(الأخبار)

عملياً، ليس هذا المبنى الأول الذي يسقط في طرابلس، لكن الفترة الزمنية القصيرة الفاصلة بين الحدثين شكلت صدمة حقيقيّة لأبناء طرابلس ومجلسها البلدي. ويُتخوّف من أن لا تكون الحادثة هي الأخيرة، إذا كانت استقالة المجلس البلدي هي الفدية، التي ستمتص الغضب الشعبي!

تقرير

ماذا يعني إجراء الانتخابات من دون تعديل القانون؟

رلى إبراهيم

لا تعني دعوة وزير الداخلية والبلديات أحمد الحجار الهيئات الناخبة في لبنان والخارج لانتخاب أعضاء مجلس النواب المقبل، وإصداره تعميماً بفتح باب الترشيح من 10 شباط الجاري إلى 10 آذار المقبل، أن الأمور على السكة الصحيحة، إذ تشوب العملية الانتخابية مخالفات قانونية بالجملة.

تعميم الحجار مخالف لتسلسل القانون ومبدأ هرمية النصوص

فما لم يدعُ رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى جلسة تشريعية لتعديل قانون الانتخاب وتعليق بعض مواده كما حصل سابقاً، ستكون الانتخابات في حال حصولها موضع طعون عدة أمام القضاء. وحتى الساعة، يبدو أن بري ليس في وارد فتح المجلس أمام «الذين باتوا يعارضون القانون وكانوا وراءه قبلاً»، أي حزب «القوات اللبنانية» بشكل أساسي. والسبب رفض معراب وحلفائها عرض بري «إلغاء المقاعد الستّة في الخارج مقابل اقتراع الاغتراب في الداخل بالتزامن مع تمديد تقني محدود لتسهيل عملية اقتراع المغتربين في الداخل»، على حدّ قول بري في تصريحات صحافية. وبعد إشارته إلى تراجعه عن العرض، أعلن بري أن الانتخابات ستجري في موعدها بالقانون النافذ، مع التشديد على أنه لن يدعو إلى أي جلسة لتعديله.

عملياً، وفي حال لم تُنجز تسوية سياسية قبل أيار المقبل، يتمّ بموجبها تعديل القانون، فإن إجراء الانتخابات سيصبح مستحيلاً بالوضع الراهن. والسبب عدم إمكانية تطبيق القانون لناحية اقتراع المغتربين والبطاقة الممغنطة، ولا سيما مع ضيق المهل وانتظار السلطة حتى اللحظات الأخيرة لمعالجة الخلل، لرغبة كل طرف بالضغط على الطرف الآخر. كما أن تعديل القانون غير متاح نتيجة انقسام مجلس النواب على نفسه، حول آلية إجراء الانتخابات.

تعميم باطل

خلاف كبير يعصف القوى السياسية حول القانون الانتخابي ومواده وآلية إجرائه الحاصل اليوم، وبينها من يرغب في تطويع النصوص لمصلحته، لكنه خلاف يصيب بالدرجة الأولى وزير الداخلية، كونه المسؤول عن الجزء الأكبر من العملية الانتخابية. وتقع عليه مسؤولية دعوة الهيئات الناخبة وفتح باب الترشح، ما يدفعه إلى السير بين الألغام. لذا، ارتأى إصدار تعميم دعا فيه الراغبين بالترشح إلى تقديم مستنداتهم ضمن مهلة معينة، مع إيراد فقرة يشير فيها إلى «تعذّر فتح باب تقديم تصاريح الترشيح تطبيقاً لأحكام الفصل 11 من القانون 2017/44 نظراً لعدم صدور النصوص القانونية والتطبيقية اللازمة له». وقراره هذا أدّى إلى منع الراغبين بالترشح عن المقاعد الستة في الاغتراب من تقديم طلبات ترشيحهم، نتيجة إعلانه عدم إمكانية الوزارة تطبيق بعض مواد القانون.

الواقع أنه منذ صدور القانون في العام 2017، تعذّر على الحكومة في كل مرة تطبيقه كاملاً، ولا سيما المواد المتعلقة بالاغتراب. والمفارقة أن تعليق المواد كان يتم وفق قانون صادر عن مجلس النواب، وليس بقرار من وزير الداخلية بالشكل الذي قام به الحجار أخيراً. إذ يُعدّ هذا التعميم، بحسب خبراء الدستور، «مخالفة لتسلسل القانون ومبدأ هرمية النصوص عبر اتخاذ الوزير عملاً من غير اختصاصه وتجاوزاً لحدّ السلطة لأن التعميم لا يمكن أن يخالف نصاً أعلى منه أو أي قوانين أو مراسيم، ويصبح بالإمكان الطعن فيه أمام مجلس شورى الدولة».


(هيثم الموسوي)

وقبل إعلان وزير الداخلية تعذّر تطبيق إحدى مواد قانون الانتخاب، حدّد في مرسوم دعوة الهيئات الناخبة يومي 1 و3 أيار المقبلين موعداً لاقتراع اللبنانيين غير المقيمين على الأراضي اللبنانية في الدول التي يوجدون فيها. ما يعني فعلياً، أنه أوعز إلى المغتربين الاقتراع كما في السنوات السابقة من دون الاستناد إلى أي تعديل صادر عن مجلس النواب كما حصل قبيل انتخابات 2022 النيابية (القانون 8 الصادر في 3 تشرين الثاني 2021)، ويومها عُدّل القانون وجرى تعليق المواد المتعلقة بالبطاقة الممغنطة ومقاعد المغتربين الستة استثنائياً ولمرة واحدة. علماً أن مخالفة الوزير ليست جديدة، ففي العام 2018، أقر مجلس النواب القانون 67 الصادر في 13 نيسان 2018 الذي عُدّل فيه قانون الانتخاب 2017/44، بتعليق العمل بالمادة 84 منه المتعلقة بالبطاقة الممغنطة فقط. ورغم عدم التطرق إلى المادة الخاصة بانتخابات المغتربين، قام اللبنانيون غير المقيمين بالاقتراع في الخارج لـ128 مقعداً، من دون أي نص قانوني واضح يشير إلى ذلك، بل بالاعتماد على «التوافق السياسي» فقط.

عملياً، تحتاج السلطة السياسية إلى «شرعية قانونية» لإجراء الانتخابات. وهذا يتطلب إنتاج توافق سياسي كي تبيح الحكومة لنفسها تجاوز القانون والقفز فوق مواده من دون اللجوء إلى تعديل القانون. وسيكون الاتكال هنا على «الإرادة الشعبية» بإجراء الانتخابات، لإضفاء شرعية كاملة على نتائج الاستحقاق.

في المحصلة، فإن عدم دعوة بري إلى جلسة تشريعية لتعديل قانون الانتخاب، من شأنه أن يحقق هدفه بالضغط على المعارضين والحكومة لجرّهما إلى اتفاق سياسي حول العملية الانتخابية المقبلة. وكذلك يضع الحكومة أمام مهمة صعبة في حال قررت الالتزام بالمواعيد الدستورية لإجراء الانتخابات في أيار المقبل. فإما تصدر مراسيم تطبيقية للمادة 122 في قانون الانتخاب المتعلقة باستحداث ستة مقاعد للمغتربين في الخارج، وهو ما بات متعذّراً لأنه يستدعي حكماً تأجيل موعد الانتخابات لفتح الباب أمام الراغبين بالترشح لتحضير مستنداتهم والقيام بحملات انتخابية. وإما ترتكب مخالفة قانونية تعرّض نتائج الانتخابات كلّها للإبطال بسبب تجاوز الحكومة حدّ السلطة: فاتخاذ قرار بعدم اعتماد البطاقة الممغنطة وإبطال مادة المقاعد الستة بموجب تعاميم يسمح لمجلس النواب بمحاسبة الحكومة وسحب الثقة منها، ويسمح لكل خاسر أو متضرر من الانتخابات لاحقاً بالطعن في النتائج وبالاستحقاق أمام المجلس الدستوري.

تقرير

كذّب «الحدث» وصوّب على حزب الله والسُّنة «التّأبين»

أحمد الحريري يُعلّق التّعليق: رسائل سياسية بالجُملة!

نجلة حمود

لا يمكن اختصار الجولة الشمالية للأمين العام لتيار المستقبل، أحمد الحريري، بالتحضيرات الجارية لإحياء ذكرى 14 شباط، نظراً للرسائل السياسية التي حملتها. فالحريري عكس في جولته عودة واضحة إلى المشهد السياسي، مُركّزاً خطابه على ثلاثية أساسية: الوفاء للرئيس الشهيد ونجله سعد كمرجعية وحيدة للسُّنة، وتكرار تأكيد الولاء للسعودية، إضافةً إلى التصويب على حزب الله والخصوم السّنة، الذين اتهمهم بـ«نقل البارودة من كتف إلى كتف».

الحريري قام بما في وسعه من أجل إحياء ذاكرة أنصار ومحبي «الحريرية السياسية» وشدّ عصبهم، وإعادة رصّ صفوف القواعد الحزبية والشعبية، استعداداً للمرحلة المقبلة. وقد لاقته القواعد في مسعاه، إذ كانت جولته في عكار والضنية وطرابلس مُنظّمة وحاشدة، عاكسةً حجم الحضور، الذي لا يزال «التيار الأزرق» يحتفظ به في الشمال.

أمّا المواقف التي أطلقها في مختلف محطات جولته، فتضمّنت خمس رسائل سياسية:

أولاً، نفي إبرام أي تحالف انتخابي مع حزب الله وتأكيد الاستمرار في المواجهة السياسية معه، إذ أشار إلى أن «تيار المستقبل في عزّ قوّة حزب الله لم يتفق معه ولم يتحالف معه، لا في انتخابات عام 2009، ولا في انتخابات عام 2018، فكيف اليوم، بعد كل المتغيّرات التي حصلت في لبنان والمنطقة؟». كما أكّد الارتباط السياسي بالرياض، عبر قوله إن التيار «درع المملكة العربية السعودية وقلعتها في لبنان».

ثانياً، الردّ على قناة «الحدث»، إذ كرّر الحريري نفيه الأخبار التي أوردتها، مستغلاً التصويب عليه لتأكيد مواقفه. لكن الحريري تورط في التعليق على تصريح نسبته القناة السعودية إلى المسؤول في حزب الله محمود قماطي عن اجتماع قريب مع الحريري، رغم نفيه من قبل قماطي. ومع ذلك، بادر الحريري إلى التعليق، بالقول: «لا وقت لدي للاجتماع بحزب الله»، لكنه سأل «الحدث»: «لماذا لم تنشروا نفي قماطي الصريح لوجود أي اتفاق؟».

ثالثاً، شدّ العصب السّني، ولا سيما عبر استحضار اغتيال الرئيس رفيق الحريري ومهاجمة حزب الله، بقوله: «نحن يستحيل أن نتحالف مع اليد التي اغتالت رفيق الحريري، وتسبّبت بابتعادنا عن العمل السياسي».

رابعاً، لملمة القواعد الحزبية والشعبية، التي تشتّتت بعد تعليق العمل السياسي لتيار المستقبل. فمع إشارته إلى أن التيار ينتظر الرئيس سعد الحريري «صاحب القرار وصاحب الكلمة الفصل»، أكد «(أننا) كلنا تحت سقفه، في كل كبيرة وصغيرة». وأعلن أنه أوصى بـ«ألّا نتحالف إلا مع ناسنا وأهلنا الأوفياء والأوادام الذين صبروا وتحملوا وواجهوا معنا في السنوات الماضية، وأن نكون وحدنا مع أهلنا في كل المناطق، لأننا تعلّمنا ألّا نقدّم هدايا سياسية لأحد». وهو بذلك، وضع إطاراً واضحاً لأي مشاركة مستقبلية محتملة، ولا سيما في ما يتعلق بالتحالفات والترشيحات، التي يبدو حريصاً على أن تكون على مزاج الجمهور «الأزرق».

حاول الحريري شدّ عصب جمهوره وإعادة رصّ صفوف القواعد الحزبية

خامساً، التصويب على الخصوم، ولا سيما داخل الطائفة السنية، ممن وصفهم بـ«قوافل التائبين الباحثين عن أدوار في الوقت الضائع»، في كلمته من طرابلس، حيث أطلق الرسائل الأكثر حدّة. وانتقد إحدى الشخصيات الشمالية «المعروف في طرابلس وكل لبنان أنه من روّاد التفاهم والعلاقة مع حزب الله، لكنه قرر نقل البارودة من كتف إلى كتف بما لا يليق بتاريخ عائلة قدّمت إلى لبنان رموزاً وطنية يُشهد لها». وأشار إلى أن أحدهم «أعطاه حزب الله حقيبة وزارية من حصته في العام 2011، بعد أن كان الحزب أساس إسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري آنذاك».

(المستقبل ويب)



أخبار

الحريري يكسر الجليد بين البعريني وحبيش

في عشاء أقامته منسقية تيار المستقبل في عكار، تحضيراً لإحياء ذكرى 14 شباط، برزت محاولة لافتة من الأمين العام أحمد الحريري لجمع النائبين السابق هادي حبيش والحالي وليد البعريني، بعد القطيعة بينهما، وخروج البعريني من تكتل «الاعتدال الوطني». إذ عمد الحريري إلى ترتيب جلوسهما إلى جانب بعضهما. والمفاجأة أن الأجواء بدت إيجابية، إذ أمضى الرجلان الوقت يتبادلان الأحاديث والضحكات، في مشهد أوحى بإمكانية فتح صفحة جديدة بينهما.

محسوبون على الرياض يغيبون

سُجّل غياب عدد من المرشحين المحسوبين على الخطّ السعودي، عن اللقاءات والأنشطة التي نظمها تيار المستقبل في الشمال، إذ أوفد النائب محمد سليمان نجله لتمثيله. كما غاب المرشحان سرحان بركات وأحمد حدارة. وفُهم غيابهم أنه جاء لتجنب استفزاز الرياض. واللافت أيضاً أن التحضيرات اللوجستية لإحياء ذكرى 14 شباط تولّاها حزبيون فقط، من دون إشراك المرشحين أو داعميهم. وعكس ذلك رغبة واضحة في إبقاء المناسبة داخل الإطار التنظيمي. وفي هذا السياق، أصدر حدارة بياناً نفى فيه تقديم أي دعم مادي لإحياء الذكرى.

«الحريريون» يُحاصرون «العونيين»

بدا لافتاً في لقاءات في عكار، التركيز على ضرورة محاصرة التيار الوطني الحر انتخابياً، ومنعه من حصد أي مقعد نيابي، في دائرة الشمال الأولى. يُشار إلى أن تحالف العونيين كان قد حصد ثلاثة حواصل في انتخابات 2022، إلّا أنه يواجه اليوم أزمة في تأمين الحاصل، سببها التحالفات والمزاج الشعبي.

(الأخبار)

تقرير

سعادة الشامي: «قانون الفجوة» بلا عمود فقــري مالي

ماهر سلامة

ليس مشروع «قانون الفجوة المالية» أول محاولة حكومية لوضع إطار تشريعي منظّم لمعالجة الخسائر الهائلة التي تكبّدها القطاع المصرفي اللبناني بعد سنوات من إدارة الأزمة عبر القيود غير الرسمية والاستنسابية بحق المودعين، إلا أنه أكثر مشروع أخذ زخماً بين المشاريع المقدّمة. ورغم الترحيب الحذر بهذه الخطوة، يرى نائب رئيس الحكومة السابق سعادة الشامي، في تقرير نشره مركز عصام فارس، أن مشروع القانون بالصيغة التي أحيل فيها إلى مجلس النواب، يبقى إطاراً هشّاً قائماً على الغموض وعلى تأجيل القرارات الأساسية بدلاً من مواجهة جوهر الأزمة بشفافية ووضوح.



(هيثم الموسوي)

لا تثبيت للمبادئ

يرسم الشامي سلسلة من الانتقادات الجوهرية تبدأ بغياب الأرقام، وتمرّ بتجاهل قيود السيولة، وصولاً إلى ضعف الأدوات المقترحة لاسترداد الودائع، وتغييب آليات أساسية لإعادة هيكلة المصارف. هذه الثغرات لا تجعل القانون غير مكتمل فحسب، كما يرى الشامي، بل تهدّد بتحويله إلى وسيلة جديدة لتأجيل حسم الخسائر وتحميل كلفتها النهائية للمجتمع والدولة.

في المقاربة الأولى، يرى الشامي أن المشروع يستحق الاعتراف به كنقطة انطلاق ضرورية، لأنه يحاول، للمرّة الأولى، فرض إطار منظّم لمعالجة خسائر القطاع المصرفي بعد سنوات من الجمود. فالقانون يسعى إلى إعادة تحريك نقاش متوقف، ويُدخل مبدئياً مفاهيم المحاسبة وتحميل المسؤوليات، كما يتبنّى – ولو بشكل غير مكتمل – مبدأ حماية صغار المودعين واحترام تسلسل تحمّل الخسائر، وهو مبدأ أساسي في أي عملية إعادة هيكلة مصرفية ذات صدقية. غير أن هذا التقدير الإيجابي يبقى محدوداً. فالشامي يقول إن هذه المبادئ لم تُثبَّت بوضوح كافٍ في متن القانون، وهو ما يفتح الباب أمام تفسيرات متناقضة ويجعل مفاعيلها القانونية والسياسية هشّة، لأنها ستكون عرضة للتأويل أو الالتفاف عليها لاحقاً، وهو ما بدأ يظهر فعلاً في النقاش العام.

انقسام مؤسّسي

من أولى إشارات الخطر التي ظهرت من هذا المشروع، ما يتعلق بالانقسام المؤسّسي، لا سيما الخلاف العلني بين الحكومة ومصرف لبنان. فبعد أيام قليلة من إقرار المشروع، أصدر مصرف لبنان موقفاً شكّك فيه ببعض ركائز القانون، وخصوصاً ما يتعلق بتحميل المصارف ومساهميها الخسائر قبل معالجة ما يُسمّى «الالتزامات غير النظامية». في رأي الشامي، هذا الموقف يتعارض مع المعايير الدولية لإعادة هيكلة المصارف والتي تنصّ بوضوح على أن الخسائر يجب أن تبدأ بالمساهمين في المصارف، ثم تنتقل تصاعدياً. ويحذّر من أن هذا الانقسام ليس تفصيلاً تقنياً، بل مؤشّر مبكر على هشاشة التوافق السياسي والمؤسّسي حول القانون. ففي بلد مثل لبنان حيث يستند تطبيق القوانين على الانسجام بين المؤسسات بمقدار ما يعتمد على النصوص نفسها، فإن أي شرخ مبكر يهدّد بإفشال التطبيق. ويعتقد أن تشكيك مصرف لبنان بقدرة الدولة والمصرف المركزي على الالتزام بسداد أول 100 ألف دولار من

> من أولى إشارات الخطر التي ظهرت من هذا المشروع ما يتعلق بالانقسام المؤسّسي لا سيما الخلاف العلني بين الحكومة ومصرف لبنان

الودائع خلال أربع سنوات، يسلّط الضوء على فجوة بين الخطاب السياسي والواقع المالي، ويعزّز الشكوك حول قابلية التعهدات الواردة في القانون للتنفيذ.

غياب الأرقام

أخطر نقاط الضعف التي يراها الشامي، هي تلك المتصلة بغياب الأرقام. ليس الأمر مجرّد تفصيل تقني يمكن معالجته لاحقاً. فالقانون لا يحدّد حجم الفجوة المالية، ولا يبيّن آلية توزيع الخسائر بين مصرف لبنان، المصارف التجارية، الدولة، والمودعين، ما يجعل تقييم صدقيته أو قابليته للتنفيذ مستحيلاً. وأي قانون كهذا يرمي إلى معالجة انهيار مالي بهذا الحجم، لا يمكن أن يكون ذو معنى بلا «عمود فقري رقمي». إذ إن غياب الأرقام يحرم الرأي العام والنواب وحتى الجهات الدولية من القدرة على فهم الكلفة الحقيقية للإجراءات المقترحة، وتقييم من سيدفع الثمن، وبأي مدى، وعلى أي فترة زمنية.

ويلاحظ الشامي أن القانون يبرّر هذا الغياب، بانتظار إنجاز التدقيق الشامل في حسابات مصرف لبنان ومراجعة نوعية أصول المصارف. ورغم أن هذا الترتيب قد يكون مبرّراً تقنياً في الظروف العادية، إلا أنه يحذّر من أن التجارب السابقة في لبنان انطوت على تأخّر لسنوات في عمليات التدقيق أو حتى صعوبة استكمالها، ما يحوّل التأجيل إلى سياسة قائمة، ويُبقي القرارات المصيرية معلّقة إلى أجل غير محدد. رغم ذلك، يبدو مهماً للشامي ألا تكون البداية من الصفر. فمصرف لبنان وهيئة الرقابة على المصارف يملكان بيانات واسعة حول أوضاع المصارف وميزانياتها، وهذا لا يغني عن تدقيق مستقل رغم أنه أمر كاف لإعداد تقديرات أولية وسيناريوهات تقريبية.

ينتقد الشامي الخطاب الرسمي الذي يكرّر أن الودائع «ستُسترد بالكامل»، من دون أي شرح للقيمة الفعلية لهذه الودائع عبر الزمن. فحتى لو سدّدت الودائع على مدى 10 أو 20 سنة، فإن قيمتها الحقيقية ستكون أقلّ بكثير من قيمتها الاسمية بسبب عامل الزمن والمخاطر. الخسارة الاقتصادية الضمنية بسبب هذا التأخر قد تكون مرتفعة جداً، وهو واقع لا يمكن تجاهله أو التخفيف من حدّته عبر شعارات سياسية، على حدّ قول الشامي.

وهم استرداد الودائع

يركّز سعادة الشامي على ما يعتبره العقدة الأساسية في مشروع قانون الفجوة المالية: مشكلة السيولة. فالقانون يتعهد بإعادة الودائع التي تقل عن 100 ألف دولار خلال أربع سنوات، وبمعالجة الودائع الأكبر عبر أدوات طويلة الأجل، إلا أن هذه الالتزامات، في رأيه، لا تنسجم مع الواقع النقدي والمالي القائم في لبنان. يقدّر الشامي أن كلفة سداد الودائع الصغيرة خلال أربع سنوات تقارب 20 مليار دولار، على أن يتحمّل مصرف لبنان نحو 60% منها، والمصارف التجارية نحو 40%. لكن هذه الأرقام تصطدم مباشرة بحقيقة أن احتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية محدودة، وأن جزءاً كبيراً منها غير قابل للاستخدام لأنه يعود للدولة أو يجب الاحتفاظ به كاحتياط أمان للاستيراد والالتزامات الخارجية. وبذلك، فإن الهامش المتاح فعلياً لاسترداد الودائع ضيّق جداً، إن لم يكن شبه معدوم.

أما المصارف التجارية، فيشير الشامي إلى أنها تعاني بدورها من نقص حاد في السيولة القابلة للاستخدام، إذ لا تملك سوى جزء بسيط مما هو مطلوب منها للمساهمة في السداد، حتى في حال بيع معظم أصولها. وهذا يعني أن عبء السداد، كما هو مصمَّم في القانون، يتجاوز قدرات النظام المصرفي ككل.

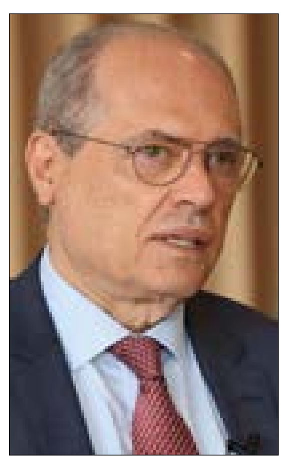
ويحذّر من أن هذه المشكلة لا تقتصر على السنوات الأربع الأولى فقط. فالودائع الأكبر، التي ستُعالج عبر أدوات طويلة الأجل، تحتاج بدورها إلى تدفقات نقدية مستقبلية منتظمة لتمكين دفع نسب سنوية من قيمتها. غير أن القانون لا يقدّم أي تفسير مقنع لمصدر هذه التدفقات. كما ينتقد الرهان الضمني على عودة الثقة بسرعة إلى القطاع المصرفي بما يسمح للمودعين بعدم سحب أموالهم فور رفع القيود، أو بإعادة الأموال النقدية المكدّسة في المنازل إلى المصارف. ويرى أن هذا الرهان غير واقعي بعد سنوات من الانهيار والخسائر، وأن أي خطة تُبنى على افتراضات تفاؤلية كهذه معرّضة للفشل.

أدوات بلا ضمانات

يعتمد مشروع قانون الفجوة المالية على أدوات طويلة الأجل لمعالجة الودائع التي تفوق 100 ألف دولار، وهذا ما يرى فيه الشامي مشكلة تتعلق بغياب أي ضمان اقتصادي حقيقي لقيمة هذه الأدوات. إذ إن تأجيل السداد عبر أدوات طويلة الأجل قد يكون مفهوماً في أزمات مصرفية كبرى، لكنه في حالة لبنان يؤدي عملياً إلى خسائر اقتصادية كبيرة للمودعين بسبب انخفاض القيمة الفعلية للأموال مع مرور الزمن. وفي رأيه، إن الحل الأنظف والأكثر شفافية اقتصادياً، يتمثّل في اقتطاع مباشر وواضح من القيمة الاسمية للودائع رغم كلفته السياسية العالية، بدلاً من ترحيل الخسائر بشكل غير معلن عبر الزمن.

ويركّز الشامي على التناقض المتعلق بأصول مصرف لبنان، ولا سيما الذهب. فالقانون يشير إلى أن الأدوات الطويلة الأجل ستكون مدعومة بأصول المصرف المركزي، لكنه في الوقت نفسه يستبعد بيع الذهب أو رهنه. وبما أن الذهب يُعدّ الأصل الأكبر والأكثر قيمة لدى مصرف لبنان، فإن استبعاده يترك هذه الأدوات بلا دعم فعلي، ويضعف قيمتها الاقتصادية إلى حد كبير. فما تبقّى من أصول غير ذهبية لدى مصرف لبنان محدود وغير كافٍ لتغطية التزامات بهذا الحجم، ما يعني أن هذه الأدوات ستُتداول في السوق بقيم متدنية جداً مع حاجة عدد كبير من المودعين إلى تسييلها. فضلاً عن أن هذه الأدوات بصيغتها الحالية، لا تختلف جوهرياً عن ديون سيادية مقنّعة، إذ إن القانون يُلزم الدولة بإعادة رسملة مصرف لبنان عند الحاجة. وهذا من شأنه أن يزيد أعباء الدين العام، ويقوّض أي محاولة لإعادة الاستقرار المالي أو التوصل إلى برنامج موثوق مع صندوق النقد الدولي.

غياب الـ Bail-in: حماية المصارف على حساب المجتمع



يرى سعادة الشامي أن تغييب آلية الـ Bail-in من مشروع قانون الفجوة المالية ليس تفصيلاً تقنياً، بل هو خيار له تبعات خطيرة على العدالة المالية وقابلية تنفيذ الخطة. فالـ Bail-in الذي يقوم على تحويل جزء من الودائع الكبيرة إلى أسهم في المصارف، يُعدّ أداة مركزية في إعادة هيكلة الأنظمة المصرفية المنهارة، لأنه يسمح بإعادة رسملة المصارف، ويخفّف الحاجة إلى السيولة، ويحدّ من تحميل الدولة كلفة الخسائر. في رأيه، أي عملية إعادة هيكلة ذات صدقية يجب أن تبدأ بتحميل الخسائر للمساهمين أولاً، قبل الانتقال إلى المودعين الكبار. «إغفال هذا المبدأ في نص القانون، حتى لو كان مذكوراً في قوانين أخرى، يضعف الإطار القانوني ويترك مجالاً واسعاً للالتفاف عليه عند التطبيق».

ويعتقد أن استبعاد الـ Bail-in سببه حساسيات سياسية وطائفية مرتبطة بملكية المصارف، إذ تخشى الجهات المالكة من أن يؤدي تحويل الودائع إلى أسهم إلى تغيير في توازنات الملكية والنفوذ داخل القطاع المصرفي لذا «إن إخضاع القرارات المالية لهذه الاعتبارات يفرغ أي إصلاح من مضمونه الاقتصادي». فضلاً عن تغييب الـBail-in يحرم المودعين الكبار من خيار قد يكون أكثر عدالة لهم. فبدلاً من حصرهم بأدوات طويلة الأجل ذات عائد محدود وقيمة غير واضحة، كان يمكن منحهم فرصة المشاركة في رسملة المصارف والاستفادة من أي تحسّن مستقبلي في حال نجحت عملية الإصلاح. والأهم، ألا ينقل العبء نحو الدولة. فبعد استنزاف رساميل المصارف واقتطاع جزء من «الودائع غير النظامية»، ينص القانون على أن تتدخل الدولة لإعادة رسملة مصرف لبنان إذا لم تكفِ هذه الإجراءات، ما يعني تحويل الخسائر المصرفية إلى دين عام إضافي، وتحميل المجتمع بأكمله كلفة إنقاذ القطاع.

تقرير

«تطمينات» مقابل أسعار مرشّحة للاشتعال

سلّة الصيام تحت المجهر

زينب بزي

«هلّق عم نجيب كل الحشايش بمية، بكرا برمضان بتصير ضمّة البقدونس لحالها بمية». تختصر هذه العبارة التي وردت على لسان سائق تاكسي، ببساطتها القاسية، التجربة المتكرّرة للمستهلك مع الأسعار في شهر رمضان. فمع اقتراب شهر الصيام، تعود المخاوف نفسها إلى الواجهة: غلاء المواد الغذائية مقابل وعود بالرقابة. أما الخطّة التي يحضّر لها للرقابة على الأسواق من جهة وزارة الاقتصاد، فهي، وفقاً للتجارب السابقة، لا تبعث الطمأنينة، إذ تبدو أقرب إلى إعلان نوايا منها إلى ضمانة فعلية، خصوصاً أنّ رمضان دائماً ما شكل موسماً لتوسيع هوامش الربح. فما بات واضحاً، أن التجّار يمهّدون الطريق لرفع الأسعار، ولا سيّما الدجاج واللحوم، تحت ذرائع جاهزة تتقدّمها «أمراض الدواجن والأبقار».فهل سيكون رمضان هذه السنة محطة لكبح الأسعار، أم إعادة إنتاج للسيناريو المعتاد حيث تُترك الأسواق لمنطق الفوضى والهوامش المفتوحة مع الاكتفاء بإجراءات شكلية؟

السباق بين الرقابة وزيادة الأسعار لم يعد تنافسياً. فالتجّار يربحون دائماً. وهم يقدّمون أعمالهم على شكل نوايا حسنة تبدأ بإظهار الانصياع التام لوزارة الاقتصاد وحملاتها عليهم. وهذا ما يحصل اليوم تحديداً، إذ علمت «الأخبار» أنّ وزارة الاقتصاد تُحضر لحملة بالتعاون مع نقابة أصحاب السوبرماركت ونقابة مستوردي المواد الغذائية، بهدف الحفاظ على «استقرار» أسعار السلّة الغذائية، ولا سيّما في ظل تزامن شهر رمضان مع بداية الصوم الكبير لدى الطوائف المسيحية، ما يرفع حساسية ملف الأسعار ويوسّع شريحة المتأثرين بأي زيادة محتملة، وعلى امتداد مختلف المناطق.

بالفعل، بدأ الأمر. يقول الرئيس التنفيذي لشركة «المخازن» وضّاح شحادة إنّ التحضيرات الاستهلاكية بدأت مع تسجيل إقبال على تكوين السلّة الغذائية الخاصة برمضان، ولا سيّما السلع الأساسية كالأرز والسكر والزيت والحليب. ويؤكّد أنّ وزارة الاقتصاد تتابع تطور الأسعار عبر تنسيق مباشر مع المتاجر الكبرى والحصول على لوائح الأسعار، إضافة إلى التواصل مع المستوردين والتجار للحد من أي زيادات غير مبررة. ويبدي شحادة تفاؤلاً، معتبراً أنّ «هالسنة غير» لناحية الأسعار، ولا سيّما في ما يتعلّق بالدجاج واللحوم التي شهدت في مواسم سابقة ارتفاعات «هستيرية». ويعزو ذلك إلى توافر كميات كبيرة من اللحوم المستوردة، إضافة إلى تغيّر أنماط الاستهلاك بفعل تراجع القدرة الشرائية.

أيضاً يؤكّد مالك سوبرماركت «العامليّة» يوسف حمود أنّ وزارة الاقتصاد تكثّف التنسيق في هذه المرحلة، مشيراً إلى العمل على خفض يشمل نحو 100 سلعة غذائية بنسب تُراوح بين 5% و10%. إلّا أنّ حمود يذكّر بتجربة العام الماضي، حين شهدت الأسواق قبل أيام قليلة من حلول رمضان قفزة مفاجئة في الأسعار وصلت في بعض الحالات إلى الضعف، ما يفرض، في رأيه، تشديد الرقابة الاستباقية لا الاكتفاء بالعروض المرحلية. أما في ما يتعلّق بسوق الدجاج، يلفت حمود إلى تصاعد خطاب «استباقي» لدى بعض التجّار يربط أي زيادة محتملة بانتشار أمراض تصيب الدواجن، في حين يؤكّد أنّ الخضار المعروضة في الأسواق هي بالكامل من الإنتاج المحلي. غير أنّ الواقع اللبناني أثبت مراراً أنّ الإنتاج المحلي لم يكن يوماً عائقاً أمام ارتفاع الأسعار، حين يغيب الضبط وتُترك الأسواق لمعادلات غير شفافة.



(هيثم الموسوي)

في السياق نفسه، يلفت رئيس نقابة تجّار ومعلمي الخضار والفاكهة في النبطية جهاد دقدوق إلى أنّ الجنوب يكاد يكون خارج دورة الإنتاج الزراعي حالياً نتيجة الأوضاع الأمنية والحرب، ما يعني غياب الزراعات الموسمية، باستثناء الحمضيات. ويؤكد أنّ معظم الخضار الموجودة في السوبرماركت تتدفّق عبر أسواق طرابلس وعكّار. وبحسب تقديره، من المتوقّع أن تشهد الأسعار ارتفاعاً يُراوح بين 20% و30% خلال اليومين اللذين يسبقان حلول رمضان وفي أيامه الأولى. إلا أنّه يرجح انخفاض الأسعار لاحقاً في ظل تراجع القدرة الشرائية وغياب الطلب الكثيف الذي كان يميّز مواسم رمضان السابقة. ويرى أنّ الحلّ الأجدى في حال تسجيل ارتفاعات غير مبرّرة يبقى في فتح باب الاستيراد للأصناف المطلوبة، منعاً للاحتكار وضبطاً لأي غلاء غير منطقي.

ويشير رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية هاني بحصلي إلى أنّ حملة وزارة الاقتصاد مرحّب بها بالكامل، لافتاً إلى أنّ العروض الرمضانية تنظّم أساساً من قبل التجّار كل عام، ولا سيّما على السلع الاستهلاكية الأساسية. ويشير إلى أنّ غالبية الأصناف التي يزداد استهلاكها خلال شهر رمضان هي أصناف طازجة لا ترتبط بعمليات الاستيراد، ما ينفي مقولة تحقيق أرباح استثنائية عبر تخزين البضائع أو تأخيرها عمداً. ويقرّ بحصول حالات احتكار محدودة أحياناً، إلّا أنّه يشدّد على أنّ العامل الحاسم في تحديد الأسعار يبقى ديناميكية العرض والطلب، معتبراً أنّه في الأصل لا مبرر لرفع الأسعار كون رمضان يعتبر من أكثر الأوقات مبيعاً.

بورصة صحن الفتوش

بحسب جداول وزارة الزراعة لمتوسط الأسعار خلال الأسبوع الرابع من كانون الثاني 2026، سجّلت أسعار التجزئة للمكوّنات الأساسية للفتوش، الصنف الأكثر حضوراً على مائدة رمضان، المستويات الآتية (جودة وسط): بندورة محلية نحو 110 آلاف ليرة لبنانية للكيلوغرام، خيار 155 ألف ليرة، وفليفلة خضراء حلوة 171 ألف ليرة. أمّا الخضار الورقية والأعشاب، والمسعّرة بالباقة، فجاءت الأسعار بحدود 25 ألف ليرة للبقدونس، 30 ألفاً للنعنع، 29 ألفاً للفجل، 57 ألفاً للخس، و62 ألفاً للبصل الأخضر. وعلى مستوى اللحوم والدواجن بالتجزئة، بلغ سعر الفروج المذبوح 287 ألف ليرة للكيلوغرام، فيما وصل لحم البقر الطازج إلى نحو مليون و150 ألف ليرة. فهل ستتبدّل هذه الأرقام مع بدء شهر رمضان في مشهد أقرب إلى إدارة «بورصة صحن الفتوش»؟

56% الارتفاع في أسعار الغذاء منذ آب 2023

منذ استقرار سعر الصرف في لبنان في آب 2023، كان يفترض أن تهدأ تقلّبات الأسعار، ولا سيما السلع الأساسية والغذائية التي تستحوذ على الحصة الأكبر من دخل معظم الأسر، إذ تشكّل نحو 20% من سلّة الاستهلاك التي يحتسب مركز الإحصاء المركزي على أساسها نسب التضخّم. إلا أنّ الواقع سار في اتجاه معاكس، فبين آب 2023 (اختيار آب 2023 مرتبط ببدء سريان الدولرة الكاملة بالتزامن مع ثبات سعر صرف الليرة مقابل الدولار) ونهاية عام 2025 ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 56%. وهذا الارتفاع مقاس بالدولار لأن سعر الصرف منذ ذلك الوقت استقرّ على نحو 89500 ليرة للدولار الواحد، أي لا يمكن تبريره بتقلّبات سعر الليرة وحدها، بل يعكس انتقال الاقتصاد نحو تسعير فعلي بالدولار مع استمرار مسار تضخّمي قائم بذاته.

هذا التطوّر يكشف مفارقة أساسية في مرحلة «ما بعد تثبيت سعر الصرف»، وهي أن استقرار النقد لا يعني استقرار الأسعار حين تكون البنية الاقتصادية نفسها مختلّة. فمع انحسار دور الدولة في الرقابة الفعلية على الأسواق، وغياب سياسات حماية المنافسة، باتت كلفة الغذاء تتأثر بعوامل أخرى. ومن هذه العوامل احتكارات سلاسل التوريد، وهوامش الربح التي عادت إلى ما كانت عليه قبل الأزمة من دون أي تعديل بالأجور. بالإضافة إلى كلفة النقل والطاقة، وأيضاً إعادة هيكلة الأجور والخدمات على قاعدة «الدولرة» غير المتوازنة، حيث تتحمّل الأسر زيادات الأسعار من دون أن تترافق مع زيادات مماثلة في المداخيل. والأهم أنّ نسبة 56% في نحو عامين ونصف ليست حدثاً معزولاً، بل تأتي ضمن مسار أطول. فمن مطلع 2019 حتى نهاية 2025 بلغ الارتفاع التراكمي في أسعار الغذاء 30979%. هذا الرقم يختصر انهيار القدرة الشرائية ليس لأن الأسعار ارتفعت فقط، بل لأن المجتمع انتقل من اقتصاد كان يسعّر بالليرة ضمن نظام مدعوم وممّول بالاستدانة، إلى اقتصاد يسعّر بالدولار من دون إصلاحات، ومن دون شبكة أمان، ومن دون تصحيح حقيقي لبنية الإنتاج المحلي أو مسار الاستيراد.

في المحصلة، ما نراه هو تضخّم «مُدولر»، فالأسعار ترتفع بالدولار حتى بعد تثبيت سعر الصرف، ما يعني أنّ الأزمة لم تعد مجرد أزمة نقدية، بل أزمة سوق وهيكل وتوزيع. وفي حين أن جزءاً من هذا التضخّم مستورد من الخارج، بسبب ارتفاع الأسعار عالمياً، إلا أن هذا التضخّم المستورد لا يُفسّر كامل التضخّم الحاصل. فـ56% ارتفاع في أسعار الغذاء يعني أن ما كان يمكن شراؤه في آب 2023 بقيمة 100 دولار، أصبحت الأسر تحتاج إلى 156 دولاراً لشرائه. واستمرار هذا المسار يثبت أنّ الاستقرار النقدي وحده لا يكفي، وأن ترك الأسعار لقواعد «السوق» في بلد بلا مؤسسات رقابية فعّالة يعني عملياً ترك الأمن الغذائي رهينة قوى الاحتكار والربح السريع، على حساب المجتمع بأكمله.

سوريا

السعودية تتقدّم استثمارياً لا لتكرار «أخطاء الماضي»

دمشق ـ الأخبار

للمرة الثانية في أثناء أسابيع قليلة، يحطّ وفدٌ اقتصادي سعودي رحاله في قصر الشعب في دمشق، ويوقّع مجموعةً من مذكّرات التفاهم والاتفاقيات الاقتصادية الرامية إلى تنفيذ مشاريع استثمارية، تُقدَّر كلفتها بنحو 5,4 مليارات دولار. وبهذا، يصبح إجمالي كلفة المشاريع الاستثمارية السعودية المُعلَن عنها منذ سقوط النظام السابق، والمخطَّط لتنفيذها، أكثر من 16 مليار دولار.

وبغضّ النظر عمّا إذا كان ما جرى التوقيع عليه يندرج في إطار مذكّرات تفاهم أو اتفاقيات نهائية، فإن الانفتاح الاقتصادي السعودي الواسع على البلاد، بعد سقوط النظام السابق، والذي تُرجم أيضاً بزيارات متبادلة لوفود حكومية من البلدين، يطرح جملة من التساؤلات حول أهداف الرياض من هذا الانفتاح، أبرزها: هل يقتصر الأمر على الحرص على استعادة سوريا لاستقرارها، وما يعنيه ذلك من تجنيبها سيناريوات أخرى غير محمودة النتائج بالنسبة إلى دول المنطقة؟ أم إن الهدف يتصل بالسعي إلى ملء الفراغ الناجم عن الانسحاب الإيراني من سوريا، وبالتالي منع تفرّد دول إقليمية أخرى بالساحة السورية؟

هنا، قد يقول البعض إن الغاية ربما تكون اقتصادية بحتاً، بالنظر إلى ما تملكه سوريا من فرص استثمارية كبيرة، ولا سيما بعدما نالت الحرب من مواردها وبُناها التحتية والخدمية. غير أن هذا الطرح يصحّ عندما يكون قرار الاستثمار قد اتُّخذ بناءً على معطيات ومؤشرات اقتصادية فحسب، وليس نتيجة قرارات وتوجيهات سياسية.

وفي هذا المجال، يحضر مثالان: الأول، يتمثّل في عدم اهتمام الشركات الروسية بالاستثمار في سوريا قبل عام 2024، رغم الحضور السياسي والعسكري الواسع لموسكو فيها، علماً أنه عندما سُئل مسؤول حكومي، في اجتماع خاص عُقد قبل سنوات عدة، عن سبب ذلك، قال بوضوح: «من يعمل في روسيا اليوم شركات خاصة بالكامل، وهي تبحث عن مصالحها في المقام الأول، ولا تستطيع القيادة الروسية أن تُجبرها على الاستثمار هنا أو هناك». أما المثال الثاني، فهو ما ينقله اقتصادي عربي، في حديثه إلى «الأخبار»، عن دبلوماسي سعودي يعمل في إحدى الدول الأوروبية، ردّ، عند سؤاله عن ماهية توجّهات بلاده حيال مستقبل العلاقات الاقتصادية مع «سوريا الجديدة»، بجملة بسيطة وواضحة: «توجيهات المملكة لقطاع الأعمال... اذهبوا للاستثمار في سوريا».

> تبقى العبرة أولاً في نسب التنفيذ المتحقّقة، وثانياً في حجم التدفّق الاستثماري الفعلي الوارد إلى البلاد

تغيّر في الأولويات!

لعلّ ما يعزّز أهمية تلك التساؤلات، هو التراجع التدريجي الذي سجّلته الاستثمارات السعودية المتجهة نحو الدول العربية في أثناء السنوات الثلاث الأخيرة. ففي العام ما قبل الماضي، بلغت قيمة هذه الاستثمارات نحو 1,3 مليار دولار، متراجعةً بشكل كبير عن عام 2023 الذي سجّل نحو 7,2 مليارات دولار، وكذلك عن عام 2022 الذي بلغت فيه نحو 10,8 مليارات دولار. وفي المقابل، كانت الاستثمارات الإماراتية في الدول العربية ترتفع من نحو 33,4 مليار دولار عام 2022، إلى نحو 42,6 مليار دولار في 2024.

ويؤكّد هذا المسار، بدوره، «الصبغة» السياسية للاستثمارات السعودية في المنطقة العربية - وهي صبغة ليست سلبية بالضرورة، طالما أنها لا تترادف مع التدخل في الشؤون الداخلية للدول -؛ حيث تجهد الرياض للظفر بما أمكن من الاستثمارات العربية البينية في إطار المشروع المعروف بـ«رؤية 2030». وفي عام 2022، حلّت المملكة في المرتبة الأولى في قائمة مستقبِلي تلك الاستثمارات لناحية العدد، وفي المرتبة الثالثة لناحية القيمة. كما بقيت، عام 2023، الأولى من حيث العدد، لكنّها حلّت في المرتبة الرابعة من حيث الكلفة الاستثمارية. أما في عام 2024، فجاءت الثانية على مستوى المشاريع، والخامسة على مستوى الكلفة الاستثمارية.

وبالعودة إلى ما قبل عام 2011، أي تاريخ اندلاع الأزمة السورية، نجد أن الاستثمارات السعودية، وفقاً لبيانات سورية، أتت في المرتبة الأولى بين الاستثمارات الأجنبية المنفَّذة في سوريا (باستثناء قطاع العقارات والمساكن)، بكلفة بلغت نحو 78 مليون دولار (على أساس سعر صرف 50 ليرة للدولار الأميركي). غير أن ذلك لم يكن ليعكس حضوراً استثمارياً متميّزاً للمملكة، ولا سيما أن الأردن كان يملك، هو الآخر، استثمارات تُقدَّر قيمتها بنحو 70 مليون دولار، وأن لبنان أيضاً بلغت كلفة استثماراته نحو 62 مليون دولار.

كذلك، يعكس التوزّع القطاعي لتلك الاستثمارات بعداً اقتصادياً أكثر منه سياسياً؛ إذ تمركز الحجم الأكبر من الاستثمارات السعودية في قطاع الفنادق والمطاعم بنحو 49 مليون دولار، ثم في قطاع الصناعات الغذائية بنحو 14 مليون دولار. أما اليوم، فالوضع مختلف تماماً عمّا كان عليه في السابق، سواء من حيث إجمالي كلفة المشاريع الاستثمارية أو من حيث توزّعها القطاعي.



جمعت الرياض بين البعدين السياسي والاقتصادي في انفتاحها على سوريا (سانا)

السياسي والاقتصادي معاً

يجزم الاقتصاديون أن جميع المشاريع المتفق عليها مع الشركات السعودية تتمتّع بجدوى اقتصادية عالية، من الطاقة إلى النقل الجوي وصولاً إلى الاتصالات وغيرها. إلا أنّ توجّه هذه المشاريع نحو سوريا، في وقت لا تزال فيه دول وشركات استثمارية عربية ودولية أخرى تتريّث وتنتظر جلاء ما ستؤول إليه الأوضاع في البلاد، يؤكّد أن الرياض جمعت بين البعدين السياسي والاقتصادي في انفتاحها على سوريا.

فمن جهة، ستكون المملكة حاضرة في مواجهة النفوذ التركي - القطري المتعاظم بعد سقوط النظام، ولن تكرّر خطأ الماضي عندما اكتفت بمطالبة النظام السابق بإخراج إيران أو تقليص نفوذ الأخيرة العسكري والاقتصادي، من دون أن تفعل هي شيئاً على الأرض. وهكذا، إذا كانت قطر قد حصلت على مشروع «مطار دمشق»، فإن المملكة حصلت على مشروع «مطار حلب»؛ وإذا كانت تركيا قد نالت عقداً في «مرفأ طرطوس»، فقد حازت المملكة عقد تأسيس شركة طيران.

ومن جهة أخرى، تضمن الرياض حجز أهم فرص الاستثمار المؤثّرة في المشهد الاقتصادي السوري - من مثل مشاريع الطاقة والاتصالات والنقل وغيرها -، وذلك بخلاف المرحلة السابقة التي كانت فيها اهتمامات الشركات والمستثمرين السعوديين تتجه أساساً نحو العقارات والسياحة، الأسرع بعوائدها المالية. وإلى جانب ما تقدّم، تستمر السعودية في ترسيخ حضورها «الإنساني» والتنموي، دافعةً بمشاريع المساعدات التي تنفّذها مؤسسات مرتبطة مباشرة بالقيادة السعودية.

وعلى أيّ حال، تبقى العبرة أولاً في نسب التنفيذ المتحقّقة، وثانياً في حجم التدفّق الاستثماري الفعلي الوارد إلى سوريا. فالأخيرة تمتلك تجربة مريرة مع ملف الاستثمارات؛ إذ إن نسبة لا يُستهان بها من المشاريع الاستثمارية المشمولة بموجب قوانين الاستثمار وقراراته في مختلف القطاعات كانت لا تجد طريقها إلى التنفيذ، أو حتى إلى الحصول على التراخيص اللازمة. أما اليوم، فلا تبدو المشكلة الأساسية كامنة في تعقيدات بيئة الأعمال السورية وبيروقراطيتها، بقدر ما هي مرتبطة بقدرة الحكومة الانتقالية على تحقيق الاستقرار وإرساء الأمن في عموم البلاد، واعتماد استراتيجية وطنية واضحة تحدّد مسارات الاقتصاد الوطني وهويته في المرحلة المقبلة.

تفاوض منفرد مع دمشق

«المجلس الوطني» - «قسد»: ماذا تبقّى من «كونفرانس الوحدة»؟

الحسكة ـ الأخبار

أثارت زيارة وفد «المجلس الوطني الكردي» إلى دمشق، ولقاؤه الرئيس الانتقالي أحمد الشرع، ووزير الخارجية أسعد الشيباني، جدلاً في الشارع الكردي، وسط تحذيرات من مخطّط حكومي لشقّ صفّ الأكراد، وتقويض ما أُنجز في «كونفرانس الوحدة الكردية» الذي انعقد في مدينة القامشلي في محافظة الحسكة في 26 نيسان الماضي. ويأتي ذلك بعد نحو عام من تشكيل وفد موحّد في خلال «الكونفرانس» المذكور، لمناقشة الملف الكردي مع الحكومة الانتقالية، في حين تبدو تلك الوحدة السياسية مُهدَّدة اليوم بالتفكّك، خصوصاً في ظلّ تبادل الاتهامات بين «المجلس الوطني الكردي» المدعوم من تركيا، و«حزب الاتحاد الديمقراطي» (PYD) الذي يقود أحزاب «الإدارة الذاتية».



رجل يمر أمام جدارية لأنصار «قسد» في القامشلي (أ ف ب)

ويرى مصدر كردي، في حديثه إلى «الأخبار»، أن دعوة وزارة الخارجية السورية لـ«المجلس الوطني» إلى دمشق تستبطن «محاولة لشقّ الصف الكردي وإعادة الأمور إلى مرحلة الخلافات»، معتبراً أن الهدف منها هو «الضغط على الإدارة الذاتية لتقديم تنازلات في ملف تطبيق اتفاق 30 كانون الثاني». ويشار إلى أن دمشق «اختارت المجلس لكونه حليفاً لتركيا؛ إذ لا تزال قيادته تملك علاقات قوية مع أنقرة، وهي مستعدّة لمراعاة مصلحتها»، مرجّحاً أن اللقاء تمّ «بترتيب وتخطيط من تركيا التي تملك نفوذاً واسعاً داخل حكومة أحمد الشرع».

ويعتبر المصدر أن الحلّ الأنسب لهذا الخلاف يتمثّل في «تمسّك الأطراف الكردية بالوفد الموحّد المنبثق عن كونفرانس وحدة الصف بوصفه الممثّل الوحيد للكرد في مفاوضاتهم بشأن الحقوق الدستورية»، كاشفاً عن «ضغوط تمارسها حكومة إقليم كردستان العراق لعقد جولة مباحثات بين الوفد المشار إليه ودمشق، قبل نهاية الشهر الجاري». ومع ذلك، يرجّح المصدر ألّا تؤدّي زيارة المجلس إلى دمشق إلى «شروخ فعلية»، مؤكّداً أن «ثمة إدراكاً سياسياً لخطورة المرحلة وضرورة تجاوز بعض الخلافات».

وكان «المجلس الوطني» قد حمّل «الاتحاد الديمقراطي» - قبل البدء بتنفيذ اتفاق 30 كانون الثاني مع الحكومة الانتقالية -، مسؤولية مصادرة القرار الكردي وخوض مفاوضات منفردة مع دمشق باسم «قوات سوريا الديمقراطية» و«الإدارة الذاتية». وفي المقابل، اعتبرت الأخيرة أن زيارة وفد المجلس إلى دمشق من دون تنسيق معها، تُعدّ مخالفة لقرارات «الكونفرانس» المُشار إليه، وهو ما يستدعي مساءلة أحزاب المجلس بشأن دوافع هذه الخطوة. وفيما انتقدت الرئيسة المشتركة لـ«الاتحاد الديمقراطي»، بروين يوسف، زيارة الوفد التي جرت «بشكل منفرد» ومن دون علم الوفد الكردي الموحّد، الذي كان قد توصّل إلى «رؤية سياسية مشتركة لحل القضية الكردية ضمن إطار دولة ديمقراطية لا مركزية»، فهي لفتت إلى أن «الوفد الكردي كان قد اجتمع، قبل يوم واحد من الزيارة، مع "المؤتمر القومي الكردستاني"، وناقش وحدة الصف والمواقف الكردية، لكن من دون الإبلاغ عن أي نية للتوجه إلى دمشق». واعتبرت أن هذه الخطوة «غير مسؤولة»، نظراً إلى أنها جاءت «في مرحلة حساسة تمر بها مناطق شمال شرقي سوريا، وفي وقت أظهر فيه الشعب الكردي في الأجزاء الأربعة من كردستان وفي المهجر موقفاً موحّداً وداعماً».

> تمارس حكومة إقليم كردستان العراق ضغوطاً لعقد جولة مباحثات بين الوفد الكردي الموحّد ودمشق

على أن الناطق باسم «المجلس الوطني الكردي»، فيصل يوسف، اعتبر أنه «كان من الأولى مناقشة هذه الأمور ضمن الأطر الداخلية قبل طرحها في الإعلام، ولا سيما في ظل وجود اجتماعات دورية بين الأطراف»، مؤكداً عدم الرغبة في «العودة إلى نقطة البداية أو الانجرار إلى مهاترات إعلامية». وإذ شدّد على أن كل الأطراف الكردية «شركاء في كونفرانس وحدة الصف والموقف الكردي»، فهو أكّد أن «من حق المجلس الدفاع عن حقوق شعبه»، و«إجراء المباحثات بصفته طرفاً سياسياً فاعلاً»، مشيراً إلى أن «حزب الاتحاد الديمقراطي كانت له زيارات خاصة إلى دمشق لم يتمّ إبلاغ المجلس بها». كما أشار يوسف أن المجلس «لم يصل إلى مرحلة أخذ الإذن من أي جهة للقيام بما يراه ضرورياً، كما لا يفرض ذلك على الآخرين»، مضيفاً أنه «سيواصل أداء دوره كطرف سياسي فاعل في أي وقت، وأنه جزء أساسي من الوفد الكردي المُشترك المنبثق عن كونفرانس نيسان».

تقرير

جولة ثانية من محادثات أبو ظبي موسكو تصعد عسكرياً وتتصلّب تفاوضياً

لندن ـ سعيد محمد

اختُتمت في العاصمة الإماراتية أبو ظبي، الخميس الماضي، جولة ثانية من المفاوضات الثلاثية المباشرة بين الولايات المتحدة وروسيا وأوكرانيا، استمرّت يومين. وأفضت هذه المحادثات إلى نتائج ملموسة على الصعيدَين الإنساني والعسكري، تمثّلت في تنفيذ صفقة لتبادل مئات الأسرى، والاتفاق على استئناف قنوات الاتصال العسكري الرفيعة بين واشنطن وموسكو. غير أن الملفات السياسية، وعلى رأسها مستقبل إقليم دونباس، بقيت خاضعة لنقاشات مستفيضة ومواقف متباينة، بالتزامن مع تصعيد روسي واسع النطاق يستهدف البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا.

وشهدت طاولة المفاوضات حضوراً دبلوماسياً وأمنياً رفيع المستوى؛ إذ ترأس الوفدَ الأوكراني وزير الدفاع ورئيس مجلس الأمن القومي رستم عمروف، إلى جانب رئيس مكتب الرئيس فولوديمير زيلينسكي، كيريلو بودانوف، فيما ضمّ الوفد الروسي قيادات رفيعة من الاستخبارات العسكرية. أما الجانب الأميركي، فمثّله المبعوث الخاص للرئيس دونالد ترامب، ستيف ويتكوف، وصهر الرئيس جاريد كوشنر.

وتمخّضت هذه الجولة عن اتفاق الطرفين، الروسي والأوكراني، على تبادل 314 أسير حرب، في أول عملية من نوعها منذ خمسة أشهر. وفيما وصف ويتكوف المحادثات بأنها «مفصّلة ومثمرة»، معتبراً أن تبادل الأسرى يعكس قدرة المسار الدبلوماسي على تحقيق نتائج عملية، اتفقت الأطراف الثلاثة على مواصلة الحوار عبر مجموعات عمل فنية، وذلك وسط توقعات بعقد جولة جديدة في مدينة ميامي الأميركية منتصف شباط الجاري.

وبالفعل، باشر الطرفان تنفيذ الاتفاق فوراً، حيث أظهرت مقاطع مصوّرة استقبال عائلات أوكرانية لذويها العائدين في منطقة تشيرنيهيف، في ما يؤشّر إلى استمرار فاعلية المسار الدبلوماسي في معالجة الملفات الإنسانية رغم ضراوة المعارك. وفي تطور لافت من شأنه تعزيز آليات خفض التصعيد أيضاً، أعلنت «قيادة الجيش الأميركي في أوروبا» (EUCOM) اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على استئناف الحوار العسكري الرفيع المستوى. وأكّد البيان الأميركي أن هذه القناة ستوفّر «اتصالاً عسكرياً ثابتاً» بين الجانبين، بالتوازي مع استمرار العمل للتوصل إلى تسوية «سلام دائم». ويأتي هذا الإجراء ليعيد الحرارة إلى خطوط الاتصال التي توقفت عام 2021، مما يتيح للجنرال كريستوفر كافولي (القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا) التواصل المباشر مع رئيس الأركان العامة الروسي فاليري غيراسيموف، ذلك لضمان أمن العمليات وتجنب الاحتكاكات غير المقصودة، خاصة بعد حوادث اختراق طائرات مسيرة لأجواء دول الناتو مؤخراً.

مع ذلك، ورغم التقدّم في الملفات الفنية، لا تزال قضايا السيادة على الأراضي والترتيبات الأمنية المستقبلية محور الخلاف الرئيس. إذ تتمسّك موسكو بمطالبها الرامية إلى السيطرة الكاملة على إقليم دونباس الشرقي، وتطالب باعتراف دولي بذلك، بالإضافة إلى رفضها القاطع لأي ضمانات أمنية تتيح وجوداً عسكرياً غربياً على الأراضي الأوكرانية أو انضمام كييف إلى حلف «الناتو». وفي تصريحاتٍ تزامنت مع المفاوضات، عبّر وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، عن إصرار بلاده على تحقيق هذه الأهداف، واصفاً الضمانات الأمنية التي تناقشها واشنطن مع كييف بأنها تتطلّب «حلولاً جذرية» لملف التسوية النهائية. كما أبدى استعداد روسيا للتعايش مع أوكرانيا «محايدة وصديقة»، شرط استمرار السيطرة الروسية على المناطق المس تهدفة.

في المقابل، تواصل كييف، مدعومة بخطة السلام الأميركية المكوّنة من 20 نقطة، طرحَ صيغ بديلة تتضمن إنشاء مناطق اقتصادية حرة ومنزوعة السلاح في دونباس، كما وتطالب بضمانات أمنية أميركية قوية لردع أي هجوم مستقبلي. وفي هذا السياق، أكد زيلينسكي أن موقف بلاده ثابت بخصوص دونباس، لكنه شدد على ضرورة التحلي بالواقعية والمرونة لإنهاء الحرب، خاصة مع تزايد الضغوط الداخلية.

وتزامنت المفاوضات مع تصعيد عسكري روسي غير مسبوق استهدف شبكة الطاقة الأوكرانية. ففي الساعات التي سبقت انطلاق محادثات أبو ظبي، شنت القوات الروسية هجوماً واسعاً باستخدام 450 طائرة مسيرة و71 صاروخاً، مستهدفةً محطّات توليد الكهرباء والتدفئة في ستّ مقاطعات أوكرانية، مما تسبّب في انقطاع التيار الكهربائي والتدفئة عن ملايين السكان في ظلّ درجات حرارة شديدة الانخفاض. وقال زيلينسكي إن هذا القصف يعدّ «الأعنف» منذ عيد الميلاد عام 2024، متهماً موسكو بأنها استغلّت «الهدنة المؤقتة» التي أعلنها ترامب سابقاً لـ«تخزين الصواريخ وتوجيه ضربة قاسية» في أبرد أيام السنة. وأدى هذا القصف إلى خروج وحدات في محطّات نووية عن الخدمة كإجراء احترازي، ممّا أجبر أوكرانيا على طلب إمدادات كهربائية طارئة من بولندا ورومانيا وسلوفاكيا للحفاظ على استقرار الشبكة.

في سياق متصل، يشهد محور جنوب شرقي أوكرانيا، وتحديداً في منطقة زاباروجيا، ضغطاً عسكرياً روسياً متزايداً. إذ أفادت تقارير ميدانية بتقدم القوات الروسية نحو بلدة «هولياىبولي» الاستراتيجية، وذلك باستغلال نقص القوى البشرية والذخيرة لدى القوات الأوكرانية. وذكر قادة ميدانيون أوكرانيون أن الدفاعات في هذا المحور تواجه تحديات كبيرة بسبب اتساع الجبهة التي تمتد لنحو 700 ميل، مما يضطر القيادة إلى نقل فرق الطوارىء العسكرية من جبهة إلى أخرى لسد الثغرات. ويأتي التطور المذكور فيما تشير تحليلات خبراء إلى سيطرة روسيا على مساحات إضافية في زاباروجيا - خلال الشهرين الماضيين -، في محاولة لتعزيز أوراقها التفاوضية قبل أي تسوية سياسية محتملة.

> يشهد محور زاباروجيا ضغطاً عسكرياً روسياً متزايداً

وفي تطور تقني ذي أبعاد عسكرية، تحدثت الصحف عن استجابة شركة «سبيس إكس» (SpaceX) المملوكة للملياردير الأميركي، إيلون ماسك، لطلب الحكومة الأوكرانية بشأن تفعيل إجراءات تقنية تحصر عمل المحطات داخل أوكرانيا بالأجهزة المسجلة رسمياً ضمن «القائمة البيضاء» لدى وزارة الدفاع الأوكرانية. وأكد وزير التحول الرقمي الأوكراني، ميخايلو فيدوروف، نجاح هذه الإجراءات، مشيراً إلى فرض قيود إضافية تحدد سرعة الاتصال عند تحرك الأجهزة بسرعات تفوق 75 كيلومتراً في الساعة، وذلك لتعطيل استخدامها من قبل الجيش الروسي لتوجيه الصواريخ أو المسيرات بعيدة المدى. وإذ أفاد مدونون عسكريون روس بارزون بانقطاع خدمة الإنترنت الفضائي عن وحداتهم في الخطوط الأمامية، ممّا أثر على قدراتهم في التواصل وتوجيه الطائرات المسيرة، فإن هذا الإجراء يعدّ انتصاراً تكنولوجياً لكييف يعيد إليها التفوق النسبي في مجال الاتصالات الآمنة على الجبهة.

ومع دخول الحرب عامها الخامس، وتفاقم الأوضاع المعيشية نتيجة انقطاع الخدمات الأساسية، تظهر استطلاعات الرأي تحولاً في المزاج الشعبي الأوكراني. إذ أشار أحدث استطلاع أجراه «معهد كييف الدولي لعلم الاجتماع» إلى أن نسبة الأوكرانيين المستعدين لقبول تسويات إقليمية مقابل السلام الدائم والضمانات الأمنية قد ارتفعت لتصل إلى 40%، مقارنةً بنسب أقلّ بكثير في بداية الحرب. ويعكس هذا التحول تزايد القناعة لدى قطاع من الشارع الأوكراني بضرورة تقديم تضحيات «مؤلمة» لإنقاذ ما تبقى من البلاد وضمان مستقبل مستقر للأجيال القادمة، شريطة الحصول على حماية دولية صارمة تمنع تكرار الحرب.

وفي هذا الوقت، تتّجه الأنظار صوب الجولات القادمة، التي تسعى من خلالها إدارة ترامب للوصول إلى تسوية نهائية بحلول شهر حزيران المقبل، وفقاً لتصريحات نُقلت عن زيلينسكي. ومن المنتظر أن تشهد الأسابيع المقبلة حراكاً ديبلوماسياً مكثفاً لترجمة التفاهمات الأولية إلى نصوص مكتوبة، ومحاولة جسر الهوة العميقة بين المطالب الروسية والثوابت الأوكرانية، وذلك في سباق مع الزمن ومع قسوة الشتاء الذي يلقي بثقله على ساحات القتال.

الحدث

حالة «تأهّب قصوى» في إيران: لا توقّعات كبرى من مفاوضات عُمان

طهران ـ **محمد خواجوئي**

بينما وصف الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، جولة مفاوضات مسقط، بـ"الجيدة جداً"، يثير المراقبون تساؤلات وشكوكاً حولها، وذلك على خلفية الخلافات الكبيرة الدائرة بين الطرفين، وفي الوقت ذاته، حاجتهما إلى احتواء التصعيد. وما زال الخلاف في شأن المواضيع محل التفاوض قائماً؛ إذ في حين تصرّ إيران على أن المفاوضات يجب أن تقتصر على الموضوع النووي ورفع العقوبات حصراً، تريد بعض الجهات في الولايات المتحدة وإسرائيل مناقشة ملفات أخرى، بما فيها البرنامج الصاروخي والسياسات الإقليمية لإيران. كذلك، فإن سقوف مطالب الطرفين وتوقّعاتهما في كلّ من تلك الملفات، تبدو متباعدة.

وفي أجواء كهذه، وبينما حضر الطرفان إلى طاولة الحوار تحت ضغط إقليمي بهدف السيطرة على التوترات، فإنهما يبحثان بين طيّات مواقفهما المتباينة، عن وضع إطار للمفاوضات، وهو الشيء الذي يُترقّب ما إذا كان سيتمّ التوصل إليه في الجولة التالية أم لا. وأكّد وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، أمس، أن بلاده لن تتخلّى عن تخصيب اليورانيوم "حتى لو فُرضت علينا الحرب" مع الولايات المتحدة التي تواصل نشر حشود عسكريّة في المنطقة. وقال في منتدى عُقِد في طهران إن "إيران يمكن أن تبحث سلسلة إجراءات لبناء الثقة حول البرنامج النووي، مقابل رفع العقوبات الدولية التي تخنق الاقتصاد الإيراني". لكنه أعرب عن شكوكه في جديّة الولايات المتحدة في "إجراء مفاوضات حقيقية". وتابع أن إيران "ستقيّم كل الإشارات، ثم تتّخذ قرارها بشأن مواصلة المفاوضات". وعن الحشد العسكري الأميركي في المنطقة، أكّد عراقجي أن "حشدهم العسكري في المنطقة لا يُخيفنا"، وذلك غداة زيارة المبعوث الأميركي، ستيف ويتكوف، إلى حاملة الطائرات "أبراهام لينكولن" الموجودة في الخليج.


(أف ب)

وفي أعقاب محادثات مسقط، أثيرت على الساحة السياسية الإيرانية، وجهات نظر ورؤى متباينة. وألقت صحيفة "وطن أمروز" القريبة من التيار الأصولي نظرة متشائمة على مفاوضات مسقط، واعتبرت أنها تجري "تحت ظلال عدم الثقة"، كما شبّهتها بمحادثات الجولات الخمس بين إيران والولايات المتحدة في العام الماضي، والتي عدّها الطرفان ابتداءً "بنّاءة وتسير إلى الأمام"، ولكن قبل يومين من انطلاق الجولة السادسة منها، نفّذت واشنطن وتل أبيب ضربة مشتركة ضدّ طهران. وكتبت الصحيفة أن "سلوك ترامب المراوغ تجاه المحادثات السابقة ومواكبة أميركا لهجوم الكيان الصهيوني على إيران، أدّيا إلى فقدان القنوات الدبلوماسية مع أميركا لأدنى مصداقية وثقة. ولهذا السبب، فمن الطبيعي، أن لا تثق السلطات والرأي العام الإيرانيان بمواقف الطرف الأميركي في المفاوضات أبداً. ومن هذا المنطلق، فإن القوات المسلحة الإيرانية وُضعت بالتزامن مع مفاوضات مسقط، في حالة تأهب قصوى وبنسبة 100%، وذلك لكي تتمكّن طهران في حال تكرّرت الخدعة الأميركية في المفاوضات، من الردّ الواسع والقاسي على المعتدي". وتابعت الصحيفة أن "عدم الثقة بترامب أدّى في الحقيقة إلى المزيد من تحلّي إيران باليقظة، بعد أن وجدت أنه لا يمكن التعويل على موقف ترامب ووعوده، ولا يمكن تعليق الآمال على تمسّكه بتنفيذ التزاماته في الاتفاقات مع الدول الأخرى".

من جهتها، كتبت صحيفة "إيران" الحكومية، في مقال لعابد أكبر، رداً على بعض الانتقادات التي وُجّهت إلى طهران لخوضها المحادثات تحت ظلال التهديد العسكري الأميركي، أن "فن الدبلوماسية الإيرانية في مسقط لا يتمثّل في الهروب من الحرب بأيّ ثمن، بل في إدارة التصعيد من خلال التعويل على وسائل القوة. ويتعيّن على الناقدين الداخليين الانتباه إلى أن عقيدة دبلوماسية الإجبار التي تتابعها واشنطن، تزوّد في ظل غيابنا عن الميدان الدبلوماسي، الماكينة الدعائية للعدو بالوقود، في سبيل استكمال مشروع الخطة الأمنية ضد إيران. والجواب الصحيح يكمن في الحضور إلى طاولة المحادثات بعقلية الحرب". وأضافت الصحيفة أن "دبلوماسيّينا في مسقط، ليسوا رسل سلام بل هم ضباط الميدان في زيّ دبلوماسي. فالتوقيع على أيّ وثيقة، لا يستحدث ردعاً بحدّ ذاته. وما يجلب الأمن هو الترجمة الدقيقة للثقل الدبلوماسي والقدرات النووية والعسكرية لإيران بلغة حقوقية وقانونية وسياسية في نص الاتفاق". واعتبرت أن "ثنائية الميدان والدبلوماسية هي خدعة كبرى. فمفاوضات مسقط هي امتداد منطقي للمقاومة في الميدان. إننا نحضر إلى الطاولة لنتلقّى في سوق السياسة، الثمن نقداً للقوة التي ادّخرناها في القطاعات الدفاعية والإقليمية".

> عراقجي: الحشد العسكري في المنطقة لا يُخيفنا

أمّا صحيفة "جوان" القريبة من الحرس الثوري، فقد دافعت في مقال لغلام رضا صادقيان، وبلغة مختلفة، عن مبدأ قبول المفاوضات مع الولايات المتحدة، ورأت أن سببه هو "أولاً، التغلّب على دعاية العدو لكي لا يقدّمنا كأناس نفرّ من المحادثات؛ وثانياً، إظهار قرارنا الحاسم بالتصدّي لجميع الخيارات، عبر استعراض مركبات القوة الإيرانية". واعتبرت، في الوقت ذاته، أنه لا يوجد "أدنى أمل" إزاء نجاح المحادثات، مضيفة: "إننا نعرف من خلال العلم والتجربة أن أميركا تريد منا أن نستسلم تماماً".

بدورها، أظهرت صحيفة "شرق" القريبة من التيار الإصلاحي نظرة إيجابية ومُفعمة بالأمل نسبياً إلى محادثات مسقط، ونقلت عن عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية النيابية، أحمد بخشايشي، قوله إن "هذا المسار، يمكن أن يستمر ويتيح فرصاً لتقدّم الدبلوماسية. وحضور وجوه أميركية جديدة في مسقط، ولا سيما جارد كوشنر وقائد سنتكوم يُظهِر أن واشنطن قد اختارت مسار الدبلوماسية الأقلّ كلفة ولا تنوي الإخلال بمسار الحوار عن طريق التصعيد والضغط العسكري. ويُظهِر هذا الواقع رغبة واشنطن في الاستفادة القصوى من الفرص الدبلوماسية للوصول إلى اتفاق".

تحشيد على وقع التفاوض

طهران - واشنطن: حساباتُ حرب

على الرغم من انطلاق المفاوضات الأميركية – الإيرانية في مسقط، لا يبدو أن زخم المسار الدبلوماسي أفرز، حتى الآن، أكثر من تأخير الضربة العسكرية، من دون تحقيق أي خروقات تُذكر. والتأخير هذا سيتيح لواشنطن، بحسب مراقبين غربيين، «كسب الوقت» لحشد مزيد من القوات الأميركية في المنطقة. وترى صحيفة «واشنطن بوست»، في تقرير، أن «ما يحدث في عُمان سيكون بمثابة مسرح الكابوكي - أي مسرح سياسي -، يرتدي المشاركون فيه ملابس أنيقة ويؤدّون رقصات دبلوماسية مُتقنة»، في حين أن العرض الحقيقي يدور على متن السفينة الحربية الأميركية «أبراهام لينكولن».

على أن التحوّل نحو الدبلوماسية، وحتى في حال استُخدم كغطاء لضربة مُحتملة، سيكون مفيداً أيضاً لإيران، التي ستعيد بدورها «ضبط عقارب الساعة لمصلحتها»، خصوصاً في ما يتعلّق بتجديد مخزون الأسلحة وإخماد «المقاومة الداخلية». كذلك، فإن الموافقة على إجراء المزيد من المفاوضات من دون التزام إيراني بنزع السلاح النووي، أو حصر المناقشات بالتخصيب وحده، من شأنه أن يقوّض كلّ ما أنجزه دونالد ترامب حتى الآن - على مستوى «ضرب منشآت إيران النووية وقصف الحوثيين في اليمن، والإطاحة بنيكولاس مادورو في فنزويلا» -، وأن يُظهِره في مظهر «الخائن» لشريحة من الشعب الإيراني، والناكث لتعهّده بمنع النظام الإيراني من تخصيب اليورانيوم.

وعليه، وتلافياً لهذه النتيجة، قد يجد ترامب نفسه مضطراً إلى خوض حربه المُحتملة، فيما يبدو أن الجانب الإيراني، بدأ بالفعل، رسم «مسار» تلك الحرب. وفي هذا السياق، نشرت وكالة «تسنيم» الإيرانية «تفاصيل المعركة القادمة» التي تمتدّ على خمس مراحل، وتشمل توجيه ضربات إلى القواعد الأميركية، وفتح جبهات جديدة عبر «الحلفاء»، جنباً إلى جنب شنّ حرب سيبرانية، وشلّ تجارة النفط العالمية.

وتتحضّر طهران لسيناريو تنطلق فيه الهجمات الأميركية من حاملات الطائرات، بما في ذلك مجموعة «إس إس أبراهام لينكولن»، بالإضافة إلى قاذفات استراتيجية تقلع من داخل الولايات المتحدة أو من قواعد أوروبية، وربما من أنظمة برية في دول حليفة. وإذ تقرّ طهران بأن التطورات التكنولوجية في الأسلحة الفوق صوتية والحرب الإلكترونية تمنح واشنطن «أفضلية كبيرة»، إلا أنها تؤكّد أنها «استعدّت» لهذا التهديد، وذلك عبر تحصين الأصول الحيوية وتفريقها، وبناء هياكل قيادة احتياطية، وتطوير منشآت واسعة تحت الأرض قادرة على الصمود أمام الضربات الأولى، فيما تعتمد حساباتها لا على منع الضرر، بل على الاحتفاظ بإمكانات كافية لتنفيذ هجمات مضادّة. وقال رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية عبد الرحيم موسوي، الأربعاء، أثناء تفقّده قاعدة صواريخ تابعة للحرس الثوري: «نحن مستعدّون لأي عمل من جانب الأعداء. وبعد حرب الأيام الـ12 غيّرنا عقيدتنا العسكرية من الدفاع إلى الهجوم باعتماد سياسة الحرب غير المتكافئة، والردّ الساحق على الأعداء».

أمّا في المرحلة الثانية، فتعتزم إيران الردّ بمساعدة «حلفائها»، وذلك من خلال تفعيل «محور المقاومة» على عدة جبهات، بالتوازي مع «إغراق الدفاعات الأميركية بمئات أو آلاف المقذوفات في وقت واحد، بهدف تعطيل بطاريات الدفاع الجوي من طراز (باتريوت) و(ثاد)». أيضاً، تخطّط إيران، في المرحلة الثالثة، لشنّ هجمات سيبرانية تستهدف ما تعتبره نقاط ضعف أميركية - من مثل شبكات النقل والبنية التحتية للطاقة والأنظمة المالية واتصالات الجيش -، بغرض تعطيل الإمدادات الأميركية، وتعقيد عملية القيادة والسيطرة، جنباً إلى جنب الضغط على الدول المستضيفة للقوات الأميركية لطرد الأخيرة منها. وتشمل المرحلة الرابعة و«الأشدّ فعالية»، السيطرة على مضيق هرمز الذي يمر عبره نحو 21 مليون برميل نفط يومياً، أي قرابة 21% من إمدادات النفط العالمية، وإغلاقه، ما قد يدفع أسعار النفط إلى مستويات قياسية قد تصل إلى 200 دولار للبرميل أو أكثر، ويولّد، بالتالي، أضراراً اقتصادية جسيمة عالمياً، ويضغط على الولايات المتحدة للتراجع.

> تُصِرّ طهران على أن «جغرافية الشرق الأوسط ستنتصر على التكنولوجيا الأميركية»

ومن شأن كلّ تلك المراحل أن تمهّد للمرحلة الخامسة، التي تراهن طهران على أن تستنتج واشنطن وحلفاؤها، خلالها، أن كلفة الصراع الممتدّ ستفوق أي مكاسب، وأنّ الحرب «غير قابلة للاستدامة»، خصوصاً أن شهية الولايات المتحدة للحروب الطويلة «محدودة» حالياً بعد تجربتَي أفغانستان والعراق. وفي هذا السياق، يشير تقرير نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية إلى أن إيران تتمتع بخبرة طويلة في التفاوض، أحبطت أجيالاً من الغربيين. وحتى الآن، وعلى الرغم مما تعرّضت له، فإن نظامها، «الذي يشعر بالتهديد الشديد، أقل ميلاً إلى كبح جماح هجماته المضادة، وهو ما يمثّل أحد الأسباب التي تجعل حلفاء أميركا في الخليج، يسعون لحل دبلوماسي».

وتنقل الصحيفة عن تريتا بارسي، الباحثة في الشؤون الإيرانية في «معهد كوينسي للحكم المسؤول» في واشنطن، قولها إن هناك «قناعة قوية لدى صنّاع السياسة الإيرانيين بأنّ ترامب لديه وجهة نظر مفرطة ومبالغ فيها بشأن الضعف الإيراني»، وإن «الإيرانيين يقدّرون أن حرباً قصيرة ومكثّفة قد تكون ضرورية لتصحيح تصوّر ترامب وإجباره على تبنّي مطالب أكثر واقعية». وطبقاً للمصدر نفسه، وحتى لو تكبّدت إيران خسائر فادحة في مثل هذه الحرب، فإن الأميركيين والإسرائيليين سيعانون الشيء نفسه، في وقت تبدو فيه قدرة الولايات المتحدة على تحمّل الخسائر أو الحرب الطويلة الأمد، أقلّ من نظيرتها لدى الجانب الإيراني.

وفيما يتفق المراقبون على أن المطالب الأميركية المُرتبطة بإنهاء التخصيب وفرض قيود على الصواريخ الباليستية والتوقّف عن دعم «الوكلاء»، ستؤدّي، عاجلاً أم آجلاً، إلى «انهيار المفاوضات»، فإن التوصّل إلى اتفاق سريع بشأن التخصيب النووي وحده قد يطرح، بدوره، مشكلة سياسية بالنسبة إلى ترامب، الذي سبق أن وصف الاتفاق النووي لعام 2015 بـ«الأسوأ في التاريخ».

وفي هذا الإطار، تعتقد سنام وكيل، مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «تشاتام هاوس»، أن «العودة إلى ترتيب مماثل لعام 2015 لن يُعتبر انتصاراً». وفي حين يمكن وصف أي اتفاق جديد لا يتضمّن مهلاً زمنية محدّدة» بأنه «أفضل»، إلا أنّه سيكون كفيلاً برفع العديد من العقوبات الاقتصادية وترك «الجمهورية الإسلامية» في «وضعها الحالي». وعلى أي حال، ترى وكيل أن «القوات الأميركية تحتاج إلى مزيد من الوقت للاستعداد للتعامل مع حرب إقليمية في حال بدأت، ما يعطي وقتاً لـ(الحديث)، فيما تبدو المدة التي سيستغرقها هذا الأمر غير واضحة». على أن خطاب ترامب الأوّلي الداعم للتظاهرات الإيرانية قد وضع مصداقيّته على المحك، «ما يجعل فرصة العمل العسكري أعلى بكثير مما كانت عليه في الماضي».

ومع ذلك، تدور الشكوك حول ما يمكن أن يحقّقه التدخّل العسكري؛ إذ إنّه حتى لو أقدم الأميركيون على «قطع رأس الجمهورية الإسلامية، وقتلوا المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، والعديد من كبار جنرالات الحرس الثوري الإسلامي، فإن العديد من المحلّلين يشيرون إلى أنه من المرجّح أن تظهر حكومة عسكرية أكثر تشدداً تحت العلم الإسلامي، قد تقرّر التسابق للحصول على سلاح نووي كأفضل رادع ضد الهجمات المستقبلية».

(الأخبار)


التوصّل إلى اتفاق بشأن التخصيب النووي وحده قد يطرح، بدوره، مشكلة سياسية بالنسبة إلى ترامب (أ ف ب)

نتنياهو يستعجل لقاء ترامب: هذه شروطنا للاتفاق

يحيى دبوق

في خطوة تعكس قلق تل أبيب من المفاوضات الإيرانية - الأميركية الجارية في سلطنة عُمان، قرّر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، التوجّه إلى واشنطن، الأربعاء المقبل، مقدّماً موعد زيارة كانت مقرّرة في وقت لاحق من الشهر الجاري، وذلك للقاء الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، والتباحث معه في مآلات تلك المفاوضات. ويكشف استعجال الزيارة، مقترناً بالإعلان الرسمي في بيان صادر عن مكتب نتنياهو عن أهدافها، عن مخاوف إسرائيلية متزايدة من اقتصار المحادثات بين واشنطن وطهران على الملف النووي فقط. إذ تخشى تل أبيب من أن يؤدي هذا التقييد إلى ترك المجال مفتوحاً أمام إيران لمواصلة تطوير قدراتها الصاروخية وتوسيع نفوذها الإقليمي عبر دعم حلفائها في المنطقة، علماً أن البيان نفسه، يحمل إشارات دالة على أهداف تتجاوز المفاوضات، ذات طابع تنافسي في الحلبة السياسية الإسرائيلية.

من منظور إسرائيل، فإن نجاح المحادثات النووية من دون معالجة الملفات الأخرى، قد يمنح إيران غطاء دولياً وحصانة سياسية وموارد مالية، تمكّنها من تعزيز موقفها وتحصينه أمام الضغوط المستقبلية، ومواصلة تهديداتها لإسرائيل. إذ إن الاتفاق النووي، مهما بلغت فاعليته في منع طهران من تطوير سلاح نووي، سيؤدي على الأرجح إلى رفع العقوبات عن الأخيرة وضخّ موارد مالية هائلة في خزائن نظامها، بما سيتسبب عند انتهاء المطاف في إدامة نفوذه الإقليمي وتمتين قدرته على مواجهة التحديات، وذلك بعد أن كان يواجه خطر الانهيار الاقتصادي في حال استمرار المواجهة الشاملة مع الولايات المتحدة.

وتكشف الزيارة المبكرة لنتنياهو عن مسعى واضح إلى التأثير، يتجاوز التنسيق الروتيني بين الحليفَين. فالمبادرة جاءت من جانب رئيس الحكومة الإسرائيلي الذي طلب تبكير الموعد من 18 شباط إلى 12 منه، وذلك قبيل عقد اجتماع آخر في إطار محادثات عُمان. وهذا التوقيت الاستباقي إنما ينمّ عن قلق إسرائيلي من أن تتّجه إدارة ترامب نحو اتفاق نووي «ضيق»، وهو ما عبّر عنه تشديد نتنياهو على أن أيّ تفاهم جديد يجب أن يشمل «الحدّ من الصواريخ وإنهاء دعم المحور الإيراني»، بحسب ما ورد في بيان صدر عن مكتبه.

وإذ تدرك إسرائيل أن إيران سترفض بشكل مطلق ضمّ تلك المطالب إلى جدول أعمال المفاوضات، فإن الضغط الذي تمارسه لا يهدف بالتالي إلى توسيع الاتفاق المحتمل، بل إلى تعقيده أو إفشاله، تلافياً لتداعياته السلبية عليها. لكن هل يكفي أن تستعرض إسرائيل علناً وصراحة مطالبها، أو تعرب عنها بأساليب أخرى في الغرف المغلقة، كي تضمن أن الجانب الأميركي سيجاريها فيها؟ الواضح أن نتنياهو يراهن على العلاقة الشخصية مع ترامب لفرض هذه الشروط، لكن الرئيس الأميركي قد يتردّد في تبنّيها، إذا رأى أنها تُعقّد الصفقة، خاصة مع سعيه إلى إنجاز دبلوماسي، في هذا الملف تحديداً، قبل الانتخابات النصفية للكونغرس بمجلسَيه في الخريف المقبل.


(أف ب)

> يريد نتنياهو أن يشمل أي تفاهم «الحد من الصواريخ وإنهاء دعم قوى المقاومة»

ولذا، فإن الإجابة التي ينتظرها نتنياهو في واشنطن، قد لا تكون اتفاقاً صريحاً على تبنّي المطالب الإسرائيلية، ما لم تكن نية ترامب تتّجه فعلاً نحو تبنّي خيارات عسكرية متطرفة في مواجهة إيران، وهو سيناريو سيَثبت معه - في حال تحققه - أن المفاوضات لم تكن بديلاً من المواجهة، بل خطوة لتسهيل قرارها لاحقاً. لكن وفق المعطيات والقراءات الحالية، من المرجّح ألّا يتجاوب ترامب بشكل مباشر مع نتنياهو إذا كان (الأول) معنياً فعلاً بالتوصل إلى اتفاق مع إيران؛ إذ إن مجاراة الثاني قد تمنع استمرار المفاوضات من أصله، خاصة أن طهران ترفض الشروط الإسرائيلية جملة وتفصيلاً.

في المقابل، قد لا يمتنع ترامب عن منح نتنياهو غطاء سياسياً رمزياً يسمح له بالعودة إلى إسرائيل في صورة من نجح في فرض «شروطه» على الحليف الأكبر، من دون أن يلتزم هو شخصياً بتلك الشروط. والغطاء هذا، قد يتّخذ شكل لغة دبلوماسية غامضة، تكون قابلة للتأويل، وفقاً لسير المفاوضات نفسها. لكن الأهمّ من ناحية ترامب، استغلال زيارة نتنياهو كرافعة ضغط إضافية يمكن أن تدفع طهران إلى تقديم تنازلات أكبر في الجولات المقبلة، وتحويل القلق الإسرائيلي، بالتالي، إلى أداة تفاوضية أميركية، لا إلى عبء يعقّد المسار التفاوضي.

على أنه إلى جانب البُعد التفاوضي، تحمل الزيارة أبعاداً داخلية، تبدو جزءاً لا يتجزأ من أهدافها. فتقديم موعدها يسمح لنتنياهو بتجنّب المشاركة في اجتماع «مجلس السلام» الخاص بقطاع غزة، المقرّر في الـ19 من الشهر الحالي، والذي يُتوقع أن يحمل له تداعيات سلبية في الداخل.

الحدث

إسرائيل تنتظر انهيار المفاوضات: نظام إيران غير موثوق

قرّر رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، تبكير زيارته إلى واشنطن للاجتماع بالرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الأربعاء المقبل، وذلك في محاولة استباقية للضغط على الإدارة الأميركية، ودفعها إلى «تشديد الشروط ومنع حصر التفاوض مع إيران في الملف النووي دون ملف الصواريخ الباليستية»، وفق ما أوردته قناة «كان» العبرية. وفي هذا السياق، أعربت أوساط أمنية وسياسية في كيان الاحتلال عن خشيتها من تراجع واشنطن عن بعض التفاهمات التي جرى التوصل إليها مع تل أبيب في الفترة السابقة، خصوصاً في ما يتعلق بخطوطها الحمر تجاه طهران، فيما أشارت القناة نفسها إلى أن ترتيب زيارة نتنياهو جرى في «اللحظة الأخيرة».

نتنياهو يستبق المفاوضات، ويتوجه إلى واشنطن لتشديد شروط أي اتفاق

وبحسب ما نقلته «القناة 12» عن مسؤول رفيع في «البيت الأبيض»، فإن «نتنياهو هو من بادر إلى تقديم موعد زيارته ليتسنى له لقاء الرئيس ترامب قبل أي تقدّم ملموس في المفاوضات مع إيران». وهو ما أكّدته أيضاً صحيفة «يديعوت أحرونوت» التي تحدّثت عن «قلق متزايد» داخل المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل من «إمكانية تراجع ترامب عن التعهدات السابقة»، دفع نتنياهو إلى «التحرك بسرعة للقاء ترامب وتثبيت الموقف».

وفي الاتجاه نفسه، أوردت صحيفة «معاريف» أن قائد سلاح الجو المقبل، سيرافق نتنياهو في زيارته، في إشارة إلى «الطابع الأمني البارز للزيارة»، لافتةً إلى وجود خشية من أن يسفر أي اتفاق أميركي-إيراني عن «تسوية لا تلبّي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل»، وتُبقي التهديدات قائمة. كذلك، نقل موقع «والا» العبري عن مسؤولين أمنيين تقديرهم أن «أي مسار تفاوضي مع إيران سيكون سيئاً لإسرائيل، لأنه لن يتضمن مصالحها الأمنية»، وترجيحهم أن «تفشل المفاوضات»، ما قد يدفع نحو «خيار عسكري أميركي» هو الأفضل من وجهة نظرهم لتدمير أجزاء كبيرة من المشروعين النووي والباليستي الإيرانيين، وربما أيضاً «خلق زخم داخلي يؤدّي إلى إسقاط النظام».

وكان اعتبر وزير الخارجية، جدعون ساعر، أن الصواريخ الباليستية التي تسعى إيران إلى إنتاجها «بكميات هائلة» تشكّل «تهديداً مباشراً» لإسرائيل ولدول المنطقة، بما فيها أوروبا، فيما أكّدت الوزيرة ميري ريغيف وجود تنسيق كبير بين نتنياهو وترامب، مع الإشارة إلى أن «الخلافات لا تزال قائمة في بعض التفاصيل»، وأن «رئيس الوزراء سيوضح للرئيس الأميركي الخطوط الحمر» المتعلّقة بالملفين النووي والباليستي. أمّا عضو الكابينت، الوزير إيلي كوهين، فذهب أبعد من ذلك، بالقول إنه «لا قيمة للمفاوضات مع إيران»، داعياً إلى «استبدال النظام في طهران»، بوصف هذا السيناريو «مصلحة للشعب الإيراني ولدول الجوار المسلمة، بل مصلحة دولية عامة» على حدّ زعمه. وشدّد كوهين على أن «الاتفاق لن يمنع إسرائيل من الردّ في حال بروز تهديد ضدها».

وفيما نقلت «إذاعة جيش العدو» أن الرسائل الرسمية التي جرى توزيعها على الوزراء تؤكّد أن «النظام الإيراني لا يمكن الوثوق به»، أعرب السفير الأميركي لدى إسرائيل، مايك هاكابي، في مقابلة مع قناة «PBS» الأميركية، عن شكوكه في التزام إيران «بأيّ اتفاق يتعلق بالبرنامج النووي أو الباليستي أو حتى بوقف دعم المنظمات الإرهابية»، معتبراً أن «إيران تمثّل مشكلة عالمية وليست محلية».

وعلى خط موازٍ، رأى الوزير السابق، يوفال شتاينيتس، أن توقيع أي اتفاق سيُعدّ بمثابة «إنقاذ للنظام الإيراني»، محذّراً من سيناريو تُهاجَم فيه دول حلف «الناتو» في أوروبا في حال اندلاع حرب. كما نبّه اللواء احتياط، يعقوب عميدرور، إلى أن «التجارب السابقة مع الاتفاقات كانت مريرة، ولا بدّ من فعل كلّ ما يلزم لتفادي تكرار الأخطاء»، مضيفاً أن من الضروري «نقل موقف إسرائيل مباشرة إلى الرئيس الأميركي، وأن تَفهم الإدارة الأميركية أن إسرائيل دولة ذات سيادة ولن تتردّد في التحرك عسكرياً إذا لم تتم حماية مصالحها».

لكنّ العميد احتياط، يوسي كوبيرفاسر، حذّر، عبر «القناة 14»، من مغبة التحرك العسكري الإسرائيلي المنفرد، منبهّاً إلى أن «إسرائيل لا تمتلك القوة التدميرية ولا المكانة الدولية» اللتين تتيحان لها تنفيذ هجوم واسع النطاق على إيران، داعياً إلى إقناع واشنطن بأن «ضرب إيران مصلحة حيوية أميركية وليس خدمة لإسرائيل».



بادر نتنياهو إلى «تقديم» موعد زيارته ليتسنّى له لقاء ترامب قبل أي «تقدّم ملموس» في المفاوضات مع إيران (من الويب)

تقرير

السعودية في جنوب اليمن تصحيح المسار ليس نزهة

لقمان عبدالله

بعدما استطاعت إبعاد حلفاء الإمارات عن صدارة المشهد الأمني - السياسي في المحافظات الجنوبية في اليمن، انتقلت السعودية إلى ما تصفه أوساطها الرسمية بعملية «تصحيح المسار»، الهادفة إلى إنهاء الازدواجية السياسية والأمنية التي رافقت سنوات العدوان - ولا سيما تلك الناتجة من الشراكة المُعقّدة مع أبو ظبي -، وإعادة ضبط المشهد الجنوبي ضمن رؤية أكثر مركزية، تُعيد توحيد القرارين السياسي والأمني تحت مظلّة الرياض المباشرة.

وبالفعل، تبدو المملكة اليوم أكثر جدّية في مقاربة الملف اليمني مقارنة بالسنوات الماضية، بعدما أدّى إهمال عدد من الجوانب الحيوية إلى فراغات سياسية وأمنية سرعان ما ملأتها قوى متعارضة، بعضها حليف وبعضها الآخر خصم مباشر. ومما يعزّز من ذلك التوجه، أن «استقرار اليمن يشكّل ركيزة أساسية للأمن الإقليمي ولنجاح مشاريع رؤية 2030، وهو ما يستدعي إنهاء حالة التشظّي السياسي والعسكري التي طال أمدها»، بحسب ما يذهب إليه الكاتب عبد الرحمن الراشد.

ورغم نجاح المملكة في تمكين حلفائها من إدارة المحافظات الجنوبية سياسياً وأمنياً، وفي تشكيل حكومة جديدة راعت مبدأ المناصفة بين الشمال والجنوب مع أفضلية واضحة للأخير، إلا أن الطريق لا يزال محفوفاً بتحدّيات مُعقّدة، تفرض تنازلات سياسية لإرضاء حلفاء الإمارات، وذلك تحت طائلة المخاطرة بالانزلاق إلى صراع جديد مع أولئك الحلفاء، خصوصاً منهم "المجلس الانتقالي الجنوبي". ويبقى التحدّي الأبرز أمام الرياض هو قدرتها على ترجمة نفوذها السياسي إلى استقرار فعلي على الأرض، خصوصاً عبر تأمين بيئة أمنية تسمح بعودة رئيس الحكومة والوزراء من فنادق الرياض إلى عدن، لمزاولة مهامهم من الداخل؛ وهو ما سيمثّل اختباراً حاسماً لعملية «تصحيح المسار».

وفي السياق، لا يزال "الانتقالي"، الذي أُعلن عن حلّه رسمياً في الرياض الشهر الماضي، يشكّل إحدى أبرز العقبات أمام تنفيذ البرنامج السعودي. فرغم القرارات المُعلنة، يواصل المجلس نشاطه التنظيمي والسياسي والإعلامي بوتيرة لافتة، ويعمل على حشد قاعدته الشعبية في عدد من المدن الجنوبية، أبرزها عدن والمكلا وسيئون. وتُرافِق هذه التحركات فعاليات ميدانية اتخذت طابعاً تصعيدياً، وشملت إحراق الأعلام والعملة السعودية وصور ولي العهد، محمد بن سلمان، وإطلاق شعارات تتهم المملكة بـ«العدوان» و«الاحتلال».

لا يزال «الانتقالي» يشكّل أبرز عقبة أمام تنفيذ البرنامج السعودي في الجنوب

وحتى مؤتمر الحوار الجنوبي–الجنوبي، الذي دُعيت إليه القيادات السياسية الجنوبية لإجراء مشاورات تمهيدية في الرياض، وكان حظي بزخم إعلامي وسياسي واسع بوصفه الممرّ المُفترض لمعالجة «القضية الجنوبية»، عاد ليتراجع إلى الخلف من دون أيّ إعلان رسمي يوضح مصيره. وبحسب ما يجري تداوله، فقد جرى إرجاء المؤتمر إلى أجل غير مسمّى بذريعة عدم اكتمال الظروف الملائمة لانعقاده، في حين سُمح للمشاركين في الاتصالات التمهيدية بالمغادرة أو البقاء في الرياض وفق خيارات فردية.

كذلك، لا يزال الطريق طويلاً أمام الرياض لتوحيد القوى والفصائل العسكرية تحت قيادة مركزية واحدة. وتبرز في هذا السياق، عقبة جوهرية تتمثّل في وجود أكثر من 130 ألف مقاتل كانوا منضوين ضمن التشكيلات الموالية للإمارات، ويتقاضون رواتبهم من الأخيرة. وباستثناء ألوية «العمالقة» السلفية، بقيادة أبو زرعة المحرمي، والتي يُقدَّر عديدها بنحو 30 ألف مقاتل، فإن بقية الفصائل، التي يناهز عديدها 100 ألف مقاتل، لا تزال عالقة في منطقة رمادية، وهي تتأرجح بين استمرار الارتباط بأبو ظبي، والخضوع لضغوط مالية متزايدة، أو إعادة تموضع تدريجي قد يفضي إلى تبدّل الولاءات لمصلحة الرياض، في حال نجحت الأخيرة في فرض معادلة تمويل وقيادة بديلة.

وتقول مديرة مشروع الخليج في مركز الأبحاث "مجموعة الأزمات الدولية"، ياسمين فاروق، إن السعودية ستعطي الأولوية لتخصيص الموارد لليمن لأنها "المالك الوحيد لهذا الملف الآن". بتعبير آخر، ستضطرّ المملكة إلى توظيف رأس مال سياسي ضخم، مقرون بإنفاق بمليارات الدولارات، لفرض مقاربة أكثر حزماً واستدامة تجاه جارتها الجنوبية. ووفقاً لوكالة "رويترز"، نقلاً عن أربعة مسؤولين يمنيين ومسؤولَيْن غربيَّيْن، فإن الرياض خصّصت ما يقرب من 3 مليارات دولار هذا العام لتغطية رواتب المقاتلين والموظفين المدنيين. ويشمل ذلك ما يقرب من مليار دولار مخصّصة لرواتب المقاتلين الجنوبيين الذين كانت أبو ظبي تدفع أجورهم.

كلمات متقاطعة 5023

أفقيا

1- مسابح مشهورة في ولاية فلوريدا الأميركية – 2- طمّاع – عملة عربية – 3- ينظر اليه بسكون الطرف – جبال أوروبية – 4- عائلة أديبة انكليزية راحلة لها روايات رعب مشهورة – أشار – 5- أصل – ضمير منفصل – بلدة لبنانية في قضاء صور – 6- حرف أبجدي يوناني – عملة ايطالية – 7- أرض فيها زرع وخصب – من أسماء الذئب – 8- يخلق السلعة – من الحبوب – 9- راحة اليد – تهيّأ للحملة في الحرب – وكالة أنباء عربية – 10- من أمراء لبنان

عمودياً

1- إحدى جزر الأنتيل الكبرى – 2- عزم وثبات على الشرّ – يبذر الأرض – 3- مدينة في السويد شهيرة بمتاحفها – من الخضر – 4- حكامهم الكبار – نسيج من الصوف يُستعمل في صناعة الألبسة – 5- بواسطتي – جزيرة ايطالية – إحسان – 6- شاي بالأجنبية – أداة استثناء – 7- تصاحب في السفر – من الأمراض – 8- ثالث أبناء آدم وحواء – الأرق وقلة النوم – 9- مواطن عربي – وقتي وظرفي – 10- من رجال السياسة في لبنان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- موز – النصيب – 2- أطلس – ربو – 3- را – يل – سيرك – 4- رف – شعر – 5- آلي – أحد – أخّ – 6- لب – الناظور – 7- تاتشر – نفّ – 8- يسر – ود – لوم – 9- بنكوك – 10- وليم الفاتح

عمودياً

1- مارشال تيتو – 2- وطأ – لباس – 3- زل – ري – تربّي – 4- سيف – أش – نمّ – 5- الروكا – 6- لو – شحن – دول – 7- سعدان – كف – 8- صرير – طفل – 9- يبرّ – أو – وقت – 10- بوكو حرام

sudoku 5023

	3		2	4				9
9		2				4		
5	8			6	7		3	
	1	7	8					
4			5		1			6
					6	9	1	
	6		7				5	4
		9				1		8
7				5	3			

حلول الشبكة السابقة

4	1	3	6	7	8	5	2	9
8	9	6	2	5	3	4	1	7
2	7	5	1	4	9	6	3	8
5	8	2	4	1	6	7	9	3
3	6	7	9	8	2	1	5	4
1	4	9	5	3	7	2	8	6
7	3	4	8	2	5	9	6	1
9	5	8	7	6	1	3	4	2
6	2	1	3	9	4	8	7	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 320

كلمة السر من 7 حروف: من أغاني السيدة فيروز

اعطني الناي – البوسطة – انت لي – بعدنا – برد – تلج تلج – تونس – جلنار – جن – حبينا – زعلي طول – شادي – عنبيه – عتاب – فن – كرم زغير – كيفك انت – مين – ود

ي	ا	ب	ع	د	ن	ا	ت	د	ي
ر	ل	س	ن	و	ت	ل	ر	ا	س
ي	ع	ت	د	و	ج	ب	ن	ب	ش
غ	ن	ن	ن	ت	ا	ل	ا	ا	ا
ز	ب	ج	ل	ا	ا	ل	ف	ت	د
م	ي	ج	ن	ي	ب	م	ن	ع	ي
ر	ه	ي	ن	و	ج	ل	ن	ا	ر
ك	م	ط	س	ي	ا	ن	ي	ب	ح
ن	ع	ط	ل	و	ط	ي	ل	ع	ز
ا	ة	ا	ت	ن	ا	ك	ف	ي	ك

حلول الشبكة السابقة: الزاهرية

عملية حسابية 320

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	–		÷		=	15
+	■	X	■	X	■	
	X	3	X		=	81
÷	■	X	■	X	■	
	X		X	6	=	90
=	■	=	■	=		
16		99		72		

حلول الشبكة السابقة

3	X	3	X	3	=	27
X	■	+	■	X	■	
6	÷	2	X	15	=	45
X	■	X	■	÷	■	
5	X	10	–	9	=	41
=	■	=	■	=		
90		50		5		

شبكة العنكبوت 320

إعداد نعوم مسعود

1 – 6 دولة أوروبية عاصمتها بريشتينا
5 – 12 مبنى محصن كناية عن خزانة سبائك الايداع الذهبية الاميركية
11 – 18 مغارة تعود الى ما قبل التاريخ في وادي انطلياس اكتشف فيها الانسان الاول
18 – 22 دولة عربية
21 – 32 عاصمة امارة اندورا الأوروبية
31 – 40 لاعب كرة قدم اسباني محترف من أصول مغربية
39 – 50 مسجد أمر الوليد بن عبد الملك بتشييده في دمشق
49 – 56 اقدم بطولة في رياضة كرة المضرب في لندن
54 – 59 منطقة تاريخية وثقافية واقتصادية في اوكرانيا
58 – 70 اغنية للفنان المصري عبد الحليم حافظ
68 – 72 أعلى قمة في جبال البيرينه في اسبانيا
71 – 76 مدينة ايطالية
75 – 83 ممثل مصري راحل من افلامه « عمارة يعقوبيان »
83 – 86 من الأطباق المشهورة في المطبخ اللبناني
86 – 95 اعلامي لبناني راحل صاحب المقولة الشهيرة خلال الحرب اللبنانية « سالكة وآمنة »
94 – 98 شارع في بيروت
97 – 107 روائي وناقد فرنسي راحل من مؤلفاته « الآلهة عطشى »
107 – 110 وكالة أنباء عربية

حل شبكة العنكبوت السابقة

الجمل – ملحمة الحرافيش – شارلوت تاون – نجمة البحر – حرب البسوس – سوناتا ضوء القمر – قمر الزمان – مانشستر سيتي – تيراميسو – سونا – المارق – رقاد – آدم سميث – ثريا – النبي – بيليه – هواري بومدين – ديناري

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5023

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم إنكليزي في الفيزياء (1856-1940). حصل على جائزة نوبل. إشتهر بلقب « أبو الألكترون »
4+5+2+3+7+11 = يربحون ■ 1+2+11+10 = عاصمة ألاسكا ■ 6+8+9 = أزال الأثر

حل الشبكة الماضية: انطوان كرباج

الديبلوماسية الروسية: شكل من أشكال المسؤولية التاريخية

ألكسندر روداكوف *

في العاشر من شباط، نحتفل تقليدياً بعيدنا المهني – يوم العامل الديبلوماسي. وهو بالنسبة إلى جميع المعنيين مناسبة أخرى تذكّر بمدى الدور المهم الذي تؤدّيه هذه المهنة البالغة الدقة، والمغلّفة في كثير من الأحيان بهالة من الغموض، في الشؤون الدولية.
لقد رافق تاريخنا الممتد لآلاف السنين تراثٌ خارجي سياسي لا يقل قِدماً. وقد تشكّل هذا التراث بوصفه حالة خاصة من تفكير «الدولة» – قدرة على رؤية العالم ككل، والتمييز بين التيارات العميقة، ومواءمة الخطوات الذاتية ليس فقط مع الجدوى الآنية، بل أيضاً مع النتائج البعيدة المدى. عندما كانت روسيا تبني علاقاتها مع العواصم المعنية في سياق تشكّلها الذاتي، فعلت ذلك بوصفها حضارة تمتلك ذاكرة وخبرة وإحساساً بالميزان الجيوستراتيجي. ولهذا السبب تحديداً، لم تعتمد سياستها الخارجية يوماً على «الموضة» أو الظرفية، بل على فهم المكان والزمان والمسؤولية.
منذ أولى بعثات روسيا القيصرية في القرن السادس عشر، وصولاً إلى البنية الديبلوماسية المعقّدة في الحقبتين الإمبراطورية والسوفياتية، تصرّفت الدولة الروسية ضمن نموذج بسيط وأنيق: لا يكون العالم مستقراً إلا عندما يُعترف فيه بحق الشعوب المختلفة في أن تكون على سجيتها. هذه الفكرة تمتد كخيط أحمر عبر تاريخنا كله. وقد عبّر عنها فلاسفة ومؤرخون روس، وظهرت في مراسلات الديبلوماسيين، وتجسّدت في قرارات عملية اتُّخذت أحياناً في ظروف من الضغط المذهل.
في هذا السياق، تحضرني كلمات الفيلسوف الروسي إيفان إيليين، الذي قال إن الدولة لا توجد من أجل القوة بحد ذاتها، بل من أجل دعم الوجود الوطني-الروحي للشعب. وهنا تحديداً يكمن مفتاح فهم التقليد الديبلوماسي الروسي.
بعد انتهاء «الحرب الباردة» بدا وكأن النظام الدولي يدخل مرحلة «الإجابات البسيطة» عن أسئلة وجودية صعبة، ومرحلة الحلول الشمولية. غير أن الواقع تبيّن أنه أكثر تعقيداً ومأساوية. فمحاولة بناء عالم يتمحور حول مركز قوة واحد، ونظام قيمي أحادي، وتفسير متحيّز للقانون الدولي، لم تؤدِّ إلى الاستقرار، بل إلى أزمة ثقة مؤجّلة «إلى وقت لاحق». وقد أدركت روسيا، بعد مرورها بمرحلة صعبة من إعادة التفكير في موقعها في العالم، على نحو متزايد أن العودة إلى منطقها الديبلوماسي السيادي الخاص ليست فعل عناد أو تعبيراً عن طموحات إمبراطورية متخيَّلة، بل هي فعل مسؤولية تجاه ذاتها وتجاه شعبها.
إنّ السياسة الخارجية الروسية المعاصرة تنطلق تحديدًا من هذا الفهم. وهدفها ليس الدخول في مواجهة مع العالم الخارجي، ولا محاولة وضع نفسها في مقابل المشاركين السياديين الآخرين في العلاقات الدولية.
أمّا أساسها الوجودي، فهو الإيمان بتعدّدية الأقطاب، التي لا تُعدّ في القراءة الروسية مجرد شعار أيديولوجي أو محاولة لاستبدال هيمنة بأخرى. بل هي سعي إلى نظام عالمي لا تحتكر فيه دولة واحدة أو تكتل واحد حق الحديث باسم الجميع، ولا فرض «قواعد لعبة» مختلَقة لا يُعرف مَن وضعها. وليس عبثاً أن القيادة الروسية أكّدت مراراً أن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا عندما لا تُبنى مصالح وأمن طرف ما على حساب انعدام أمن طرف آخر.
اليوم لا نشهد انهيار القانون الدولي، بل نشهد صراعاً على معناه. فروسيا تصرّ على العودة إلى مبادئه الأصلية: المساواة السيادية بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام التنوّع الثقافي والحضاري. وهذه بالنسبة إلينا ليست مفاهيم مجرّدة. إذ يقف وراءها اختبار عملي واعٍ ومؤلم لبلدان ومناطق عانت من نتائج الإدارة الخارجية، وفرض نماذج اجتماعية-سياسية مشكوكٍ في جودتها، وتغيير أنظمة تحت ذرائع ظاهرها حسن النية.
في هذه الرؤى المتعلقة بكيفية عمل نظام العلاقات الدولية، لسنا وحدنا. يؤكّد ذلك التطور النشط للأطر الإقليمية وعلاقات الشراكة مع ذوي التوجهات المتقاربة. ففي فضاء أوراسيا، والشرق الأوسط، وأفريقيا، وأميركا اللاتينية – نرى في هذه المناطق ليس أطرافاً هامشية للسياسة العالمية، بل مراكز قوة حيّة تعلن عن نفسها بثقة. وهنا تتشكّل بنيتنا الجديدة للتعاون، القائمة لا على الإملاء، بل على تنسيق المصالح المتبادلة المنفعة.
لكن مع الأسف، الطريق إلى مثل هذا العالم لا يخلو من سوء تفاهم جيوسياسي مؤلم. فقد أصبح النزاع الأوكراني تجسيداً مأساوياً لانقسام أعمق – أزمة الأمن الأوروبي، التي جرى فيها تجاهل المصالح المشروعة لروسيا لعقود طويلة. وغالباً ما يتم تبسيط موقفنا من هذه المسألة أو تشويهه، إلا أن جوهره يبقى ثابتاً: لا يمكن تفسير الأمن تفسيراً أحادياً، ولا شطب التاريخ أو إعادة كتابته بما يخدم سرديات خاصة.
إنّ عجز القوى الخارجية عن أخذ اهتماماتنا في الحسبان لم يمرّ يوماً من دون عواقب مقابلة. وهنا تحضر كلمات فيلسوف سياسي روسي آخر، هو فاديم تسيمبورسكي، الذي تتمحور إحدى أطروحاته حول أن الجيوسياسة الروسية كانت دائماً جيوسياسة حدود وتوازنات حضارية، لا توسّعاً من أجل التوسع. وإن فقدان هذا التوازن يقود حتماً إلى عدم الاستقرار للجميع.
من المهم التأكيد على جانب آخر أيضاً. فالديبلوماسية الروسية ليست مجرد مفاوضات في قاعات مغلقة، بل هي عمل مع البشر، ومع رأس المال البشري. فالثقافة، والتعليم، والحوار بين الأديان، والتعاون الإنساني، جميعهم باتوا اليوم لا إضافات، بل عناصر لا تتجزأ من مسار السياسة الخارجية. ففي عالم أنهكته القوالب الأيديولوجية وإملاءات القوى الاستعمارية، تتزايد قيمة الحوار الصادق، المحترم، والمتكافئ. وروسيا، بوصفها دولة ذات تجربة متعددة الأديان ومتعددة القوميات، تمتلك مورداً فريداً في هذا المجال.
هذا الأمر يكتسب أهمية خاصة في الشرق الأوسط، حيث يتشابك التاريخ والعقيدة والسياسة. ويحتل لبنان في هذا السياق مكانة مميزة. ففسيفساؤه المعقّدة والمتداخلة من الجماعات والتقاليد تذكّرنا بمدى أهمية التعمّق في خصوصيات الهوية الوطنية و«الإحساس» بالبلد. وقد تطورت العلاقات الروسية-اللبنانية تحديداً على أساس احترام البنية الداخلية للبنان، وخياره السيادي، وأصالته الثقافية. كما تدافع روسيا باستمرار عن الحفاظ على استقرار لبنان، ودعم مؤسساته الحكومية، والحوار السلمي من دون اللجوء إلى القوة أو الضغط القسري، بوصفه السبيل الوحيد إلى سلام طويل الأمد.
يتجلّى في ذلك التعبير العملي للفلسفة الديبلوماسية الروسية، على الأقل في هذه الحال المحددة. فهي لا تَعِد بحلول سريعة، ولا تفرض نماذج شمولية. بل تقترح أمراً آخر: الصبر، والانتباه الدقيق للتاريخ، والاستعداد للإصغاء إلى الشريك. لكن في عالم يعلو فيه أكثر فأكثر خطاب الإنذارات النهائية، قد يبدو هذا النهج غير عصري. غير أن التجربة تُظهر أنه الأكثر قابلية للحياة.
تدخل روسيا القرن الحادي والعشرين لا بادّعاء التفرد، بل بوعي دورها: دور الدولة التي تدرك تماماً ثمن الفوضى، ولذلك تفضّل الطريق الصعب، لكنه الصحيح والمتوازن. طريق الدولة التي تبقى فيها الديبلوماسية لا أداة فظة للضغط على غير المرغوب فيهم، بل تبقى شكلاً دقيقاً وحسّاساً من أشكال الخدمة – خدمة شعبها ونظام عالمي أكثر استقراراً.

* السفير الروسي لدى لبنان

تشامبرلين يحذّر إيران: استسلموا واشكرونا!

زينب نصار *

هذه مجرد محاكاة، تستعيد الصورة الحقيقية لواقع حالي مسخ لحضارة تافهة، حدثَ أصله عشية القرن العشرين، عندما كان وزير خارجية المملكة المتحدة تشامبرلين، العنصري والإمبريالي، متحمساً لاحتلال مناطق جديدة.
قال عام 1895: سمعت خطباً جامحة للعاطلين عن العمل المجتمعين في إيست إند في لندن (حي للطبقة العاملة) وكانت مجرد صرخة من أجل الخبز! أقنعني هذا بأهمية الإمبريالية لحل المشكلة الاجتماعية، فمن أجل إنقاذ 40 مليون إنكليزي، يجب علينا نحن رجال الدولة الاستعماريون الحصول على أراضٍ جديدة لتوطين الفائض السكاني، وتوفيرٍ أسواق جديدة للبضائع، التي تُنتجها مستعمرات الإمبراطورية، مردداً، أنها مسألة خبز وزبدة، إذا كنت تريد تجنّب حرب أهلية دائمة يجب أن تصبح إمبريالياً.
هكذا استكملت الرأسمالية الانقلاب وصار الإنسان يحيا بالخبز وحده. وقد بيّن لينين أنه في أكثر مدد المنافسة الحرة ازدهاراً في بريطانيا العظمى، ترافقها «الأربعينيات الجائعة»؛ جاع الملايين في أوروبا، عانت أشدّها إيرلندا، وكانت مُستعمرة تُطعم المملكة المتحدة، ومثلها الهند وجزر السكر في البحر الكاريبي وأميركا اللاتينية في المدة 1840-1860.
أُشعلت حروب عدة في هذه المرحلة، تخلّفت السلطنة العثمانية عن التزاماتها المالية عام 1875 وأنشأت دول أوروبا لجنة «إدارة الدين العام العثماني» لتفتيت السلطنة واشتد الصراع بين القوى الإمبريالية لوراثتها وإعادة تقسيم المستعمرات.

> تنظر أميركا لسيادة الدول، بدءاً من استقلالها النقدي، على أنه تهديد وجودي لسيطرتها على الاقتصاد العالمي

تأكّد أن الرأسمالية كنظام عالمي محكوم عليه بشنّ الحروب ليحيا، فكان التورّط في الحرب العالمية الأولى، وهذه لم يسبقها مثيل في سجلات التاريخ. في غضون أربع سنوات، دمّرت أوروبا النظام العبقري الذي سرقت بواسطته المواد الخام وحصاد قارات أخرى، واستهلكت الثروة التي تراكمت على مدى ثلاثة أجيال، وحولت الاعتمادات التي كانت تمتلكها في جميع أنحاء العالم إلى ديون.
أُوقفت الحرب بالإقرار بمفاعيل القوة، وجسّدت ذلك معاهدة فرساي عام 1918 التي اُعتبرت خطوة إلى الوراء، مقارنة بمؤتمر فيينا عام 1815 الذي التزم قيم عدم سحق المهزوم، فرنسا آنذاك، للحفاظ على التوازن في أوروبا، وذلك بتأثير مبدأ تاليران (وزير خارجية نابليون): أن القوة وحدها لا تخلق أي حق. وقد سقطت بالنتيجة أسس معاهدة وستفاليا، التي أقرّت مبدأ سيادة الدول الشرعية.
هكذا تكشّف جوهر الحضارة الرأسمالية، وهشاشتها، إذ إن حياة رأس المال تتطلب التوسع الدائم، وحرق الموارد البشرية والطبيعية، طريق معبد بالدم- أي أن الموت يقود الحياة، وهذا بذاته هو أزمتها النظامية. يجسّده اتجاه معدلات الأرباح والنمو الاقتصادي للانخفاض، فتتتالى انهيارات النظام المالي العالمي. إنها لعبة مقامرة كازينو، امتدت لتطاول مفهوم الدولة -الأمة. تؤازره طروحات فكرية في السياق، كتيارات ما بعد الحداثة، بأن الرأسمالية المعاصرة لم تعد بحاجة إلى الدولة لإدارة الاقتصاد العالمي. وقد أثبتت التجربة أنه لا توجد رأسمالية بدون الدولة التي تجسد نظاماً اقتصادياً دكتاتورياً، ولا يمكن متابعة العولمة الرأسمالية من دون تدخلات القوات المسلحة للولايات المتحدة وإدارة الدولار. وهذه أدوات في أيدي الدولة، وليست في أيدي السوق، الذي يشبك الدول المتقدمة كما الضعيفة ويحولهم جميعاً إلى مجرد تابعين موالين، «vassals» وفق بريجنسكي، الذي بيّن كيف تم تتبيع ألمانيا واليابان كـ«vassals» بعد هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية، وتقليص بريطانيا ومنطقة الإسترليني الإمبراطورية إلى تابعين بحلول عام 1946، تلتها لاحقاً بقية أوروبا الغربية ومستعمراتها السابقة.
كانت الخطوة التالية هي عزل روسيا والصين، مع منع «البرابرة من الالتقاء». حذّر بريجنسكي من أنهم إذا انضموا إلى الاتحاد «قد تضطر الولايات المتحدة إلى تحديد كيفية التعامل مع التحالفات الإقليمية التي تسعى إلى إخراج أميركا من أوراسيا، وبالتالي تهديد مكانة أميركا كقوة عالمية». بحلول عام 2016، رأى بريجنسكي أن «باكس أميريكانا» تتفكك جراء فشلها في تحقيق هذه الأهداف. واعترف بأن الولايات المتحدة «لم تعد القوة الإمبريالية العالمية» وهذا ما دفعها للعداء المتزايد تجاه الصين وروسيا، إلى جانب إيران وفنزويلا، وانتقد غزو العراق.

غروب الغرب

تعرف الحضارة الغربية في حاضرات أيامنا أزمة تفسّخ هوية غير مسبوقة، وعلامات الأفق تشير بأن قلب العالم يحرّك بالفعل جهة الكتلة الآسيوية، لندخل عالم غرامشي ومخاض الصراع لولادة الجديد. يعيدنا هذا للحديث عن نشوء وارتقاء الحضارات، وسقوطها.
كثر رأوا أن الحضارة الغربية وشكلها التوسعي المهيمن على العالم أوشك على الغروب، ولن ينقذها تطورها المادي والتقني:
رأى بودلير (1867) أن التكنولوجيا التي يعيش بها الغرب تدمّر الثقافة. احتج تولستوي (1828-1919)، على لا-إنسانية الحضارة الغربية. بشّر دوستويفسكي (1821- 1881) بأنها تتجه نحو انهيار مأساوي. أمّا المؤرخ جاكوب بوركهارت (1818- 1879)، فشبّه أوروبا عصره بروما القديمة عند انحلالها، وعندما كان الغربيون متفائلين بتقدّمهم، توقّع كساداً في القرن العشرين، وحروباً كبرى وتضاؤل الديموقراطية وظهور دول استبدادية.

التقدّم والشك

الفيلسوف الألماني شبنغلر (1880-1936)، في كتابه «انحسار الغرب»، أوائل القائلين أنّ الحضارة الغربية وقيمها الهابطة تموت وسوف تحل محلها حضارة آسيوية جديدة. فإشارات مخيفة تُظهر بربرية جديدة من أعماق البشر؛ تحققت تلك الرؤية بهزيمة ألمانيا، النموذج الثقافي الرائد، بعدما تم تصغيرها واحتقارها من قبل الحلفاء في معاهدة فرساي، وسمسرة «وعد بلفور» على فلسطين، وسبقه بيع إسبانيا لأراضي المكسيك للولايات المتحدة، بفعل الرأسمالية المرابية.
حتى لو سلّمنا برواية الغرب أنه امتداد للحضارة اليونانية، لكن التجسيد الأوضح هو صلته بحروب الإمبراطورية الرومانية، إلى الصليبية، والقومية داخل القارة الأوروبية، إلى الحروب الاستعمارية، والحربين العالميتين الأولى والثانية. قال توينبي (1889 - 1975)، مؤرخ القرن العشرين، بتفكّك الغرب، فـ«العالم اليوم مريض بالحرب»، إنّ مستقبلنا المباشر يُخيفنا، لقد تعلّمنا، في مدى جيل واحد، حقيقتين أساسيتين: الأولى هي أن الحرب لا تزال مؤسسة معترف بها في المجتمع الغربي، والثانية أن كل حرب في الغرب الآن لا يُمكن إلا أن تكون حرب إبادة، تتابع بدرجة متزايدة من القوة. وعليه، إنّ الحرب العالمية الثانية ليست نقطة ختام، وتتبّع تدرّج السلسلة، سيصل إلى مستوى يصبح معه تدمير الإنسانية بكاملها أمراً محتوماً.
وقد أصبحت الحرب مؤسسة جميع مؤسسات النظام الأميركي منذ الحرب العالمية الثانية. وهي تتحكّم إلى حدّ كبير بمؤسسات إنتاج وتجارة الأسلحة، والنفط وحركات اليمين المتطرف.
سقطت روما في مواجهة البربر، فهل تتعلّم الحضارة الغربية الدرس؟ يلفت توينبي إلى أنه كانت جيوش أوروبا تدافع سابقاً عن الحضارة الغربية ضد هجمات البربر من خارجها، أمّا اليوم، فهناك استدعاء للبربر إلى داخل الحضارة الأوروبية، في شكل مهاجرين، وهذه رؤية تحليلية متعالية خطيرة وقاصرة مع العولمة حيث يصبح الجيش الوطني مأجوراً لشركات.
إلا أن عالم الاجتماع الروسي سوروكين (1889-1968) سبق عصره؛ رأى مبكراً أن الحضارة الحديثة لن تتطوّر نحو الجنّة الأبديّة التي توقّعها متفائلو القرن التاسع عشر. بعد نفيه إلى أميركا، خلص إلى أن ثقافة الغرب تعاني أزمة لها أبعاد هائلة. فمنذ بدء التاريخ وحتى انتهاء القرن الرابع عشر، استقرت القيادة المبدعة للجنس البشري في آسيا وشمال أفريقيا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط؛ كانت شعوب أوروبا الغربية آخر مَن حمل مشعل الحضارة، دعمتها إبداعات القرون الخمسة الماضية، الفنية والسياسية والاقتصادية والعلوم والتقنية.
لكن، لماذا توشك الآن زعامة الغرب على الانتهاء؟ بحسب سوروكين، تضاءلت قوة وتأثير الثقافة عقداً بعد آخر، والإمبراطوريات الأوروبية العظيمة اختفت منها مراكز الإبداع، فحتى لو توحّدت دول أوروبا، من المستحيل أن تستعيد المنطقة موقعها المهيمن الذي احتفظت به في أثناء عدة قرون ماضية. في المستقبل، ستصبح المنطقة الواسعة من المحيط الهادئ هي المركز الإقليمي، وأمّا الأميركيتان والهند والصين واليابان وروسيا، فسيصبحون لاعبين بارزين في المسرحية المقبلة.
هل تقودنا هذه الخلاصة لفهم الصراع الجاري في مياه المحيط الهادئ في المدد الأخيرة؟
في كتابه «بين عصرين: أميركا والعصر التكنتروني» سنة 1970، توقع بريجنسكي انهيار الاتحاد السوفياتي، ومعه انهيار الولايات المتحدة الأميركية كأول قوة في العالم في غضون العقد الثاني أو الثالث للقرن 21 وبقاءَها ضمن الدول الكبرى، بسبب تضخم الثورة المعلوماتية المتوقعة دون تجديد اجتماعي وتأثير ذلك على بنية المجتمع وقيمه. تتعمّق التناقضات الرأسمالية العالمية، وقد تتنوّع تفجّراتها في السنوات القادمة، تقودها «رأسمالية الموت» باندفاع متهور نحو الكارثة الناتجة عن التلاحم بين الرأسمالية والتكنولوجيا.
في كتابه «هزيمة الغرب» عام 2023 بيّن إيمانويل تود، أن الغرب الليبرالي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، آيل للسقوط. أثار الكتابُ زوبعة سياسية لاعتباره أن «الناتو» يقود المعركة بالوكالة ضد روسيا، ما أقلق الدوائر السياسية الغربية، ودفعها إلى محاصرة مؤلفاته إعلامياً، نظراً لمصداقيّته، إذ إنّ تود كان قد تنبّأ في كتابه «السقوط الأخير»، سنة 1976، بسقوط الاتحاد السوفياتي.
لقائل أن يقول إنه غباء وغرور النخب الفكرية الاستخباراتية ــ حول القدرة على هزيمة روسيا، ومواجهة حماس وإرادة الفلسطينيين في غزة، والاستخفاف بإيران ـ ولكن الواقع أنهم فقط يقومون بمهامهم في خدمة رأس المال، فعلى الحراس تدبير الضحايا، وصولاً حتى التضحية ببلادهم من أجل حفنة من الدولارات. إنها القبلية الجديدة الأنيقة. لطالما فعلوا ذلك، لكن الغبار كان قوياً.
هل يكترث اليوم زعماء أوروبا لمصالحها؟ ينحرفون باتجاه أيديولوجي، غامض، متطرف، تحت السيطرة العسكرية والمالية. قادها كولن باول وتشيني، وغيرهما، وهم النسخة الأسوأ، من سابقيهم. قال أنطوني إيدن، للمارشال مونتغمري، يجب أن نضرب السويس، كي نكسر ونركّع ناصر. دخلت الدول الأوروبية بسذاجة المافيوز فم الوحش. أُنشىء «الناتو» لمنع حرب أخرى في أوروبا، لكنه استحدثها في كوسوفو على غفلة بمعية لندن وباريس وبمباركة يسارية.
إنّ المجتمع الغربي سقط أخلاقياً وابتعد عن منظومة القيم منذ بدأ حصار كوبا، وحرب فييتنام، ومواجهة طلاب وعمّال أيار 1968. لكن الإبادة في غزة كشفت المدى الذي يمكن أن يبلغه توحُّش الغرب ودوله، حتى أنهم اعتدوا على شريعة الغاب. وهم يمضون قدماً بالعدوان على إيران. إنّ الغرب، وفق مايكل هادسن، يأكل نفسه، «وهذا ما يشكل انقلاباً على مفهوم الدولة والمسؤولية». كانت المسؤولية «حماية الضعيف أمام الأقوياء»، الهدف الاقتصادي الضمني للديموقراطية، وقد أصبحت «الديموقراطية» تعبيراً ملطفاً عن الأوليغارشية المالية العدوانية والسياسية المفترسة المدعومة بالقوة العسكرية (يرى تشومسكي أن النظام السياسي الاقتصادي الراهن هو شكل من أشكال «البلوتوقراطية»).

خراب يموّل خراباً

تنظر أميركا إلى سيادة الدول، بدءاً من استقلالها النقدي، على أنه تهديد وجودي لسيطرتها على الاقتصاد العالمي. والطريقة الوحيدة الممكنة للمواجهة هي أن يدمّر الجيش الأميركي كل دولة تبحث عن بديل للخصخصة النيوليبراليّة والأمْوَلة.
في حين أنه كان على الولايات المتحدة أن تضخ المزيد من الدولارات في النظام المالي العالمي عبر اقتراض المزيد من بقية العالم. هي تعاني منذ العام 1986 من عجز دائم في ميزان المدفوعات، وهي أكبر بلد مدين في العالم، ونادراً ما تدفع سندات الخزانة الخاصة بها، لأنها، كالحرب تماماً، من وسائل الهيمنة. ودينها ناتج بشكل أساسي عن الإنفاق العسكري، وتسيطر بواسطته على الدول، إننا نمول حروبها ضدنا.
أقرّ الكونغرس الأميركي ميزانية الدفاع السنوية لعام 2025 التي بلغت 884 مليار دولار، مع انتشار ما يقدّر بنحو ألف قاعدة عسكرية في 80 بلداً، بينما يتساءل دايفد فاين في كتابه «الولايات المتحدة الحربية»: لماذا يبدو أن الجيش الأميركي يخوض حروباً بلا نهاية، وقد خُلق التمييز العنصري الديني لتبرير الهجوم والسيطرة على نطاق واسع من أراضي الشعوب ومواردها، وجرى توظيف الرأسمالية أيديولوجياً، وامتهانها كحرفة لكسب المال في أثناء احتضار الناس، كالحرب العالمية على الإرهاب، والتي يعتبرها فاين مدة من الإمبريالية المفرطة.
ولكن يبقى السؤال: لماذا لا تربح الولايات المتحدة الحروب التي تخوضها أو تشارك بها، فهل هي تهدف للفوز؟ أم أن المطلوب هو الحرب لأجل الحرب، لأنها ماكينة عمل النظام الرأسمالي، وفي سجلها الكثير من فييتنام إلى العراق وأفغانستان وآخرها أوكرانيا، واليوم ينطلق العدوان على إيران، دون أي مسوغ شرعي، أممي، أو استنكار للدول الحارسة للقانون الدولي، ويرفق بتبرير حق «الكيان المعتدي» بالدفاع عن نفسه. إنها سوريالية متمنطقة للاستعمار، كرد برافرمان، وزيرة داخلية بريطانيا السابقة، عندما برّرت العبودية بحجة أنها سمحت لهم بتحرير العبيد.
لِكم من الوقت يستطيع هذا النظام «الجيش-الدولة» للهيمنة العالمية الاستمرار؟ تفقد القوة العظمى الوحيدة في العالم ببطء سيطرتها، فهي لا تقدّم نموذجاً، ولا تقود العالم، إنما تدفع به بكل تعالٍ واستخفاف إلى حافة الهاوية. مع أن الجميع متضرر، ولكن الردود لا تتساوق وحجم التحدّي ومسؤولية الحفاظ على النوع البشري. ألا يقتضي هذا مراجعة قانون داروين حول تطوّر الأنواع: أيعقل أنها تتطور بشكل دائري، فيعود الإنسان إلى الأصل الذي بدأ منه؟!

بقعة غرب في هذا الشرق؟

يقابل نموذج أداء الولايات المتحدة، أداءُ جُلّ العرب، الذين تمرّسوا في خسارات الحروب التي تتوالد من بعضها. سبق لجفري ساكس، الاقتصادي الأميركي، أن شارك في خصخصة مشاريع يلتسن في روسيا عبر عقيدة الصدمة، إلا أنه الآن، ومنذ مدة، ينحى باتجاه كشف أهداف الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية، وطالما حذّر من عملية «تيمبر سيكامور» التي أعدّت عام 2012 لمهاجمة وتدمير الحكومات في سبع دول في خمس سنوات: بدءاً من العراق، ثم سوريا ولبنان وليبيا والصومال والسودان وإيران. فهل يقرأ العرب؟ حسناً، هل يسمعون؟ هل يرون؟ أم أنهم تحولوا إلى مرتا العصر: «مَرْتا، مَرْتا، إِنَّكِ تَهْتَمِّينَ بِأُمُورٍ كَثِيرَة، وَتَضْطَرِبِين! إِنَّمَا المَطْلُوبُ وَاحِد!».
لا شك أنّ الشوارع العربية تغلي غاضبة، واليوم يحسّ المرء مرارة غضب شاعر مصر الكبير أمل دنقل، الذي مجّد مَن قال لا في وجه من قال نعم. وقد سقطت لاءات عبد الناصر واحدة تلو الأخرى في جوف شايلوك العصر. إنّ هذا الصراع الممتد على مساحة هذا الشرق، منذ أكثر من قرن، تجاوز منطق الاستعمار والهيمنة وصولاً إلى التدمير الحضاري، كما يذكر الكاتب الفلسطيني منير شفيق، أن الكيان الصهيوني يخوض حرب وجود، ما يعني الحرب ضدّ وجودنا. فهل ينتمي العرب إلى هذا الشرق، أم أنهم بقعة غرب فيه؟
من هذا الألم أثلجت صواريخ إيران قلوب أهل غزة، ووحّدت وأحيت مشاعر ولملمت بعض عروبة سقطت ما بعد الجنوب. قد نختلف أيديولوجياً وعقائدياً مع إيران ويظلّ هذا شأن شعبها، إلا أن ما تواجهه اليوم، دفاعاً عن سيادتها الوطنية، أعاد المعنى لهكذا مصطلح لم تعد الأذن تستوقفه في بلاد الأرز، في السنوات الأخيرة، بعدما أصبح مطاطاً، تشدّه كل طائفة أو مجموعة سياسية باتجاه يعبّر عن الاختلاف أكثر مما يعبّر عن وطن.
من الواضح أنّ ما يحدث في هذا الشرق سيحدّد مسار النظام العالمي الجديد، ومصير المنطقة، على أمل أن يحلّ الصبح فيه.

* أستاذة جامعية

فضيحة يهودا غيل: خدعة «المصدر الذهبي»

قاسم س. قاسم *

في أواخر التسعينيات، كادت الحرب أن تندلع بين سوريا وإسرائيل، بعدما رفع «الموساد» معلومةً إلى رئيس الحكومة آنذاك، بنيامين نتنياهو، تحدّثت عن تحضير الجيش السوري لشنّ هجوم مفاجئ على مستوطنات الجولان. بحسب «الموساد»، فإنّ مصدر المعلومة ضابطٌ رفيع في هيئة أركان الجيش السوري، لكن على أرض الواقع، كانت هذه المعلومة غير صحيحة، والضابط السوري غير موجود أساساً.
تحديداً في عام 1997، هزّت «الموساد» هذه الفضيحة غير المسبوقة، وبطلها «نجم» الجهاز ضابط التجنيد يهودا غيل. اكتسب غيل سمعته بفضل مهارته في تجنيد العملاء وإدارتهم، وأبرزهم ضابطٌ في هيئة أركان الجيش السوري قال غيل إنه نجح في تجنيده عام 1974. اعتُبر تجنيد هذا الضابط من أبرز نجاحات غيل، وذلك بعد فشل «الموساد» في محاولتين سابقتين لتجنيده. سرعان ما أصبح «المصدر» السوري كنزاً ثميناً للمعلومات بالنسبة إلى إسرائيل، لنقله معطيات عن الدوائر العسكرية السورية. وبسبب أهمية الضابط بقي غيل ضابط تشغيله حتى بعدما تقاعد رسمياً من عمله عام 1984، وذلك للحفاظ على صلته بذلك المصدر السوري الرفيع. كانت مسيرة غيل في «الموساد» قدوةً لضباط التجنيد، وحظي بسمعة أسطورية، حتى إنه درّس دورات في الخداع لعملاء «الموساد» الجدد.
في أوائل التسعينيات، كان الفشل يلاحق غيل. فهو، رغم مكانته، لم يتولَّ مناصب عليا في قيادة الجهاز في أثناء 19 عاماً من خدمته، حتى إن قدرته على التجنيد انتهت. وفي التسعينيات، وصلت كذبة غيل إلى نهايتها وكادت أن تتسبب بحربٍ في شرق البحر المتوسط. بدأت خيوط الكذبة تتكشّف بعد سنوات، إذ اتضح أن المصدر السوري الرفيع الذي تباهى بتجنيده لم يكن ينقل المعلومات الحساسة كما زعم غيل، بل كان هو نفسه يخترعها ويختلقها وينسبها زوراً إلى ذلك العميل. ووفق ما كُشف لاحقاً، فإن الضابط السوري المستهدف رفض أساساً التجسس لصالح أي جهاز استخبارات. وخوفاً من أن يعتبروه رؤساؤه فاشلاً، وتتضرّر سمعته كـ«عميل لا يُخطئ»، أخفى حقيقة إخفاقه في تجنيد المصدر، وبدأ على مدى عقود بتقديم تقارير مختلقة كادت، في مناسبتين بارزتين (عام 1981، ومرة أخرى عام 1996)، أن تدفع الأمور إلى حافة الانفجار، إذ قدّم باسم «مصدره» السوري سلسلة تقارير تحذيرية تزعم أن القيادة السورية قرّرت فتح حرب على إسرائيل. هذه «الإنذارات» التي بدت آتية من قلب دائرة صنع القرار العسكري في دمشق دفعت الجيش الإسرائيلي إلى اتخاذ خطوات احترازية ورفع حال التأهب تحسّباً للمواجهة.
في عام 1996 نقل غيل عن «مصدره» أن سوريا تحشد قواتها وتستعدّ لهجوم خاطف لاستعادة هضبة الجولان. اجتمع «الكابينت» لبحث هذه المعلومات، ودرس ما إذا كان على الحكومة استدعاء الاحتياط ورفع درجة التأهّب على الحدود الشمالية. قرّرت إسرائيل حينها اتخاذ إجراءات احتياطية مخفية، إلا أن السوريين لاحظوها ولم يفهموا سبب الاستنفار العسكري الإسرائيلي، معتقدين أن تل أبيب قد تشنّ حرباً مفاجئة ضدهم، ولذلك حرّكوا بدورهم بعض فرقهم. عندها زاد غيل من منسوب التوتر، وقال إنّ «مصدره» أكّد أن سوريا تخطط لضربة وقائية مباغتة. غير أن موقف شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان» أدى دوراً في منع التصعيد؛ إذ رأت، بعد مقارنة تقارير غيل بمعطيات ميدانية ومعلومات أخرى، أنها تفتقر إلى أي أساس واقعي، ولذلك رفضت الشعبة التوصية بتعبئة قوات الاحتياط.
وشهدت تلك المدة تبادل رسائل سرّية بين الرئيس السوري حافظ الأسد عن نيته التفاوض مع إسرائيل، وكانت تصل عبر إدارة الرئيس الأميركي حينذاك بيل كلينتون. إلا أن إسرائيل لم تتعامل مع هذه الإشارات بجدية؛ إذ كانت تقارير غيل تقول إن سوريا تتحضر ميدانياً للحرب بينما ترسل سياسياً رسائل للتهدئة، واعتبرت أن ما يحاول الأسد فعله هو «تنويم» إسرائيل لمهاجمتها. وعندما أُبلغ الأميركيون بمعلومات غيل، أكّدت واشنطن أن سوريا صادقة في رغبتها بالمفاوضات. عندها بدأ «الموساد» يبحث في صدقيّة تقارير العميل «رفيع المستوى في هيئة الأركان السورية» الذي نسب إليه غيل تلك المعلومات.
كانت المفاجأة، بحسب التحقيقات، أن المصدر السوري لم يكن له وجود حقيقي على الأرض، وأن غيل لم ينجح في تجنيده عام 1974، وأن كل ما فعله هو فبركة سيناريوهات الحرب والتلاعب بالمعلومات من مصادر داخل «الموساد» أو عبر المصادر المفتوحة. وأظهرت التحقيقات أن غيل اعتمد في تلفيق معلوماته على تحليل ما يتاح له من معطيات علنية وعلى الإحاطات الاستخباراتية الدورية التي كان يطّلع عليها بحكم عمله. بكلمات أخرى، استغل معرفته بخلفيات الأمورِ ليصوغ روايات تبدو مقنعة وكأنها آتية من عميل رفيع المستوى.
في أواخر عام 1997 اعتُقل غيل، وتبيّن أن تقاريره كانت محض خيال من اختراعه. كما كشفت التحقيقات الداخلية امتلاكه مبالغ مالية كبيرة غير مبررة في منزله (حوالي 39 ألف دولار)، ليتضح أنها أموال «الموساد» المخصصة للعميل، والتي اختلسها غيل لحسابه.
في آذار 1999 أصدرت المحكمة حكمها النهائي: أُدين يهودا غيل وحُكم عليه بالسجن الفعلي مدة خمس سنوات.
تسببت فضيحة يهودا غيل بانعكاسات سلبية على المستويين السياسي والأمني في إسرائيل. فعلى الصعيد الأمني والاستخباراتي، نالت الحادثة من سمعة «الموساد»، في الداخل أو أمام أجهزة الاستخبارات الخارجية الحليفة. للمرة الأولى في تاريخ الجهاز، كُشف أن ضابطاً بهذا المستوى ضلّل رؤساءه وزوّدهم بتقارير ملفقة. وعلّق أحد كبار المراسلين العسكريين الإسرائيليين آنذاك، رون بن يشاي، في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، بأن قضية غيل كانت «أكثر إضراراً بالموساد من فشل محاولة الاغتيال في عمّان» (في إشارة إلى عملية خالد مشعل عام 1997). وأضاف أن انكشاف الأمر سيجعل من الأصعب إقناع أجهزة الاستخبارات الأجنبية مستقبلاً بموثوقية وكفاءة «الموساد». بعبارة أخرى، شعر كثيرون أن بريق «الموساد» الأسطوري تلقّى ضربة موجعة، واهتزت الهالة التي أحاطت به كواحد من أكفأ أجهزة الاستخبارات في العالم.
لماذا نعيد التذكير بهذه القصة الآن؟ ما تفعله تل أبيب اليوم من توفير مواد استخباراتية لواشنطن عن تجديد إيران بعض مفاعلاتها النووية، وبناء مفاعلات في أماكن جديدة، وزيادة إنتاج الصواريخ، هي تقارير تُكذّب السردية التي بنتها تل أبيب وواشنطن في الأشهر الماضية؛ فقد كانتا تقولان طوال تلك المدة إنهما دمرتا المفاعلات النووية، وقضتا على قدرة إيران على إنتاج الصواريخ. فما الذي تغيّر الآن؟ هل فشل هدف عدوان حزيران الماضي على إيران، أم أن إسرائيل هنا تؤدي دور يهودا غيل؟

* صحافي فلسطيني متخصّص في الشأن الإسرائيلي

الأخبار
الاثنين 9 شباط 2026 العدد 5709

سينما

حضور عربي لافت وغياب القضايا السياسية

مهرجان برلين: العائلة أولاً!

تحت ثلج العاصمة الألمانية، تنطلق الدورة الـ76 من «مهرجان برلين السينمائي» بروح شتوية خاصة. برنامج متنوّع يجمع السياسة والعائلة والفقد، بين أسماء كبرى وأصوات شابة، مع حضور عربي لافت. برلين تبحث مجدداً عن هويتها بين الاستقلال والهيبة

برلين ــ **شفيق طبارة**

خلال العام الماضي، غطى الثلج طرقات برلين، ومنح مهرجانها طبقة إضافية من السحر. هذا العام، يعود الثلج نفسه، كأنه صار جزءاً من هوية المهرجان، من مزاجه، من تلك الحالة البرلينية الشتوية. وهكذا يدخل «مهرجان برلين السينمائي» دورته الـ76 (12 – 22 شباط فبراير 2026)، محاطاً بروحه الخاصة التي لا تُشبه أي مهرجان آخر.

في عامها الثاني على رأس الإدارة الفنية، تقدّم تريشيا تاتل برنامجاً يبدو مصمّماً ليُرضي الجميع: مخرجون عالميون، وأفلام سياسية، ودراسات شخصية، وكوميديا رسمية وساخرة، أنمي، ويسترن، وإثارة نفسية... خليط واسع يعد بالتنوّع، لكنه يكشف أيضاً عن ارتباك في تحديد هوية «مهرجان برلين» نفسه. وفي هذا السياق، يبرز اسم فيم فندرز كرئيس للجنة التحكيم هذا العام، وهو حضور ثقيل يعيد للمهرجان شيئاً من هيبته.

احتفاء بالكبار ودعم الشباب

وأعلنت تاتل أنها تعمل على إعادة مهرجان برلين إلى «مكانته الطبيعية» في مواجهة «كان» و«البندقية»، لكنها في الوقت نفسه تُصرّ على أن المهرجان يجب أن يكون منصّة للصاعدين وأبناء المهرجان. تحتفي بالأسماء الكبيرة، ثم تُذكّر بأن دور المهرجان الحقيقي هو دعم الأصوات الجديدة. البرنامج الذي كُشف عنه لعام يؤكد هذا التوتر: قائمة من 22 فيلماً تُسعد عشّاق السينما الفنية، لكنها تفتقر إلى أي حضور هوليوودي قادر على جذب الجمهور الواسع، وأي مخرج أوروبي كبير مثل الذين يعرضون أفلامهم في المهرجانات الثانية. تصف تاتل الأمر بأنه «معركة للحفاظ على دور السينما المستقلة وضمان قدرة الموزعين على الاستمرار في المخاطرة»، لكنها في الوقت نفسه تُطلق جملة قاطعة: «إذا لم تجدوا ما يعجبكم هنا، فأنتم لا تحبون السينما حقًا».

العائلة في صلب البرمجة

يبدو أن جزءاً كبيراً من أفلام هذه الدورة يدور، بشكل أو بآخر، حول العائلة، وعلاقاتها الهشّة، وصدماتها، وانهياراتها الصغيرة التي تتحوّل إلى دراما كاملة على الشاشة. وفي الوقت نفسه، يظل الحضور السياسي قائماً كما اعتدنا من برلين، لكن هذه المرة يأتي بطريقة أكثر مداورة، أقل مباشرة، وكأنه يتسلّل إلى الحكايات عبر تأثيره على الأفراد والعائلات والمواطنين بدل أن يُطرح كخطاب صريح. وإلى جانب ذلك، يبرز خطّ موضوعي آخر لا يمكن تجاهله: الفقد، والحزن، والموت. هذا التلاقي بين العائلة والسياسة والفقد يمنح البرنامج نبرة عاطفية واضحة، لننتظر ونرى ما ستحمله الشاشة لنا.

يبرز فيلم «تشذيب شجيرة الورد» («Rosebush pruning»)، للمخرج البرازيلي من أصل جزائري كريم عينوز، كأحد أكثر أعمال المسابقة إثارة للترقّب. يقدّم كرم عينوز كوميديا سوداء معاصرة تتناول العلاقات المتصدّعة بين أشقاء يجدون أنفسهم مضطرين إلى مواجهة حقيقة وفاة والدتهم. ومن بين العناوين المنتظرة أيضاً فيلم «جوزفين» للمخرجة بيث دي أراوجو، في أول ظهور لها داخل المسابقة الرسمية، حيث يجسّد تشانينغ تاتوم وجيما تشان دور والدين يبحثان عن العدالة بعد أن تشهد ابنتهما الصغيرة جريمة تهزّ إحساس العائلة بالأمان.

> تتسلّل السياسة إلى القصص من خلال تأثيرها على الأفراد والعائلات

أوروبا حاضرة

السينما الأوروبية ستكون حاضرة بقوة هذا العام، جولييت بينوش، الرئيسة السابقة للجنة التحكيم، تعود إلى برلين لتشارك توم كورتيناي بطولة فيلم «ملكة في البحر» («Queen at Sea») للمخرج لانس هامر، وهو عمل يتناول الخرف والاستقلالية والإخلاص الزوجي. كما تقود النجمة الألمانية ساندرا هولر فيلم «روز» (Rose) للمخرج ماركوس شلاينزر، وهو دراما تاريخية تدور في قرية بروتستانتية غامضة في أوائل القرن السابع عشر. وتضم المسابقة أيضاً مجموعة من «أبناء المهرجان»، المخرج المكسيكي فرناندو إيمبكه بفيلمه بالأبيض والأسود «ذباب» (Flies)، والمخرجة الألمانية أنجيلا شانيليك بفيلمها الجديد «زوجتي تبكي» (My Wife Cries)، إضافة إلى المخرج التركي الألماني إيلكر تشاتاك الذي يعود إلى بوتسدامر بلاتز بفيلمه «رسائل صفراء» (Yellow Letters)، مستكشفاً آثار تصاعد القمع السياسي على زوجين من أنقرة.

كما يعود المخرج السنغالي آلان غوميس، الحائز «الدب الفضي» عام 2017، بفيلمه «داو» (Dao) الذي يتنقّل بين فرنسا وغينيا بيساو، متناولاً موضوعات العائلة والإرث.

ومن بين الأعمال المرتقبة أيضاً فيلم «كلنا غرباء» (We Are All Strangers) للمخرج السنغافوري أنتوني تشين، وهو الفصل الختامي في ثلاثيته «النشأة».

ولم تخلُ قائمة تاتل من المفاجآت، أبرزها فيلم «الجميع يُعجبون ببيل إيفانز» (Everybody Digs Bil Evans) وهو عمل ذو روح جازية للمخرج غرانت جي، يغوص في الحياة الداخلية لعازف البيانو الأسطوري خلال فترة حزنه على فقدان رفيقه الموسيقي في حادث مأساوي.

المشاركة العربية

تكتسب المشاركة العربية هذا العام وزناً استثنائياً داخل وخارج المسابقة الرسمية، ليس فقط من حيث عدد الأفلام، بل من حيث تنوّع الأصوات. إلى جانب فيلم «سومسوم، ليلة النجوم» للمخرج التشادي محمد صالح هارون، في عمل ذي طابع صوفي لقصة كيلو التي مُنحت قوى خارقة للطبيعة لا تستطيع فهمها، تشارك في المسابقة الرسمية أيضاً المخرجة التونسية ليلى بوزيد في فيلها «همساً» من بطولة هيام عباس. إنّها ليليا التي تعود إلى تونس لحضور جنازة عمها، فتلتقي بعائلة لا تعلم شيئاً عن حياتها في باريس، خصوصاً عن المرأة التي تحبها. وبينما يجتمع أفراد عائلتها ويعود الأصدقاء القدامى لاستعادة الذكريات، تُصِرّ ليليا على كشف أسرار عائلتها، فتتذكر سبب مغادرتها تونس في المقام الأول، وتشرع في كشف لغز وفاة عمها المفاجئة.

تظهر هيام عباس أيضاً في فيلم دانيال عربيد «لا يفوز إلا المتمردون»، وهو عمل تدور أحداثه في بيروت، حيث تلتقي سوزان، الأرملة الفلسطينية اللبنانية من الطبقة المتوسطة، بالشاب السوداني عثمان. بعد أن تنقذه من اعتداء عنصري، تنشأ بينهما علاقة غير متوقعة تتحدى الفوارق العمرية والاجتماعية. ومع اعترافهما بحبهما، يتحوّل المجتمع المحيط إلى خصم مباشر. ومن لبنان أيضاً، تشارك المخرجة ماري روز أسطا في المسابقة القصيرة بفيلمها «يوماً ما ولد»، الذي تدور أحداثه داخل منزل إسمنتي غير مكتمل. يروي الفيلم علاقة صبي في الحادية عشرة من عمره مع عمّه الستيني، في مساحة يختبر فيها الطفل قدرات خارقة يحاول ولي أمره قمعها باسم «الطبيعي» والمعايير الاجتماعية.

في قسم «وجهات نظر» يشارك المخرج الفلسطيني عبد الله الخطيب بفيلمه الروائي الأول «وقائع زمن الحصار» الذي يحكي قصة مجموعة من الناس تنقلب حياتهم رأساً على عقب بسبب الحصار، مما يُجبر كل فرد منهم على مواجهة خيارات مستحيلة في سبيل البقاء على قيد الحياة في منطقة حرب.

في مسابقة «بانوراما» يشارك الفيلم الوثائقي السوري «الجانب الآخر من الشمس» للمخرج توفيق صابوني. قبل سنوات، أُطلق سراح المخرج من سجن صيدنايا. في أعقاب سقوط نظام الأسد، عاد المخرج إلى مكان اعتقاله. لم يكن هدفه إعادة فتح الجراح، بل استعادة ما حاول العنف الممنهج طمسه: الأصوات، والقصص، والإنسانية. دعا صابوني أربعة من زملائه الناجين من صيدنايا للانضمام إليه. عادوا معاً إلى الأماكن التي تعرضوا فيها للتعذيب والتجريد من الإنسانية لسنوات، وانخرطوا في إعادة تمثيل دقيقة لحياتهم في السجن. في المسابقة نفسها، يشارك المخرج المصري محمد حمّاد بفيلمه «خروج آمن»، وهو فيلم إثارة نفسية يروي قصة سمعان، حارس أمن شاب ينتمي إلى جيل قُتل آباؤهم في أعمال عنف دينية خلال العقد الماضي. كانوا أطفالاً آنذاك، أما الآن، فهم شباب في أوائل العشرينات من عمرهم، ولا يزالون يعانون من صدمة متوارثة.

كما سيعرض فيلم المخرج المغربي أحمد البوعناني (1938 – 2011)، «السراب» (1979) في «برليناله كلاسيك». تدور أحداث الفيلم في المغرب خلال الحقبة الاستعمارية، حيث يعثر قروي فقير على رزمة من الأوراق النقدية في كيس دقيق. يقنع زوجته بالتخلي عن عملها كخادمة في منزل فرنسي والانتقال معه إلى المدينة. يرغب في صرف العملة، لكنه يخشى الذهاب إلى البنك. يتجول باحثاً عن صرّاف، ويلتقي بعدد من الأشخاص الآخرين الذين يبحثون أيضاً عن حياة أفضل.



«لا يفوز إلا المتمردون» لدانيال عربيد



«يوماً ما ولد» للبنانية ماري روز أسطا



«وقائع زمن الحصار» للمخرج الفلسطيني عبد الله الخطيب

الأخبار
الاثنين 9 شباط 2026 العدد 5709

في الصالات

فيلم «نجوم الامل والالم» يتخبّط بين الدراما والكوميديا والفيديو كليب، مثقلاً بمصادفات مفتعلة وزخرفة بصرية تُربك هويته. يستحضر ذاكرة السينما اللبنانية أكثر مما يبتكر موقفاً خاصاً. وحدها بعض الأداءات المقتصدة تنقذ لحظات إنسانية، فيما تضيع النيات الكبيرة بلا رؤية متماسكة. وتتحول الموسيقى إلى قائد للمشهد على حساب السرد والعاطفة السينمائية

سيريل عريس: سينما الحب والحرب

أدهم الدمشقي

يعاني فيلم «نجوم الأمل والألم» للمخرج اللبناني سيريل عريس من إشكالية بنيوية تتعلق بهويته السينمائية وموقفه من موضوعه. منذ استهلاليّته، يبدو العمل كأنه يسعى إلى قول كل شيء دفعة واحدة: الحرب، الطفولة المكسورة، الحب، العائلة، والانكسار الوطني. غير أن هذا الطموح لم يتحول إلى رؤية متماسكة، بل استحال تراكماً مشهدياً أفقد الفيلم صدقيّته وبوصلته، ووضعه في منطقة رمادية ملتبسة بين الدراما، والفيديو كليب، والإعلان التّجاري.

مصادفات تُطيحُ بالبناء

تُبنى الحكاية على سلسلة مصادفات مفتعلة: ولادة البطلين (نينو/ حسن عقيل وياسمينا/ مونيا عقل) في اليوم نفسه بفارق دقيقة، ولقاء طفولي قدري، ومآسٍ عائلية تُكدَّس على عجل لتبرير الحالات النفسية. هذه العناصر، وبدل أن تنمو تدريجياً، تُطرح كمعطيات جاهزة، وكأن الفيلم يفتقر للثقة في قدرته على تطوير الدراما داخلياً، فيستعيض عنها بالقفزات السّردية. أما «الفلاشباكات»، فبدت أدوات تقريرية تُلقّن المشاهد مشاعره، عوضاً عن أن تكون ذاكرة حية تتقاطع مع الحاضر، ما حوّل الماضي إلى عبء يُثقل الإيقاع.

الهوية المرتبكة: بين «الاسكتش» والإعلان

يشكّل مشهد الدخول إلى مطعم «شي نينو» عتبة الفيلم الرئيسة، ولكنه جاء بصيغة إعلان تجاري فج: إيقاع لاهث، مونتاج خاطف، وشخصيات تظهر لتلقي جملة وحيدة وتمضي. هذا الخيار الأسلوبي، حتى لو كان غرضه التهكم، عمّق التباس الهوية. فالكوميديا هنا لم تنبع من الموقف، بل فُرضت عبر مبالغات قسرية. كشاعرٍ كاريكاتوري وشيف متصلب صُمم لإنتاج نكتة جاهزة، ما جعل المشهد أقرب إلى «سكيتش» تلفزيوني منه إلى جزء عضوي في فيلم روائي.

> تلوح أصداء فيلم «زوزو» للمخرج اللبناني السويدي جوزيف فارس

ومع تصاعد الأحداث، ينزلق الفيلم نحو جماليات الفيديو كليب، حيث تطغى الموسيقى لتصبح الصورة مجرد خلفية لها. مشاهد الحب اختُزلت في لقطات سريعة ومقطّعة تُشبه الترجمة البصرية للأغاني، ما أفقد العلاقات الإنسانية صدقيتها. هذا الإفراط في الإيقاع السريع والتجميل البصري خلق تناقضاً جوهرياً. فالفيلم يطمح لأن يكون كوميديا رومانسية شعبية، لكن لغته البصرية المثقلة بالزخرفة ألغت البراءة والتركيز المطلوبين في هذا النوع.

ذاكرة سينمائية مُعاد تدويرها

يتكشّف تدريجياً أنّ الفيلم يتحرّك داخل ذاكرة السينما اللبنانية أكثر ممّا ينبثق من واقعه الخاص. في مسار الطفولة، تلوح أصداء فيلم «زوزو» للمخرج اللبناني السويدي جوزيف فارس: الطفل بوصفه مركز التجربة، الفقدان، والحزن المكتوم، والاحتماء بالبراءة كملاذ مؤقّت من العنف. ومع انتقال نينو إلى المراهقة، يغدو الاستحضار أكثر مباشرة لفيلم «بيروت الغربية» West Beirut للمخرج زياد دويري، ولا سيّما في تقاطع الشخصية مع طارق التي يؤديها الممثل رامي الدويري: السخرية كقناع، العلاقة العفوية مع المدينة، والمزاح كآلية دفاع في وجه الحرب والمآسي. يتجلّى هذا التأثير بوضوح في مشهد محاولة نينو فتح السير واشتباكه مع عناصر أمن أحد الزعماء، قبل أن تتوازى المسارات الدرامية في نضوج الوعي: إدراك ثقل الحرب وكيفية تسرّبها الصامت إلى تفاصيل الحياة اليومية.

المشكلة ليست في التأثّر، بل في غياب الموقف. الفيلم لا يحاور هذه الأعمال، ولا يعيد قراءتها، بل يستعير شحنتها العاطفية ويعيد استخدامها، وكأنه يبني نفسه على حنين المشاهد إلى أفلام نجحت سابقاً، من دون أن يضيف مقاربة جديدة.

يضاف إلى ذلك أثر سينما نادين لبكي، ولا سيما في إدخال الموسيقى داخل الحبكة بأسلوب قريب من الميوزيكال، لكن من دون استكمال شروطه. كما يتسرّب في كثير من المقاطع إيقاع درامي تلفزيوني، سواء في تصعيد المشاعر أو في بناء المشاهد الحوارية، ما يضاعف ارتباك الهوية الأسلوبية للفيلم.

التمثيل: بلاغة الاقتصاد

رغم هذا التشتت، برزت قيم تمثيلية حقيقية، وعلى رأسها كميل سلامة وجوليا قصار. حضور هذين القديرين كشف الفجوة بين ما يقوله الممثل الخبير بالصمت والنظرة، وبين ما يحاول الفيلم قوله بالتكديس والإفراط. مشاهد الجد والمرض قالت بإيجاز ما عجز عنه الفيلم في ساعته الطويلة. وهنا تبرز المفارقة: العمل الذي حاول قول كل شيء انتهى لقول القليل، بينما الممثل المقتصد قال الكثير. أما البطلان، فقدّما أداءً مقنعاً، رغم أن إدارة الإخراج دفعتهما أحياناً نحو مبالغات غير ضرورية. ما يؤكّد أنّ المشكلة ليست في القدرة، بل في التوجيه.

في المحصّلة، إن فيلم «نجوم الأمل والألم» ذو نيات واضحة، لكنه عجز عن تحويلها إلى رؤية سينمائية متماسكة، لأنّه فيلم يتذكّر أكثر مما يبتكر، ويستعير أكثر مما يقرّر، ويدغدغ العاطفة الجاهزة، فاقداً فرصته في أن يكون إضافةً حقيقيّة إلى سينما الحب والحرب.



«نجوم الأمل والألم» في سينما متروبوليس (مار مخايل)

تحية

بسام كوسا... صوت سوريا الهادئ

بعد سنوات من الصمت، يعود بسام كوسا إلى الإعلام متحدثاً باسم «الأغلبية الصامتة» في سوريا. مواقف ترفض التخوين والاستقطاب، وتدافع عن خيار البقاء في الوطن لا لدى السلطة، بحثاً عن صوت ثالث عقلاني في مرحلة ما بعد سقوط «البعث»

رشا فرج



رغم انقطاع بسام كوسا عن المقابلات والظهور الإعلامي لسنوات طويلة، عاد «جوكر» الدراما السورية في الفترة الأخيرة إلى كسر صمته عبر عدد من المقابلات مع وسائل إعلام عربية، آخرها ظهوره على قناة «المشهد» في حوار مع محمد قيسي. ظهورٌ بدا فيه كوسا كأنّه قرر الحديث بصوت «الخائفين» للتعبير عمّن لا صوت لهم، كما وصفه أحد التعليقات على المقابلة.

«الأغلبية الصامتة» في الشارع السوري

منذ سقوط نظام «البعث»، باتت المقابلات الفنية مع العاملين في الوسط الفني السوري مشبّعةً بأسئلة تتعلق بمرحلة حكم الرئيس السوري بشار الأسد والموقف السياسي منها. وفيما فضّل عدد من الفنانين تبنّي خطاب إنكار كامل للمرحلة السابقة وأي صلة بها، اختار نجم مسلسل «البطل» (إخراج الليث حجو) في رمضان الماضي موقفاً مغايراً، أقرب إلى ما يمكن وصفه بموقف «الأغلبية الصامتة» في الشارع السوري، تلك التي لم تجد من يتحدث باسمها من دون أن يُتَّهم بالارتباط بجرائم النظام السابق.

في إحدى حلقات المسلسل العائلي «الفصول الأربعة» (1999–2002)، يقول بسام كوسا على لسان شخصيته: «أنا واحد من الناس اللي لازم حدا تاني يحكي عنهم، لأني بدون صوت». وبعد نحو ربع قرن، بدا كأنّ الأقدار وضعت كوسا نفسه في موقع من يتحدث نيابة عن آخرين، ممن ظلوا بلا تمثيل أو خطاب.

التخوين ممنوع

لم يتبرأ كوسا من علاقته بالنظام السابق، وأشار إلى لقائه الرئيس الأسد مرات عدة، سواء ضمن وفود إعلامية أو في لقاءات خاصة مرتبطة بعمله واختصاصه، موضحاً أنّ الأسد «كان يحترمه لأنه لم يطلب منه أي خدمة أبداً». هذا التصريح أثار اعتراض شريحة من جمهور السلطة السورية الجديدة، التي رأت في فكرة «تلقي الاحترام» من رأس السلطة السابقة إشكاليةً بحد ذاتها. في المقابل، دافع جمهور كوسا عن موقفه، معتبراً أن «من الطبيعي أن يحظى بسام كوسا بالاحترام، نظراً إلى مسيرته ومكانته الفنية».

في السياق ذاته، قوبلت الأصداء الإيجابية للمقابلة عربياً بإعادة فتح نقاش داخلي حول الحريات، وخطاب التخوين السائد في سوريا. إذ شدّد بطل «ضبوا الشناتي» (الليث حجو) ـ 2014) على رفضه لأي تصنيف يقوم على التخوين، معتبراً أن وجود بعضهم خارج سوريا خلال سنوات الحرب لا يمنحهم صفة البطولة تلقائياً، تماماً كما إن بقاء آخرين في الداخل لا يجعلهم بالضرورة في صف السلطة. وأوضح أنّ قراره البقاء في سوريا كان خياراً بالبقاء في الوطن، لا «لدى النظام»، مؤكداً حاجة السوريين إلى «صوت ثالث» عاقل، بعيد عن منطق التكفير والتخوين، معتبراً أنّ هذه اللغة لا يمكن أن تبني وطناً.

عتب على مازن الناطور

كما عبّر كوسا عن عتبه على نقيب الفنانين السوريين مازن الناطور، الذي اتهمه بوجود علاقة عائلية تربطه بعائلة الأسد، وهو ما وصفه كوسا بالافتراء والتحريض على عائلته، مؤكداً أنّه أمر لا يمكن القبول به. مع ذلك، رفض الرد على الناطور، مبرراً موقفه بالاحترام الشخصي، قائلاً إنه «أكل يوماً ما في منزله».

«هروب» النظام السابق

ويرى متابعون أنّ هذه الاتهامات قد تكون أحد أسباب إقدام كوسا على مقابلته الأخيرة، التي أشار فيها إلى أن الحكومة الحالية تقوم بخطوات «تدعو إلى التفاؤل»، معتبراً أن من مسؤولية الدولة تهدئة الناس وتطمينهم. كما كشف أنه طرح، في بدايات الثورة، فكرة «المعارضة الوطنية»، وتعرض بسببها للتخوين من مختلف الأطراف. وفي توصيفه لنهاية المرحلة السابقة، اعتبر بطل «الفصول الأربعة» أنّ ما جرى هو «سقوط للنظام عبر الهروب لا الرحيل».

على بالي



أسعد أبو خليل

زارَ أمس رئيس حكومة لبنان منطقةَ جنوب لبنان. صحيح، أنّ رئيس الحكومة أعلنَ أنْ لا حاجة لإدانة عدوان إسرائيل اليومي. إدانة واحدة ولمرّة واحدة تكفي إلى أبد الآبدين. قد يقول قائل إنّ تشرشل وديغول كانا يدينان العدوان النازي على بلديهما يوميّاً، لكن لماذا يحتاج سلام أن يخضع لفحص الدم؟ هو ممثّل لفريق التغيير السعودي، وهذا الفريق واضحٌ في خياراته السياديّة. هو لا يقبل بغير التدخّلات الأميركيّة والسعوديّة في شؤون لبنان ولا يمكن أن يقبل بغيرها. ثم، سلام أعلن في مقابلات أجنبيّة أنّه يريد السلام والتطبيع مع إسرائيل. وحتى بعد أن أعلن الكنيست وحكومة العدوّ رفضهم القاطع لأيّ سلام مع العرب-بناء على مبادرة السلام وحلِّ الدولة والربع- سلام مصرٌّ على السلام لأنّه رجل مُسالِمٌ، إلّا إذا أراد فريق المقاومة إضاءة صخرة الروشة بصور نصرالله أو غيره من رموز مقاومة إسرائيل. عندها، يغضبُ سلام ويزمجرُ وينتفضُ. صخرة الروشة لا تُمَسّ إلّا لغرض الإضاءة برموز خليجيّة. أمّا الجنوب، فماذا يريد أهله؟ سلام أعلن أنّه مُمسكٌ شخصيّاً بقرار الحرب والسِّلم. قد يستنتج أهل الجنوب من تلك العبارة أنّ سلام، منطقيّاً، هو مسؤول عن الحرب الإسرائيليّة المُستمرّة على لبنان طالما هو مُمسكٌ بقرار الحرب والسِّلم. لكنّ هذا الاستنتاج يدخل في باب المماحكة السمجة ويجب الإقلاع عن تلك المحاولات. رئيس حكومة لبنان في الجنوب بعد أن أمّن حماية الجنوب تحت مبدأ حصريّة السلاح الذي أثبتَ، مرّة أخرى بعد تجربة بشارة الخوري وفؤاد شهاب وشارل حلو وسليمان فرنجيّة، أنْ لا حماية للجنوب من دون تجريد أعداء إسرائيل من سلاحهم لتسهيل مهمّة إسرائيل في العدوان على لبنان واقتطاع ما تشاء من أرضه، لعلّ ذلك يزيد من منسوب النيّة الحسنة عند صهاينة الكيان. ونواف سلام صريح في قوله إنّ هناك أولويّات: لا الكهرباء ولا المياه ولا السَّيْر (وهذا يشمل سلامة المشاة وتأمين الأرصفة المستوية) ولا الغلاء هي أولويّة العهد. الأولويّة هي تنفيذ ما تطلبه إسرائيل عبر الميكانيزم: أي إنّ هناك الميكانيزم ولجنة الهدنة لها.

المفكرة

جرائم إسرائيل في لبنان: توثيق قانوني



■ يطلق «المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق» و«مرصد قانا لحقوق الإنسان» التقرير القانوني الخاص بالجرائم الإسرائيلية في لبنان بعد اتفاق وقف العمليات العدائية، في مؤتمر صحافي غداً الثلاثاء في «قاعة بيت المعمار» في صور (جنوب لبنان). يوثق التقرير الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة منذ إعلان وقف الأعمال العدائية في 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024، إذ يخلص إلى وجود نمط عدواني منهجي يتجسّد في جرائم يومية بحق لبنان واللبنانيين، في خرق فاضح لمنظومة حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني الملزمة لجميع الفاعلين الدوليين. ويستند التقرير إلى متابعة قانونية دقيقة للانتهاكات المرتكبة خلال الفترة الممتدة من تاريخ وقف الأعمال العدائية وحتى نهاية عام 2025، مقدّماً توصيفاً قانونياً مفصّلاً يبيّن طبيعة هذه الخروقات وأركانها، وآليات ملاحقة مرتكبيها وتحديد المسؤوليات. كما يتضمّن مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات القانونية. ويُعقد المؤتمر الصحافي بمشاركة نخبة من الأكاديميين والخبراء القانونيين والمعنيين بالشأن الحقوقي.

«إطلاق تقرير بالجرائم الإسرائيلية في لبنان»: الثلاثاء 10 شباط (فبراير) - الساعة الواحدة ظهراً -«قاعة بيت المعمار، محلة الآثار» (صور). للاستعلام: 76/913456

«أنا عَشِقْت»: جنازة جديدة للسيّد درويش

■ يقدَّم السيّد درويش (الصورة) في تجربة مسرحية توثيقية تستعيد سيرته عبر الأرشيف والصوت والذاكرة الحيّة، في عمل يحمل عنوان «أنا عَشِقْت»، يوم الثلاثاء 24 شباط (فبراير)، في «مترو المدينة». ينطلق العرض من صورة نادرة لجنازة سيّد درويش عام 1923، من المجموعة الشخصية للفنان والجامع أسامة حلمي، حيث لم يحضر الجنازة سوى خمسة أشخاص. من هذا المشهد الصادم، ينبثق سؤال مركزي، كيف يُترك الرجل الذي غنّى للناس وحمل صوتهم وحيداً في وداعه الأخير؟



يعالج العرض هذا السؤال من خلال مواد أرشيفية ووثائق تاريخية وتسجيلات قديمة، بالاستماع إلى أسطوانات الغرامofون الأصلية لسيّد درويش، وبالانتقال إلى لحظات غناء حيّ، في بحثٍ عن الفنان والمرحلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشها.

بين صفحات الكتب وخشخشة الأسطوانات، تتكشّف ملامح حقبة كاملة من التحوّل، مصر مطلع القرن العشرين، حيث تتشابك سيرة الفنان مع سيرة الوطن. وفي المشهد الختامي، تُعاد تمثيلية الجنازة رمزياً بعد مرور مئة عام، ليصبح الجمهور شاهداً ومشاركاً في وداع طال انتظاره لصوتٍ لا يزال حيّاً في الذاكرة الجماعية.

«أنا عَشِقْت»: يوم الثلاثاء 24 شباط (فبراير) – الساعة التاسعة مساءً - «مترو المدينة» (كليمنصو). للاستعلام: 76/309363

«يا قمر ضوّي عالناس» عشر مرات!

■ في مناسبة مرور عشر سنوات على بدء عرض «يا قمر ضوّي عالناس»، يقدّم «مسرح الدمى اللبناني - خيال» عرضاً احتفالياً خاصاً من العمل يوم السبت 14 شباط (فبراير).

ترك هذا العمل بصمته على مسرح الدمى الموجّه للأطفال والعائلات، وعرضه مجدداً يجدد الصلة بين العمل وجمهوره، ويشكّل استعادة لرحلته الفنية التي جمعت الخيال والحكاية والصورة المسرحية بلغة بصرية قريبة من الأطفال والكبار على حدّ سواء.



يشكّل «يا قمر ضوّي عالناس» مناسبة للاحتفاء بعقدٍ من التجربة المسرحية التي راهنت على الدمى كأداة تعبير فني وتربوي، وعلى المسرح كمساحة للدهشة واللعب والمعنى، في سياق ثقافي يولي أهمية خاصة للفنون الموجّهة للطفولة.

«يا قمر ضوّي عالناس»: السبت 14 شباط (فبراير) – الساعة الرابعة عصراً - «مسرح الدمى اللبناني» (الطيونة). للاستعلام: 71/997959

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ666314/ 01 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com